

عمان - العدد ١٢ - آب ١٩٩٨

من يدخل في الاخر، نحن ام القرن المقبل؟

احمد ابو خليل

ينقسم الاعلاميون والمثقفون الى قسمين فيما يتعلق بالمستقبل، الاول ينشغل انصاره بمسألة كيف نختتم هذا القرن؟ ويطرحون موقفهم بصيغة موحدة تبدأ بعبارة «نحو اردن .. »، فهناك من ينادي: «نحو اردن اخضر عام ٢٠٠٠»، او «نحو اردن مكتف ذاتيا او /و خال من الشلل الدماغي عام ٢٠٠٠» .. وهكذا. اما القسم الثاني فينشغل اعضاؤه بحل مسألة كيف ندخل القرن المقبل؟ اي ان هؤلاء معنيون بصبيحة يوم ٢٠٠١/١/١

هل نحتاج للعودة الى زمن اباء الاجداد واجداد الاجداد في القرن الماضي، كيف نعرف بماذا كانوا يفكرون؟ (ملاحظة: جد كاتب هذه السطور مولود عام ١٩٠٠ بالضبط لذلك فهو معني بموقف اباء الاجداد فيما قبل) .. هل فكروا بالطريقة التي يختتمون بها القرن التاسع عشر؟ وعلى سبيل المثال، ما هو لون الاردن الذي تمنوه عام ١٩٠٠؟ ذلك لان الاردن كان اخضر قبل عام ١٩٠٠. فهل فكروا باردن مجرد من الخضرة؟ وهل ثمة عيب ما ان نتمنى اليوم ان يكون الاردن اخضر بعد سنة ونصف؟ لقد كان اخضر ولم يعجبنا!

وفيما يتعلق بالقسم الاخر، هل فكر اجدادنا كيف يدخلون القرن العشرين، واليوم هل نجد انفسنا دخلنا هذا القرن لكي نعمل على الخروج منه، ام دخل فينا وعلينا العمل على اخراجه؟

القرية العالمية

يوصف القرن المقبل بالقرية العالمية، وهو مفهوم لاقى هوى عندنا نحن الاردنيين، وقد جاء «على الوجع» بالضبط فنحن نتحسر دائما ونشتاق كثيرا الى ايام زمان، ايام القرية وفضاءه البال والعلاقات البسيطة والاتصالات اللاسلكية فيما بيننا عن طريق الصياح المباشر او الاشارة والتلويح عن بعد، او الغمزة عن قرب، وفي اعقد الاحوال عن طريق وسيط بشري ثالث.

ومن شدة اعجابنا بمصطلح القرية العالمية، فان وزير الثقافة السابق قال ذات يوم ان العالم سيتحول الى كوخ الكتروني صغير. وسوف ازاود، او في الواقع «اناقص» عليه واقول خيمة الكترونية «وعلى سبيل الوحدة الوطنية، قد اقول براكية الكترونية».

مغرمون نحن بالقرية العالمية، قرية المبادرات والتنافس وسرعة الاتصال، القرية التي لا مكان فيها للمتنظرين والمتقاعسين

اعادة انتاج التكنولوجيا محليا

يؤمن الاردني بمقولة «العمر بخلص والشغل ما بخلص»، ويعيد بالتالي انتاج التكنولوجيا في مجال الاتصالات بما يخدم هذه المقولة. فرجل الاعمال مثلا، وهو بحكم التعريف الاكثر عناية واهتماما بالقرن الجديد، قد يستخدم الخلوي مثلا. ويضعه على جنبه (هل لذلك علاقة بالموروث الشعبي عندما كان اجدادنا يضعون الشبرية على جنوبهم ولا تفارقهم؟) المهم ان رجل الاعمال هذا، لا يفارقه الخلوي، اينما حل ورحل، لكنه قد يوقفه عن الاستقبال اذا توقع ان «الشغل» سيتصل به، ولاحظوا الدقة في اختيار الكلام، انه يخشى ان يتصل الشغل الذي لا يخلص حتى لو خلص العمر.

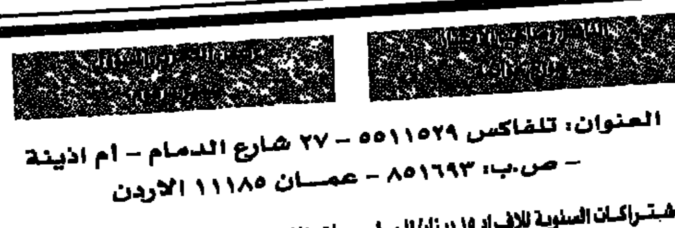
كبسة زر

يحب الاردني الاجهزة ذات الازرار والكبسات، وهو «يلعب بها لعب»، وندلل على جودة الشيء او الشخص احيانا بقولنا «ع الكبسة»، كما ندلل على سرعة الشيء بقولنا «ما شاء الله، كبسة زر» .. لذلك فنحن مغرمون بالقرن المقبل، قرية الاتصالات السريعة، اي باختصار قرن الكبسات والازرار.

لكننا مرة اخرى، نطوع السرعة في الاتصالات ونعيد استيعاب التكنولوجيا محليا. فاذا اجرى احدنا مكالمة هاتفية مع اخر، وكان الموضوع جذابا او مهما تجده يقول «هاي ما بتنفع على التلفون .. بدها قعدة»، واذا تمنع الشخص على الخط المقابل بانشغاله، قلنا له مجددا «يلعن ابو الشغل».

سيكون القرن المقبل قرية، هذا صحيح، لكنه سيكون قرية على هوانا، لها مختار الكتروني، وسيكون لاجهزتنا لوحة مفاتيح تعمل حسب «التكويعة»، وستقام التعاليل الالكترونية، بدون خطر الفيروسات، ذلك لان «فيروساتنا وفيروساتكم يرعن سواء».

فهل هناك من يسأل اذا كنا سندخل القرن الجديد او سيدخل فينا؟



العنوان: تلفاكس ٥٥١١٥٢٩ - ٢٧ شارع الدمام - ام اذينة - ص.ب: ٨٥١٦٩٣ - عمان ١١١٨٥ الاردن
الاشتراكات السنوية للافراد ١٥ دينار/للمؤسسات والشركات ٢٠ دينار مع خدمة التوصيل

المشرق الاعلامي
AL MASHREQ AL-I'LAMI
شهرية مستقلة
عمان - العدد ١٣ - أيلول ١٩٩٨ - الثمن ٥٠٠ فلس
September 1998, Issue 13

الحكومة أمام تحدي قانون المطبوعات الجديد: الشفافية وتقييد الصحافة كيف يلتقيان؟

تمرير القانون في البرلمان: روماتيزم اصاب مفاصل الديمقراطية



مستقبل بائس للصحافة الأسبوعية في ظل القانون الجديد

حتى لا تكون المياه آخر قضية كبرى مسموح بإثارتها في المنابر الإعلامية

انتقال الكتاب بين الصحف بحثاً عن لحرية أم عن سقف للراتب

كتاب العدد

د. فهد الفانك، فخري قعوار، محمد ناجي العمايرة، محمود الريماوي، غازي السعدي، نذير الطاهر، عدنان مدانات، نبيل غيشان، جمال الطاهات، د. تيسير مشارقة، أحمد أبو خليل، موسى برهومة، محمد سلامة، ياسر أبو هلالة

مسيرة الاعلام والمخاض طويل

حتى طباعة هذا العدد من «المشرق الاعلامي» وبعد مضي اكثر من اسبوع من اعلان وزير الاعلام ناصر جوده، بان سمو الامير الحسن نائب جلالة الملك وولي العهد ابدى رغبته السامية بدراسة تشكيل لجنة ملكية للنهوض بالاعلام، فانه لم تتضح بعد طبيعة هذه اللجنة، التي اطلق عليها البعض مسبقا تسمية «اللجنة الملكية للاعلام».

ومن المعلوم انه كان هناك على الدوام اهتمام خاص من جلالة الملك وسمو ولي العهد، بتشكيل هيئة او لجنة عليا، من داخل الجسم الصحفي او من خارجه او مختلطة، لرسم استراتيجية للاعلام تتضمن بين ما تتضمنه وضع ضوابط سلوكية او ميثاق شرف للمهنة.

وكان الوزير جودة اعلن في تصريحه الذي نشرته «الدستور» (٣٠ آب الماضي) وصحف اخرى ان اللجنة المزمع انشاؤها مبدئيا سوف تجمع بين التعددية والاختصاص، مما يثير جملة تساؤلات حول العلاقة التي يمكن ان تنشأ بين اللجنة العليا الجديدة والمجلس الاعلى المقترح للصحافة، مع التداخل المفترض في مهام اللجنتين، بل تشابههما.

ومن هذه التساؤلات ايضا، ما اذا كان يتوفر في الاردن خبراء من اهل الاختصاص في حقل الاعلام وذلك وفقا لتصريح وزير الاعلام بان اللجنة الجديدة سوف تضم عددا من ذوي الاختصاص، وهو امر لم ينعكس على وضع وصياغة قانون المطبوعات الجديد. وهنا فان المراقبين يلاحظون ان حديث الوزير جودة عن تشكيل اللجنة جاء وسط ردود الفعل التي ثارت حول القانون الجديد ولم تكن بينها مواقف مرحبة او ايجابية.

وفي التساؤلات ايضا، ما اذا كان تشكيل لجنة عليا، سوف يحد من صلاحيات دائرة المطبوعات التي شهدت احتكاكا مع الصحافة في الخارج، علما بان مجلس النواب قلص من صلاحيات مدير الدائرة لدى مناقشة مشروع القانون.

واذا كانت اللجنة الجديدة سوف تشكل مرجعية عليا للاعلام والمطبوعات، ام ان وظيفتها ستكون استشارية فحسب. وهنا يثور التساؤل حول دور مستشاري وزارة الاعلام واية مهام سوف يؤدونها مستقبلا، وذلك في اطار لجنة او مجلس التوجيه الوطني الذي يتبع وزارة الاعلام.

وايا كانت الاجابة على هذه التساؤلات التي يثيرها نبأ تشكيل لجنة عليا، فانه من الثابت ان صدور قانون للمطبوعات لم يجب على التحديات الاعلامية التي نواجهها في الاردن، وان مسيرة الاعلام ما زالت تشهد مخاضا طويلا بانتظار التوصل الى استراتيجية عصرية للاعلام والمعرفة.

هل ينجح الفريق الحكومي الإعلامي الجديد في ما فشلت به الحكومة السابقة

غدير الطاهر *

حتى لو اضطرت الحكومة الحالية في مرحلة لاحقة لاستخدام قانون المطبوعات والنشر الذي مر بمراحله الدستورية نهاية الشهر الماضي فانها تستطيع دوما ان تلوم حكومة الدكتور عبد السلام المجالي التي دفعت بالقانون عبر مجلسي النواب والاعيان. وسيتحمل كل من مجلسي النواب والاعيان الثالث عشر نصيبهما من اللوم.

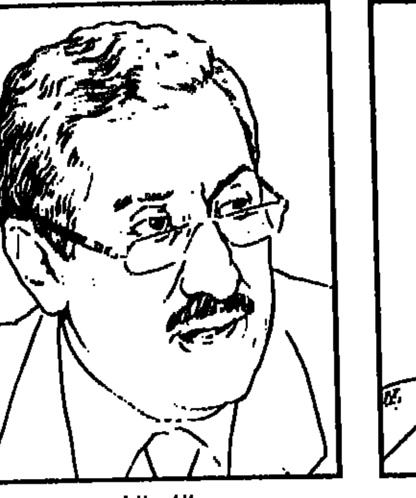
على ان الحكومة – ممثلة بوزير الاعلام ناصر جوده – لا تبدو مضطرة الان لاستخدام القانون بحرفيته وتفضل ان تخلق جوا من التعاون مع الصحافة بدلا من مواجهة كتلك التي ساعدت على الإطاحة بحكومة الدكتور عبد السلام المجالي.

ولا تحتاج هذه الحكومة او غيرها الى تذكير الصحفيين بما فعله المجالي ووزراء اعلامه بالصحافة والصحفيين. ولعل «الهجمة» التي قامت بها الصحافة على المجالي ووزرائه انما هي رد فعل طبيعي على فشل وزراء اعلام الدكتور المجالي (الدكتور سمير مطاوع ثم الدكتور عبد الله النسور) في شرح سياسات الحكومة وعلى اصرارهم على تقييد الحريات الصحفية عبر قانون المطبوعات المؤقت ثم القانون الجديد الذي اصبح ساري المفعول في ١٩٩٨/٩/١. فرغم كون الدكتور سمير مطاوع اعلاميا مخضرما وزائرا دائما في صالون الدكتور المجالي الا انه فشل الى حد كبير في التعامل مع الصحافة والصحفيين وخاصة في قضية محاولة اغتيال خالد مشعل.

ولعل سبب فشل مطاوع الرئيسي هو انه ورئيس وزرائه لم يكونا قريبين من مراكز صنع القرار، وخاصة فيما يتعلق بقضية اغتيال مشعل البالغة التعقيد



ناصر جودة



عبدالله النسور

ومع ان المجالي ووزارته كانوا يحتجون بانهم ينفذون توجهات الدولة وبخاصة باصدار قانون المطبوعات والنشر، الا ان الصحفيين يعيبون على الحكومة السابقة، اندفاعها الى كبح الصحافة وتغليظ العقوبات، خلافاً لسياسة الحوار والانفتاح التي تتبناها الدولة رسمياً ويستند الصحفيون في ذلك الى ان الحكومات السابقة لحكومة المجالي لم تندفع الى وضع قانون للمطبوعات كالذي وضعته حكومة المجالي، علماً بان بقية الحكومات كانت تنفذ بدورها توجهات الدولة العليا.

كما يستذكر الصحفيون كيف ان حكومة المجالي قدمت الى جلالة الملك صورة ايجابية عن قانون المطبوعات الجديد واحدث عنه العناصر السلبية. وكيف ان جلالة الملك اثناء اقامته في مايوكلينك قد تعمد في اكثر من مناسبة ان يذكر حكومته باهمية الشفافية وبدا واضحا ان جلالة الملك وسمو ولي العهد لم يكونا متحمسين لاقرار القانون الجديد وان سمو الامير الذي اقر القانون لم يعلن عن صدور الارادة الملكية السامية واكتفى بان ينشر في الجريدة الرسمية

ولعل هذا ما دعا الحكومة الجديدة للاعلان على لسان وزير اعلامها ناصر جوده ان القانون الجديد «الذي مر بمراحله الدستورية» سيطبق «بنعومة» وقد استقبل الصحفيون توجهات جلالة الملك وسمو الامير والحكومة الجديدة بترحاب وارتياح كبيرين.

وينظر الصحفيون الى تشكيل الحكومة الجديدة وكتاب التكليف وتصريحات الوزراء والحوار الذي بداه ولي العهد مع الفعاليات السياسية المختلفة على انها كلها مؤشرات ايجابية تدل على انفراج سياسي من شأنه ان يفضي الى انفراج صحفي.

فقد رحب وزير الاعلام الاسبق الاستاذ ابراهيم عز الدين بالحكومة الجديدة التي وصفها بحكومة الخبراء، وقال ان وزير الاعلام ناصر جوده «يعرف المهنة حيث كان يدير مركز المعلومات الاردني في لندن ومؤسسة الاذاعة والتلفزيون التي شهدت انفتاحا الى حد ما في عهده». واضاف السيد عز الدين ان الصحفيين والسياسيين يتوقعون الكثير من حكومة الطراونة الشابة والمليئة بالكفاءات والخبرات.

ولكنه اضاف انه فيما يتعلق بالصحافة «ليس هناك حلول وسط فاما ان تكون هناك صحافة حرة او لا تكون». وقال انه مع القانون الجديد من الصعب ان تكون هناك صحافة حرة

على انه يبدو ان القصر والفريق الوزاري عازمون على تخفيف اثار القانون على الصحافة وعلى الشفافية التي يصر عليها جلالة الملك وولي عهده. من هنا فقد بدأ الحديث عن تشكيل لجنة ملكية لتطوير الصحافة يكون من شأنها ان تتعامل مع قضايا الصحافة الخلافية بما يخدم توجهات الدولة من جهة وحرية الصحافة من جهة اخرى. ويتوقع الصحفيون من رئيس الوزراء والوزراء الشباب الذين سيبحثون تشكيل اللجنة في مجلس الوزراء ان يتعاملوا مع تشكيل عضويتها وشروط عملها بانفتاح.

ويلاحظ الصحفيون ان رئيس الوزراء الذي راس وفد الاردن الى مباحثات السلام مع الاسرائيليين ثم بعد ذلك اصبح سفيرا في واشنطن ذو باع طويل في التعامل مع الصحافة. ويشيرون بشكل خاص الى وجود ناصر جوده وعبد الاله الخطيب (الوزير السابق والمدير السابق للمكتب الصحفي الاردني بواشنطن) وناصر اللوزي (الذي كان يظهر انفتاحا كبيرا نحو الصحافة في الوقت الذي كان يستلم حقيبة الاعلام بالوكالة) ووزير الداخلية نايف القاضي (السفير السابق في القاهرة) وسميح بينو (ضابط مخابرات سابق الذي كان يراس دائرة مكافحة الفساد) ينظرون اليهم جميعا كعناصر مساندة وداعمة للصحافة.

على ان هناك محاذير تشير اليها اوساط الصحفيين. فالحكومة مكلفة بحل مشكلتي البطالة والفقر وهما قضيتان شائكتان ومعقدتان ومن الاستحالة حلهما في سنة او سنتين هي معدل عمر الحكومة. ويتوقع الصحفيون ان تسوء العلاقة مع الحكومة عندما تبدأ هذه الاخيرة بتنفيذ سياسات تقشفية او غير شعبية في سعيها لحل هذه الازمات.

ومن المتوقع ايضا ان تصطدم الصحافة مع هذه الحكومة (وربما التي تليها) وذلك حين تبدأ مفاوضات الحل النهائي للقضية الفلسطينية التي سيشترك فيها الاردن.

ومن المتوقع في غمرة هذا كله ان تتشكل لجنة ملكية – لم تتضح صورتها بعد – يكون من شانها ان تعمل على حل الخلافات بين الحكومة والاطراف الاخرى من جهة والصحافة من جهة اخرى كما الح بذلك ولي العهد الامين.

الاعلام بين حكومتي المجالي والطراونة

نجح في الكشف عن اخطاء الحكومة السابقة وفشل في التركيز على التعديل وتوقع استقالتها

من القانون المؤقت الى قانون المطبوعات الجديد

هل هي «لعنة الصحافة» التي اطاحت بحكومة المجالي؟

مهلة المائة يوم امام كل حكومة جديدة بدعة بيروقراطية!!





لم يكن مشروع قانون المطبوعات الذي جرى تمريره في مجلس النواب والاعيان، سببا مباشرا في استقالة حكومة الدكتور المجالي، ثم تكليف الدكتور الطراونة بتشكيل حكومة جديدة غير ان اصداء هذا القانون بالذات، وما تسبب به من اهتزاز العلاقة مع الصحافة ادى الى اندفاع الصحافة، للكشف عن اخطاء الحكومة السابقة، وفيما يتعلق على الخصوص، بضعف النمو الاقتصادي والنسب المغلوطة التي اعطتها الحكومة للنمو والتي تراوحت بين ٥ و ٦ بالمئة، فيما النسبة الحقيقية التي كشف عنها البنك الدولي هي ١ بالمئة اما القضية الثانية فهي تلوث المياه التي تجري معالجتها في محطة زي حيث تكتمت الحكومة السابقة على هذه المسالة، وتحولت الصحافة «العرب اليوم» بالذات قبل ان تنضم اليها «الدستور» ثم «الراي» والصحف الاسبوعية في الكشف عن الوقائع، مما ادى الى توجيه رسالة ملكية الى الدكتور المجالي، شديدة اللهجة، (٨/١٣) وخاصة لجهة التاثير على ان حصانة المسؤول لا تعفيه من المحاسبة، مما ادى الى استقالة الدكتور منذر حدادين وزير المياه والري. وما نجم بعدئذ من خلافات وزارية، بين نائب الرئيس الدكتور النسور ووزير الصحة الدكتور الكردي حول مسؤولية وزارة الصحة.

هذه التفاعلات التي عملت الصحافة على مواكبتها والكشف عنها، هي التي ادت الى انضاج استقالة حكومة المجالي.

ويلاحظ المراقب ان الصحافة قد اخفقت في توقع استقالة الحكومة. فعشية استقالتها كانت التوقعات تشير الى تعديل وزاري يطال سبعة حقائب. وهو ما التقت عليه «الدستور» و«الراي» و«العرب اليوم» يومي ١٨ و ١٩ اب الماضي، علما بان الارادة الملكية بتفويض ولي العهد نائب جلالة الملك بسلطة صلاحيات تعديل او تغيير الحكومة كانت واضحة في ما تحمله من توجهات.

ويذكر في هذا الصدد ان الارادة الملكية صدرت يوم ١٢ اب، لكنها لم تنشر في الصحافة إلا في ١٧ اب.

ولعل هذا الاخفاق في تقديرات الصحافة، يعود الى الخلط بين الثقة السياسية التي ابداها جلالة الملك لشخص الدكتور المجالي وبين الرضى عن الاداء الحكومي.

اما رئيس الحكومة الجديد الدكتور فايز الطراونة، فكان الى جانب الدكتور المجالي، ورئيس مجلس الاعيان زيد الرفاعي، احد ثلاثة مرشحين لقيادة حكومة جديدة. وقد اذيع نبأ تكليفه لاول مرة في نشرة (الحادية عشرة مساء من التلفزيون وجاء ترتيبه الخبر الاخير) يوم الاربعاء ١٩ اب.

ويجمع اكثر من مراقب على ان التعديل الذي اعده رئيس الحكومة السابق، قد اخذ رئيس الحكومة الجديد ببعض اسمائه ومن هؤلاء وزير الاعلام ناصر جودة (٣٤ عاما واصغر الوزراء سنا).

وقد لقي كتاب التكليف ارتياحا واسعا في مختلف الاوساط البرلمانية والسياسية والاعلامية، وخاصة لجهة التاكيد على ضرورة التغلب على النواقص في بعض الخدمات المتطورة حتى لا يسبقنا العالم، وبخاصة في مجال المعلوماتية والاعلام الحديث والاتصالات السلكية واللاسلكية.

وكذلك تاكيد جلالته «نريد ان تكون لغة الحوار الهادئ والهادف وسيلتنا الحضارية لتبادل الراي على اجهزة الاعلام المختلفة وعبر الصحافة واجهزة الكمبيوتر ويجب ان نعطي القدوة الحسنة في ذلك حتى نقطع على الذين يصرون على الاساءة للحرية خط الرجعة وعلى المزاودين على الوطن فرصة النيل من ثباته واستقراره». ومع الترحيب الشامل بكتاب التكليف السامي، والذي اكتسب نبرة حازمة في الدعوة للارتكاز الى الشفافية وانصاف المظلوم والاقتصاص من الظالم وبناء دولة المؤسسات والقانون، والتحذير الشديد من التمييز والمحسوبية ومحاباة ذوي القربى، الا ان تشكيل الحكومة قوبل بمزيج من التفاؤل الحذر والترقب. وهو ما عكسته غالبية التعليقات في الصحف اليومية والاسبوعية، والتي اعتبر بعضها ان ما جرى هو اقرب الى التعديل مع احتفاظ ١٢ وزيرا بمناصبهم، بالاضافة الى انضمام عدد من الوزراء السابقين.

وقد اتسم على الخصوص رد فعل مجلس النواب بالتحفظ وذلك استنادا الى ان رئيس الوزراء المكلف شكل حكومته دون اجراء مشاورات مع النواب، وقد فسر البعض هذا التحفظ برغبة البعض في الانتقال من المقعد النيابي الى كرسي الوزارة، بينما فسرت اوساط الحكومة الجديدة عدم التشاور مع النواب ثم عدم ضم عدد منهم الى الحكومة، بتكريس مبدا الفصل بين النيابة والوزارة (علما بان اربعة اعيان التحقوا بالحكومة).

وقد التقى المعلقون الصحفيون مع المراقبين السياسيين، على ان الطريق لن تكون سهلة امام الحكومة الجديدة. وان لم تكن هذه الطريق مسدودة بالطبع. اذ ان كتاب التكليف يلتقي مع الراي العام، في وضع مهمات طموحة على عاتق الحكومة، بعضها يتعلق بمكافحة الفساد، وبالتزامه واعتماد الشفافية ومكافحة الفقر والبطالة، وبناء المجتمع الديمقراطي والمدني، والتمتع بسعة الصدر والانفتاح على الاحزاب والنقابات، وهي مهمات طموحة بالفعل، وتقتضي التعامل مع ارث ثقيل وتغيير الذهنيات ووسائل التفكير والعمل، وتحقيق طموح قطاعات اجتماعية واسعة وخاصة الاجيال الجديدة.

واذا كانت حكومة الدكتور الطراونة قد باشرت عملها بتوجه فريق منها الى محطة زي، ثم احالة تقرير بشان مشكلة المياه الى النائب العام، إلا ان هذه المشكلة على اهميتها الكبرى تظل طارئة، وعارضة، قياسا الى المشكلات المزمنة والتي اخذت طابعا هيكليا ومنها المشكلة مع الحياة الاعلامية، اذ ان تمرير مشروع قانون المطبوعات في مجلس الامة لم يوقف الاعتراضات عليه في الصحف ونقابة الصحفيين والاحزاب والنقابات والمنظمات العربية والدولية ذات العلاقة ومنها اتحاد الصحفيين العرب، ولوحظ ان كتاب التكليف السامي، قد ركز على تطوير وسائل الاعلام وعلى الشفافية والحوار، دون التطرق الى مشروع القانون، ودون اغفال ذكر المزاودين ومن يسيئون الى الحرية على ان كتاب التكليف الملكي اعتبر ان تبادل الراي في اجهزة الاعلام المختلفة، هو الذي يقطع طريق الرجعة على هؤلاء (وليست حكما الوسائل الاخرى كالتي يتضمنها مشروع القانون)

ولوحظ ان وزير الاعلام ناصر جوده قد حرص في اول لقاء مع الصحفيين على الظهور منفردا دون مدراء الدوائر الاعلامية، بمن فيهم مدير عام دائرة المطبوعات والنشر وهو اجراء ذو مغزى غير خاف.

وخلاصة الامر ان التعامل بين الحكومة والصحافة مرشح لان يقوم على ما يمكن اعتباره ثقة ميدانية متبادلة ومشروطة ومحاولة من الجانبين بعدم تكرار الاخطاء السابقة ومن هنا جاء تلويح بعض المعلقين بمهلة المئة يوم التقليدية، فيما اعتبر معلقون اخرون ان هذه المهلة لا معنى لها، وخاصة مع تصريح الوزير ناصر جودة بان الحكومات تكمل بعضها بعضا ومعنى ذلك ان الحكومة الجديدة لا تبدا من فراغ ولا تنطلق من نقطة الصفر.

بينما يرى مراقبون اخرون ان رئيس الحكومة د. الطراونة، يتمتع بحساسة اعلامية مرهفة وانه سيعمد الى فتح صفحة جديدة مع وسائل الاعلام بعيدا عن الشكوك والتشاؤم والتكتم المبالغ به. وهو ما يفسر ما قاله وزير الاعلام الجديد بان وزارته سوف تهيء للصحفيين كل فرصة ممكنة للتزود بالمعلومات، فضلا عن اخذه بسنة الوزير الاسبق (د. مروان المعشر اكثر وزراء الاعلام ليبرالية) في اجراء لقاء اسبوعي مع الصحفيين، منفردا او بصحبة احد الوزراء

وكان الوزير قد استضاف رئيس دائرة مكافحة الفساد انذاك سميح بينو، الذي تعرف عليه بعضهم لاول مرة، وما هو الان يتقلد منصب وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، الى جانب وزير الخارجية عبد الإله الخطيب، وهو بدوره وزير منفتح وبولي وسائل الاعلام اهمية خاصة، ويرتبط بعلاقات طيبة مع قطاع واسع منهم، الى جانب وزير التخطيط طاهر كنعان الذي سبق ان عرفه الصحفيون وزيرا لاكثر من مرة، كما عرفوه في عشرات الندوات والمؤتمرات والمحاضرات كرجل حوار يتسم بعقلانية شديدة، وما هو الان وزيرا للتخطيط

وهكذا وفي ختام هذا العرض، فان الحكومة الجديدة تجمع بين التقليد والتجديد، وبين المخضرمين والدماء الجديدة، وبين التكنوقراط والاكاديميين والخبرات السياسية، ونجاحها مرهون بتدارك الاخطاء الثقيلة السابقة، وامتلاك ارادة سياسية كافية للبناء والتغيير والتواصل الحي والمفتوح مع المجتمع بمختلف شرائحه ومكوناته، والتسلح بفحوى مرتكزات ومنطلقات كتاب التكليف وكذلك بتوجهات الراي العام كما تعكسها وسائل الاعلام والسلطة التشريعية والهيئات التمثيلية المختلفة.

وزارة الاعلام او حل المشاكل بتنميق الكلام

أحمد أبو خليل



باستثناء بعض العاملين في الاعلام، فان الاردنيين لا يحتاجون الى التماس المباشر مع وزارة الاعلام، اذ يندر مثلاً ان تجد مواطناً له «معاملة» بوزارة الاعلام، وفيما اظن لا توجد مشاكل للمواطن مع وزارة الاعلام، ولم اسمع يوماً مذيع البث المباشر يوجه مواطنا بان عليه مراجعة وزارة الاعلام.. والواقع اذا نظرت فعلا الى المبنى القديم الذي تحتله الوزارة «احتلالاً شرعياً» على الدوار الثالث في جبل عمان، فستجده مبنى هادئاً وربما تخاله يخلو من «السكان». ومن الطريف انه، اي المبنى، ورغم وجوده على منحنى الدوار تماماً، الا انك اذا اردت تحديد مكانه فانك تقول، انه على الدوار الثالث قرب وزارة الخارجية، مع ان مبنى الخارجية قائم على احد

التفرعات المنطلقة من الدوار الثالث

مع ذلك فعند كل تشكيل وزاري فان الانظار تتجه في العادة الى ثلاث او اربع وزارات من بينها الاعلام. وحتى وكالات الانباء الخارجية عندما تورد خبر التشكيل فانها تذكر «عينة» من الوزراء من بينهم عادة وزير الاعلام.

وزارة الكلام المباح

تختص كل وزارة بمهمة او مهام معينة قد تتسع وتضيق لكنها تبقى محددة بشكل ملحوظ ولا تتعداها. فوزارة التنمية مثلا لا تشق الطرق، ذلك لان شق الطرق من مهام الاشغال اذا كانت خارجية او البلديات اذا كانت داخلية، كما ان وزارة العمل لا تقطع او تقيم العلاقات الدبلوماسية مع دول اخرى، فهذا من شان

وزارة الخارجية ... وهكذا [illegible]

[illegible]

الاستخفاف عن بعد

[illegible]

[illegible]

فقط تذكروا وزير اعلام سابق (ليس وزير الاعلام السابق) الذي كان اداؤه مرتبطاً في اكثر من حدث مر بالاردن، ولو كان «متكلما» لما ترك مجالاً «للذي يسوى والذي لا يسوى» ان يتكلم عليه

نعود لفكرة وزارة الاعلام وكلامها، فهو كلام يتخلل جميع الوزارات وينوب عنها، فوزارة التموين مثلاً قد تستورد مواد تموينية كالرز والسكر والطحين والمرتديلا والقمح، وقد يحصل ان تكون هناك مشكلة صحية تتعلق بتلك المواد مثلا. وقد يحصل ايضاً ان لا يكون وزير التموين متكلماً، فيناط الامر بوزير الاعلام الذي يستطيع ان يرش على الموت سكر..

واذا كان مثالي السابق تصورياً، فلماذا لا نتذكر (ولا اعتقد اننا نسينا) طعم ورائحة ولون المياه، عندما حاول وزير الاعلام «مر المشكلة» ثم التهوين من شأنها ثم الاعتراف مع التهوين وهكذا

اما عن استقبال ذلك الكلام، فالواقع ان الناس تستمع الى «المتكلم» في العادة وقد تاخذ بكلامه، وقد يتهيأ «للمتكلم» وللحكومة ككل ان حل المشاكل اعلامياً هو اسهل الحلول، ولكن امده قصير في العادة، ولو اتيح للمتكلم عبر التلفزيون مثلا ان يستمع للمشاهدين جميعهم لسمع للآلاف يكررون كلمة «قيم عنه» التي استبدلت بكبسة من جهاز الريموت كونترول فماذا سيكون الموقف اذا وصلت امور الكلام واستقباله الى هذا الحد، اي اذا لم يعد الكلام مستجاباً؟

الناطق الرسمي والناطق الشعبي

تلجأ الحكومات في الامور الحساسة والمهمة الداخلية او الخارجية، وفي حالة اصبح كلام وزير الاعلام يعد امراً اعتيادياً، تلجأ الى «الناطق الرسمي» الذي لم نشاهده يوما ينطق، لكن بمجرد ان يقول المذيع «صرح ناطق رسمي» فان ذلك كفيل بجعل جلساتنا تعتدل وعيوننا «تبحلق» واذاننا تشنف، وحتى اذا كان احدنا على وشك «تغيير المحطة» فان كثيرين سيصيحون به «خلّي خلّي عليه»

واذا صح ما يتسرب احياناً ان الناطق الرسمي هو نفسه وزير الاعلام، فيتأكد عندها ان الوزير نفسه قد توصل لقناعة ان كلامه لم يعد مسموعاً وخاصة في «الحساسات» من الامور

والواقع ان كلام الناطق الرسمي ما زال مسموعاً، وحتى عندما يضطر لان يناقض نفسه او يعدل من نطقه فان احدا لا يتجاوز كلامه، لكن في مثل هذه الحال، كما في الفترة بين نطقين للناطق الرسمي (وهو بالمناسبة قليل الكلام)، فان الناس تبتدع او تبدع الناطق الشعبي، الذي يتحلى عادة بمصداقية واسعة مهما كان كلامه، وهو بالمناسبة ايضا لا يفصح عن نفسه، لكنه يعبر عنها بمختلف النكات والشائعات والقصص والحكايا والتعليقات والقراءات احيانا التي يزداد انتشارها وتصديقها مع ازدياد حاجة الوزير لان يكون «متكلما».

ما أهم وزارة؟

د. فهد الفانك

ما هي اهم وزارة في الحكومة الاردنية؟ ليس هناك جواب واحد على هذا السؤال الذي لم اسمع انه طرح في يوم من الايام.

من الواضح ان الاهمية تعتمد على موقع الراصد، فإن كان مهتماً بعلاقات الاردن الخارجية ظن ان وزارة الخارجية هي الاهم، وإن كان مستورداً راى ان وزارة المالية – الجمارك هي الاهم، وإن كان من مزارعي الاغوار ظن ان وزارة الزراعة او وزارة المياه والري هي الاهم، وإن كان مدير شركة ظن ان وزارة الصناعة والتجارة هي الاهم وهكذا.

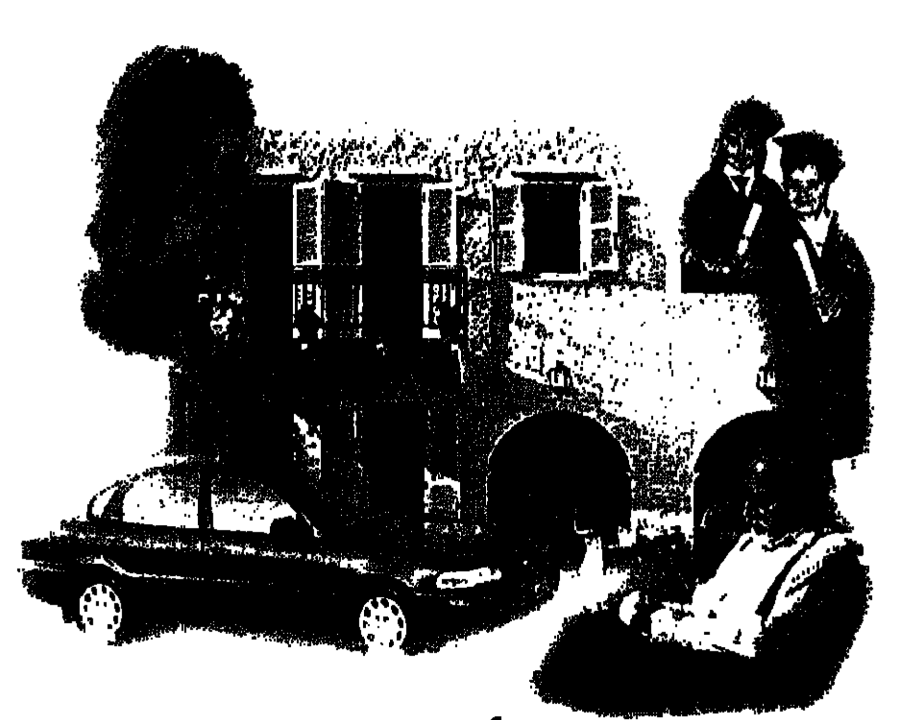
باختصار كل وزارة مهمة لبعض الجهات اكثر من غيرها، واحياناً تنبع اهميتها من شخصية الوزير الذي يشغلها ويستطيع أن ينفخ فيها روح الحياة والحركة أو يشلها ويضعها على هامش الحياة العامة.

كذلك تختلف أهمية الوزارات من وجهة نظر رئيس الحكومة، فقد يعطي احدهم اهمية خاصة لوزارة دون غيرها، إما بسبب اختصاصه أو بسبب إدراكه لاولوية بعض التحديات التي تواجهها حكومته في مرحلة معينة.

لكن ما حدث لوزارة الدكتور عبدالسلام المجالي ربما يغير الصورة بعد الآن في نظر رؤساء الحكومات الاردنية، ليجعل وزارة الاعلام هي اهم وزارة على الإطلاق، لانها إما أن تنسحب وتترك الآخرين داخل الأردن وخارجه يملاون الفراغ بما يناسبهم ويسحبون البساط من تحت اقدام الحكومة، وإما أن تقتحم الميدان وتسبق الاخرين إلى نشر المعلومات بمصداقية، وتسويق السياسات بذكاء، وتفسير المواقف بروح خلاقة.

قضايا خالد مشعل، قانون صناديق الادخار، قانون المطبوعات، اختلاف أرقام النمو، مشكلة المياه تحولت جميعاً إلى فضائح سياسية نخرت في أساسات الحكومة وكادت تذهب بهيبة الحكم ليس لاسباب موضوعية بحتة بل لاسباب إعلامية في المقام الأول. وزير الإعلام كناطق باسم الحكومة وهمزة الوصل بينها وبين الراي العام يعطي الحكومة صورة إيجابية أو سلبية، ويقرر بسلوكه ان يكسب الحكومة قوة احتمال ويطيل عمرها او يضعفها ويقصف عمرها.

يبقى أن الإعلام يستطيع أن ينقل الصورة لا ان يخلقها من لا شيء، ولذلك فـان وزير الاعـلام الجديد ... لحكومة ناجحة ولكنه ... لم تكن هناك إنجازات ... وسياسات ... ومواقف قوية ...



بعد اقرار قانون المطبوعات والنشر

الحكومة ضغطت، فتراجع حماس النواب عن التعديل
اجتهدت لجنة التوجيه الوطني... فخذلها النواب تحت القبة

نبيل غيشان *

«النواب خذلونا» .. هذا هو الانطباع الذي ساد الاوساط الصحفية بعد اقرار مجلس النواب مشروع قانون المطبوعات والنشر وهو الامر الذي حدا بنقابة الصحفيين ان تصدر بيانا تجدد رفضها المطلق لمشروع القانون وتضع «١٤» تعديلا جديدا تضمنته رسالتها الى مجلس الاعيان كمحاولة اخيرة من اجل التقليل من الاضرار المستقبلية للقانون.

ولا يخفى على احد ان لجنة التوجيه الوطني في مجلس النواب قد ادخلت تعديلات جوهرية على مشروع القانون كما جاء من الحكومة الا ان جلسات مجلس النواب لم ترتق الى مستوى المسؤولية الوطنية لنواب الشعب.

فقد تميزت جلسات المناقشة تحت القبة (ما عدا الجلسة الاولى) باللامبالاة من كثير من النواب على عكس جلسة احالة مشروع القانون الى التوجيه الوطني والتي تحدث فيها (٥٨) نائبا رفض (٥٧) منهم مشروع القانون بصيغته الحكومية وهو الامر الذي انعش امال الاوساط الصحفية والمهتمين بالحريات العامة من ان مشروع القانون سيكون في ايد امينة ستشكل سدا منيعا لاي تجاوزات على حرية الصحافة ليس كحق للصحفيين بقدر ما هي حق للمواطن في الاطلاع على جميع المعلومات ووجهات النظر، فما الذي جرى وقلب الموازين؟

لقد اجرت لجنة التوجيه الوطني حوارا موسعا قل مثيله في لجان مجلس النواب، كون مشروع قانون المطبوعات والنشر هو احد ركائز ترسيخ الديمقراطية والتعددية الفكرية والسياسية، فاستمعت اللجنة بكل اناة وصدر مفتوح الى اراء وزراء الاعلام السابقين ومدراء وكالة الانباء الاردنية والنقابات المهنية والاحزاب السياسية بكافة اطيافها الفكرية والمنظمات الشعبية وخاصة منظمات حقوق الانسان ونقابة الصحفيين التي اعلن مجلسها الجديد رفضه المطلق لمشروع القانون ووضع «٤٠» تعديلا على مواده، ورغم ان جلسات الاستماع انصبت في اغلبيتها الساحقة على رفض مشروع القانون كونه معاد للحريات العامة التي كفلها الدستور، ولم تكن هنالك سوى حالات محدودة جدا مؤيدة لوجهة نظر الحكومة في مشروع القانون مما ادى الى انتعاش الامال برد مشروع القانون، فخرجت بعض الصحف متفائلة برد مشروع القانون كما جاء في «المجد» بالمانشيت الرئيس «قرار نيابي وشيك بنسف مشروع قانون المطبوعات» الا ان الحكومة (السابقة) ووزير اعلامها ومدير مطبوعاتها لم يقفوا مكتوفي الايدي فبدات المفاوضات والضغوطات تمارس على اعضاء في لجنة التوجيه الوطني داخل الاجتماع وخارجه وكان وزير الاعلام في معرض دفاعه عن بعض المواد يقول: هكذا يريدها جلالة الملك .. رغم انه كان يصرح سابقا .. مجلس النواب هو المسؤول امام الراي العام. ورغم ذلك فان اللجنة ادخلت تعديلات مهمة على مشروع القانون. رغم ان ثمة محاولات داخلية لرد مشروع القانون والتي لم تلق سوى ٣ اصوات هم محمود الخرابشة ..

بسام حدادين .. حمادة فراعنه، وهو الامر الذي ادى الى «الطوشة» بين المقرر محمود الخرابشة وعضو اللجنة حماده فراعنه.

وجاءت تعديلات اللجنة لتغيير وجه مشروع القانون وتعطيه الكثير من الملامح الديمقراطية الا انها ابقت على بعض المواد المكبلة للحريات العامة مثل: رفع راسمال الصحف، ومبدا ايقاف الصحف اثناء الدعوى القضائية وبعدها، وتغليظ الغرامات المفروضة في باب العقوبات وغياب دقة تعبير كثير من المواد، وعدم اجبار الحكومة على تسبيب رفضها لترخيص الصحف، وسريان القانون باثر رجعي.

كما ان اللجنة لم توافق على اقتراح هام قدمته نقابة الصحفيين وهو تضمين القانون نص مادة كانت واردة في قانون المطبوعات لعام ١٩٧٣ والتي تمنع «توقيف الصحفي قبل صدور حكم قطعي بحقه».

وتحت القبة، كانت الحكومة قد استعدت جيدا لمواجهة تعديلات لجنة التوجيه الوطني الامر الذي ادى الى تراجع حماس بعض النواب لتعديل القانون ومنهم اعضاء في لجنة التوجيه الوطني والذين صوت بعضهم ضد توصيات اللجنة وغاب بعضهم عن المناقشات.

وباشرت الحكومة محاولاتها لتطويق توصيات لجنة التوجيه الوطني التي لم تعجبها، ونجحت في تنظيم هجوم معاكس ومركز على مواد مفصلية مثل: راسمال الصحف، الغرامات، العقوبات، الكفالات المطلوبة، مما ادى الى تدخل نائب رئيس الوزراء وزير الاعلام د. عبد الله النسور في المناقشات بعد ان اعترف بانه خرج عن (اتفاقية الجنتلمان) مع لجنة التوجيه الوطني لكنه برر خروجه بانه لم يكن موجودا لدى مناقشة بعض المواد.

ووصل تأثير الحكومة على بعض النواب بان اتلوا بيانات فنية متخصصة ترجموا فيها مطالب الحكومة في تشديد العقوبات والغرامات وابقاء الكفالات التي شطبتها اللجنة، وقيل وقتها ان بعض تلك المداخلات كانت قد اعدت سلفا من الحكومة، وقال النائب سلامة الحياري في تصريح لجريدة «السبيل» «ان الحكومة كان لها رجالاتها داخل مجلس النواب وهم كانوا يدافعون عنها في العديد من القضايا، لقد كان هناك غمز ولمز من الحكومة في المجلس الحكومة تدخلت في كثير من الاحيان ومررت ما تريد، حيث اعطت بعض اعضاء مجلس النواب كلاما مكتوبا ليقولوه في المجلس ويتبنوه».

وشهد مراسلو وسائل الاعلام المحلية الذين حضروا جلسات المناقشة، ان رئيس الوزراء السابق د. عبد السلام المجالي ونائبه د. عبد الله النسور قد نهرا علنا وبصوت مرتفع نائبا كان يجلس بجوار الحكومة ومنعاه من التصويت اكثر من مرة، فيما طارت الرسائل المكتوبة من وزير الاعلام الى بعض النواب

ويعتقد النائب بسام حدادين، ان حضور رئيس الوزراء د. عبد السلام المجالي للجلستين الاخيرتين كان له اثر معنوي على اقرار المواد الرئيسة موضع الخلاف، وقد اظهرت واقعة تناقص عدد المعارضين لنص «الاساءة لرؤساء الدول» .. من (٢٧) صوتا الى (١٩) صوتا عندما اعيد العد مرة اخرى، جرى التصويت وقوفا، حيث تطلب التصويت وقوفا درجة اكبر من التماسك والتحدي والمواجهة مع الحكومة خاصة وان الاعادة تستهدف دعوة مبطنة للبعض للتراجع.

ويشهر النائب حدادين ان غياب مفاتيح رئيسة في مجلس النواب عن الجلسات الحاسمة مثل (الروابدة، ابو الراغب، الدغمي) كان له اثره البالغ على جو المناقشات مع الحكومة والدافعين عن وجهة نظرها.

واظهرت المناقشات مدى هشاشة مواقف الكتل النيابية والتي لم تلتزم بموقف موحد اطلاقا كما اثر مدى تفكك المعارضة النيابية بتلاوينها المختلفة حيث غاب البعض عن النقاش فيما ادى انسحاب (١٨) نائبا بناء على دعوة اولى المعارضة الى تمرير بعض المواد بالشكل الذي ارادته الحكومة وهو ما حصل في العديد من نص الحكومة في المادة ٤٤/أ «يحظر على المطبوعة نشر كل ما يتعلق باي مرحلة من مراحل التحقيق حول اي قضية او جريمة تقع في المملكة الا اذا اجازت النيابة العامة ذلك» وهي من اخطر المواد في مشروع القانون حيث كانت لجنة التوجيه وضعت نصا جيدا يقول «للمطبوعة حق نشر كل ما يتعلق باي مرحلة من مراحل التحقيق حول اي قضية او جريمة تقع في المملكة ما لم تمنع النيابة العامة ذلك» فالاصل في قرار المجلس هو المنع بينما الاصل في توصية اللجنة الاباحة وشتان بين النصين، ويخشى الصحفيون الاردنيون من ان تكون هذه المادة اداة في منع الصحف ووسائل الاعلام من النشر في اية قضية فساد او جريمة سياسية مهما كان حجمها او شكلها.

وبعد اقرار مجلس النواب لمشروع القانون بصيغته التي ارضت الحكومة وزادت من تشاؤم الصحافة الاردنية صدرت بعض التصريحات من اعضاء مجلس النواب، فقال النائب د. محمد العوران «كنا نامل ان يكون القانون موازيا للقانون سنة ١٩٩٣ اذا لم يكن احسن منه، وهكذا كانت توقعاتنا، ولكن للاسف لسوء الحظ لم نتمكن من ذلك» فيما راى مقرر لجنة التوجيه الوطني محمود الخرابشة ان «تاثير الحكومة على النواب انسحب على اداء المجلس في اكثر من قضية [illegible] قانون المطبوعات والنشر».

ويعتقد النائب [illegible] التوجيه الوطني توصلت الى [illegible] الحرية الصحفية [illegible] الصحافة وانها [illegible] الحكومة [illegible] مجلس النواب لم تكن [illegible] التوازن.

خلدون غالية

محاولات عدد من الأعيان لتعديل القانون باءت بالفشل

واعتبر النائب ملكاوي ان تقييم بعض الصحفيين والكتّاب للقانون ومجلس النواب دليل على ان بعض المؤسسات الصحفية بحاجة الى مزيد من المهنية الصحفية وخصوصا في مجال اساليب التحليل والتقويم ومناهج التعبير الصحفي.

ومن جهته اعلن مقرر لجنة التوجيه الوطني النائب محمود الخرابشة ان التعديلات التي ادخلها مجلس النواب على توصيات اللجنة تعيق الصحافة من ان تقوم بدورها في بسط رقابتها على كافة مؤسسات الدولة وكشف مواطن الخلل والسلبيات والاشارة اليها بهدف معالجتها والارتقاء بمستوى ادائها. وقد تحفظ النائب الخرابشة على (١٤) مادة من مواد القانون، لكنه فشل في الدفاع عنها امام المجلس كونه كان مقررا للجنة ويدافع عن رايها الامر الذي حرمه من الدفاع عن رأيه كنائب.

وقادت الصحف الاردنية هجوما على مجلس النواب في اعقاب اقراره لمشروع القانون وخاصة صحف («العرب اليوم»، «السبيل»، المجد»).

نقابة الصحفيين وبعد وصول مشروع القانون الى مجلس الاعيان عقدت اجتماعا اعلنت بعده تجديد رفضها المطلق لمشروع القانون واعربت في مذكرة ارسلتها الى مجلس الاعيان عن املها في ان يقوموا بمعالجة المواد التي تمس بهوامش الحريات الصحفية بصورة مباشرة، وطالبت النقابة باجراء (١٤) تعديلا على مشروع القانون اهمها. تخفيف راسمال الصحف الاسبوعية الى ٢٥ الف دينار، وتسبيب رفض ترخيص الصحف، وربط الغاء ترخيص الصحف بقرار من المحكمة، واعتماد المحظورات الواردة في قانون عام ١٩٩٣، واباحة نشر الاخبار حول الجرائم والقضايا ما لم تمنع النيابة العامة ذلك، وتخفيض الغرامات بحدها الاعلى الى ١٠٠٠ دينار بدلا من ١٠٠٠٠ دينار، والغاء مبدا ايقاف الصحف حتى بقرار من المحكمة. وطالبت النقابة باضافة مادة جديدة في القانون تحظر ايقاف الصحفي وطالبت ايضا بان لا يسري القانون باثر رجعي على الصحف.

ومع دخول مشروع القانون الى اللجنة القانونية في مجلس الاعيان كان واضحا التوجه بعدم اجراء اي تعديل على مشروع القانون الامر الذي برره رئيس مجلس الاعيان بدور المجلس في تسهيل مرور القوانين وليس تعطيلها، واقرت اللجنة المشروع كما جاء من الحكومة مما اراح الحكومة كثيرا لكنها فوجئت بموقف صلب عبر عنه عدد من الاعيان (عبد الكريم الكباريتي، مضر بدران، ذوقان الهنداوي، رجائي المعشر، ليلى شرف، حمدي الطباع، عدنان ابو عودة، طاهر كنعان) في رفضهم للقانون او بعض مواده في محاولة يائسة لفتح ثغرة في جدار الحكومة من اجل اعادة مشروع القانون الى مجلس النواب.

رئيس الوزراء الاسبق عبد الكريم الكباريتي قاد الهجوم ضد مشروع القانون الوارد من الحكومة طالبا ان لا يصدر اي قانون لغايات ابراء الذمة ليطبق انتقائيا ومزاجيا، وقال: «هذا القانون يحتاج الى معالجة ومداخلة جراحية ليتعافى ويتشافى بذلك وجه الاردن الديمقراطي وتزول العقبات لتحقيق اعلى درجات الانفتاح والشفافيه والمساءلة واحترام حقوق اغلى ما نملك».

واعتبر الكباريتي «ان مشروع القانون نجح في فتح مضمار جديد فزنا فيه سلفا ونجحنا في تشويه صورتنا وتسميم اجوائنا ..». واقترح الكباريتي ادخال مادة واحدة على مشروع القانون لتشكيل مجلس اعلى للصحافة.

واشار العين ذوقان الهنداوي الذي كان عضوا في السلطتين التشريعية والتنفيذية اللتين صاغتا مشروع قانون عام ١٩٩٣، انه جاء حالة توليفية استطاعت ان تستجمع المزيج الضروري لبواكير النهج الديمقراطي واحترام التعددية وضمان حق المواطن في حرية التعبير وبما يكفل امن الوطن وسلامة مؤسسات المجتمع المدني.

وتابع العين رجائي الدجاني الهجوم على العبارات الفضفاضة والمطاطة في مشروع القانون مثل «الاساءة للوحدة الوطنية، اهانة رؤساء الدول، زعزعة الثقة بالعملة الوطنية...».

وكانت مفاجاة الجلسة ما ادلى به رئيس الوزراء الاسبق العين مضر بدران في معرض اعتراضه على المحظورات وخاصة المادة التي تمنع التعرض لرؤساء الدول الشقيقة والصديقة ورؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدة في الاردن، حيث كشف بدران ان الموقف الحكومي من هذه القضية هو سياسي بالدرجة الاولى وقال بدران: «كنا كحكومة نضطر في كثير من الاحيان ان نطلب من الصحافة ان تنزل في شخص معين لانه عمل تعليق غير دقيق عن الاردن، ما كنا نتحمله، كنا نتصل بالجريدة ونقول «انسفوه» ونقول عنه كذاب وهي كلمة تحقير وتطلع الاذاعة والتلفزيون والصحف وتصفه بالكذاب .. بكرة اذا كتبت صحافتنا عن نتنياهو انه كذاب فهذه جريمة .. رغم ان صحافته تصفه بالكذاب»، وهاجم عدد من الاعيان مادة المحظورات فطالب عبد الكريم الكباريتي بربط الاساءة بالقصد لان الكتابة عن عقار «فياجرا» الممنوع من التداول في الاردن يعني ترويج عقار غير مرخص، والقول ان ٥٠٪ من السكان من اصل فلسطيني يسيء للوحدة الوطنية. وكشفت نقاشات الاعيان عن وجود ثغرة قانونية في المادة (٢٨) والتي تنص: «عن خلو منصب رئيس التحرير المسؤول او تغيبه لاي سبب على مالك المطبوعة الصحفية تكليف من يقوم بعمله»، واكد عدد من الاعيان الحاجة الى تعديل هذه المادة، فقال مضر بدران: ان تغيب رئيس التحرير المسؤول ليوم واحد يعني وجود تعيين رئيس تحرير بديل، لان مدة الغياب المستوجبة (للتعيين) غير محددة.

وتحدث العين الكباريتي عن منع القانون طباعة الصحف الاجنبية في عمان لان راسمالها غير اردني جعل رئيس مجلس الاعيان يرد قائلاً: «لا يحق الطباعة لان القانون لا يسمح لغير الاردنيين الاستثمار في الصحافة».

وباءت بالفشل جميع محاولات الاعيان بتعديل حرف واحد من مشروع القانون حيث كان رئيس مجلس الاعيان زيد الرفاعي يحاول جاهدا عرقلة اي اقتراحات بالتعديل تدعمه في ذلك اغلبية اعضاء المجلس ووصل الامر بعد التصويت على احد الاقتراحات ان قال: «نفس الاصوات .. الحمد لله ...».

لكن المجلس وافق على اقتراح قدمه العين الكباريتي ودعمه عدد اخر من الاعيان .. بالتوصية للحكومة بتشكيل مجلس اعلى للصحافة وهو الاقتراح الذي وافقت عليه الحكومة فورا لانه جاء خارج اطار تعديل مشروع القانون، وهكذا اقر مجلس الامة بشقيه الاعيان والنواب مشروع القانون، لكن ما هو تقييم الصيغة الجديدة للقانون؟

نقابة الصحفيين من جانبها اعلنت رفضها للصيغة النهائية لمشروع القانون والذي اعتبرته لا يلبي طموح الصحفيين الاردنيين وبدات الاستعدادات لاجراء سلسلة من الاجراءات ستتوجها برفع الاعلام السوداء على مبنى النقابة والصحف الاردنية وستدعو الهيئة العامة للنقابة للاجتماع لتدارس الوضع، فيما واصلت المنظمات الصحفية وحقوق الانسان العالمية شجبها لمشروع القانون والتمني على جلالة الملك عدم التصديق عليه.

وبدات الصحافة المحلية بالهجوم على اعضاء مجلس الامة لاقرارهم مشروع القانون وهو ما اعتبره بعضهم انه تهجم واساءة الى نواب الشعب وتوعد اخرون الصحافة والصحفيين بان القانون لو عاد الى مجلس النواب لوقفوا مع صيغته كما جاءت من الحكومة.

وركزت الصحافة هجومها على مواد العقوبات ومبدأ ايقاف الصحف والعبارات المطاطة ومنع النشر في القضايا والجرائم اثناء فترات التحقيق او المحاكمة.

وكتب عدد من الصحفيين يناشدون جلالة الملك عدم التصديق على مشروع القانون ورده الى مجلس الامة لاجراء بعض التعديلات عليه، وقال باسم سكجها في «الدستور» «حين يكون ظهر الى الحائط .. نلجا الى الحسين ..».

وكتب رئيس تحرير جريدة «الدستور» د. نبيل الشريف «انه يوم حزين للصحافة الاردنية، حيث اقر قانون يشكل تراجعا عن المكتسبات الصحفية».

وقال رئيس تحرير صحيفة «البلاد» جمال الشواهين «انه خذلان من مجلس النواب وهو تدمير للصحافة ولا يخدم صورة الاردن».

واكد رئيس تحرير صحيفة «العرب اليوم» طاهر العدوان ان «القانون بالصيغة التي اقر بها لا يختلف عما تريده الحكومة، فالحكومة وضعت سقفا اعلى في المشروع فجاء النواب واعطوها السقف الذي تريده».

واشار رئيس تحرير صحيفة «الحدث» نضال منصور: «ان الحكومة استطاعت تمرير مشروعها للسيطرة على الصحافة الاردنية».

وقال حلمي الاسمر في صحيفة «الدستور». «نهنئ الحكومة بانتصارها علينا نحن ابناء الشعب الغلابى، والكتاب والصحفيين الذين يحملون السلم بالعرض والقوى السياسية المختلفة التي لم يعد بمقدورها ان تتنفس الا في غرف الانعاش». وتمنى د. رياض الحروب ان يرد جلالة الملك مشروع القانون فكتب بمرارة يقول «لن نلوم اعضاء مجلس الاعيان، فنحن نقدر ونحترم دورهم واداءهم .. ويكفي انهم لم يطعمونا جوزا فارغا كما فعل زملاؤهم من النواب، الذين اشبعونا مراجل، وجعلونا نصدق انهم سيقلمون اظافر الحكومة، حتى اكتشفنا ان الغالبية العظمى منهم ليست في جيب الحكومة فحسب، بل في كل جيوبها الامامية والخلفية».

وكتب رئيس تحرير جريدة «السبيل» الاسلامية عاطف الجولاني .. «مجلس النواب اضاع الفرصة .. ولا عزاء للصحفيين».

وحده نائب رئيس الوزراء وزير الاعلام السابق د. عبد الله النسور الذي امتدح القانون الجديد فقال: «انه قانون عصري وديمقراطي وخطوة واسعة نحو حرية اكبر واستقلالية وشفافية اكبر».

اما الكاتب فهد الفانك فقد كتب في جريدة «الراي» يقول: «القانون الجديد افضل من قانون ١٩٩٣ من بعض النواحي، واسوأ منه من نواح اخرى، ولم يعد مجديا الحكم على اذا ما كان القانون الجديد خطوة الى الامام كما يقول وزير الاعلام ام خطوة الى الخلف كما يرى اكثرية الصحفيين .. علينا بعد الان ان نتعايش مع القانون الجديد ونحترمه ...».

ورغم ان تصريحات وزير الاعلام الجديد ناصر جوده جاءت لتهدئ من روع الصحفيين الاردنيين عندما قال «ان القانون سيطبق لكن بحسن نية»، وهو ما تعتقد الاوساط الصحفية انه قادر على تخفيف من غلواء تطبيق القانون، لكن هل تكفي حسن النية لاعادة الحريات الصحفية؟

وهل سيصبح حسن النية في التطبيق عرفا قانونيا تسير عليه الحكومات القادمة؟ لا شك ان القانون بحاجة الى تعديلات جذرية، ولا بد من متابعة نقابة الصحفيين ووسائل الاعلام ومؤسسات المجتمع المدني لحركتها من اجل اعادة التوازن لمشروع القانون بما يحفظ حقوق المواطن وحقوق الصحفي.

* صحفي اردني

روماتيزم المطبوعات في مفاصل الديمقراطية!

فخري قعوار

كنت اعتقد ان مجلس النواب سوف يقوم بتمرير مشروع قانون المطبوعات والنشر الحكومي، وكنت ارغب في التعبير عن اعتقادي هذا في مقالاتي اليومية او الاسبوعية، إلا ان اكثر من رئيس تحرير اعترض على ذلك، بحجة ان علينا نحن معشر الصحفيين ان لا نستفز المجلس، وان نظهر تعاطفاً معه، كي نستدرجه للوقوف معنا ضد المشروع الحكومي. وبالفعل، تاثرت بوجهة نظر هؤلاء الزملاء، وامتثلت لها، مكتفياً بالسكوت المرحلي، وعدم الاشارة إلى يأسي من المجلس، وعدم الاشارة إلى إيماني بان المجلس سوف يمرر كل ما تشاؤه الحكومة.

وبقيت ملتزماً الصمت، وبقيت اراقب عمليات الاستدراج في هذه الصحيفة او تلك، وقرات المقالات المتفائلة، وانتهى المشهد بالخاتمة التي كانت تشكل اعتقاداً بالنسبة لي، وهي خاتمة دامية على كل حال.

صحيح ان هناك بعض النواب الذين حملتهم الصدفة إلى تمثيل الشعب، كانوا على مستوى المسؤولية، لكن الغالبية الكبرى التي تملك زمام البادرة، وتملك زمام القرار، هي التي تعبر عن مصالحها الشخصية، وهي التي تتناغم مع الحكومة، وتقف إلى جانبها في السرّاء والضرّاء

وكان بالإمكان استدراج نفر من النواب، بعد تنويرهم بالعواقب الوخيمة التي تترتب على تمرير مشروع القانون، وقد حدث هذا فعلاً، وبذل بعض الزملاء جهوداً تستحق الثناء في هذا الاتجاه، لكن المحصلة الأخيرة بقيت كما هي، وهي انصياع إرادة المجلس للاكثرية التي لا تتعاطف مع الصحافة، ولا تتعاطف مع الديمقراطية، ولا تمانع في العودة إلى ايام الأحكام العرفية، إذا شاءت الحكومة ذلك.

فهذا المجلس من صناعة حكومة الدكتور عبدالسلام المجالي، والمجلس الذي سبقه من صناعة حكومته السابقة، وبالتالي، فان مراقبة مواقف المجلسين، تدل بما لا يترك فرصة للريبة، بان اكثرية النواب تؤيد كل الافكار الحكومية وتتعاطف معها ولا تعيقها، وهذا كله متوقع بالنسبة لي، لانني ادرك علاقة الأب بابنه، وادرك أن الابن لا يعصي مشيئة ابيه الذي انجبه وجاء به إلى هذا الوجود!

فالقانون كما اقرّه المجلس الحادي عشر عام ١٩٩٣، يعتبر ركيزة اساسية من ركائز حياتنا الديمقراطية او بقايا حياتنا الديمقراطية، واي اختلال فيه، او إخلال ببنوده، يعتبر إخلالاً بهذه الركيزة، التي تهتز بعدها مفاصل الديمقراطية، وتصاب بالكساح، رغم ما لنا من ملاحظات ومآخذ على القانون المذكور اما ان نتقهقر ونعود إلى الوراء ونغير القانون في اساسياته بهذه الصورة، فانني اعتبره عملية ردم لبناء الديمقراطية، وذلك بسبب إيماني، بان الحياة المسربلة بالظلام تبيح الفرص لكل اصحاب الأيدي الطويلة ان يمدّوا ايديهم، وتتيح المجال لكل مرضى النفوس كي يتوغلوا في الفساد والإفساد. والصحافة الحرة التي لا يكبلها قانون رجعي متخلف، تعطي السلطة الرابعة ميداناً واسعاً من التعبير غير المقيد، وتفضح المستور من إساءات للمصلحة الوطنية.

ولهذا كله، فانني اقول لاخواني وزملائي الذين خالفوني الراي، وارادوا ان يضعوا انفسهم في خانة المتفائلين بقدرات مجلس النواب ومواقفه، ما هو موقف المجلس من مشروع قانون الحكومة امامكم، فهل بقي في قرارة نفوسكم شيء من التفاؤل؟ اما اذا كنتم قد تفاءلتم بمجلس الأعيان، الذي اقر مشروع القانون كما احاله مجلس النواب، فانصارحكم بانني كنت اخفي ضحكتي في سري، إلى ان تعرفتم على حقيقة موقف المجلس ليس من طريق الذوق او الشم او الحدس، بل عن طريق اللمس المباشر وها انتم تعلمون كم هو حجم الروماتيزم الذي اصاب مفاصل الديمقراطية!

قانون المطبوعات والنشر رقم (٨) لسنة ١٩٩٨

نحن الحسن بن طلال نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الأعيان والنواب نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة:-

قانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٨
قانون المطبوعات والنشر

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:-

الوزارة: وزارة الاعلام.
الوزير: وزير الاعلام
الدائرة: دائرة المطبوعات والنشر
المدير: مدير عام الدائرة.
النقابة: نقابة الصحفيين الأردنيين.
الشخص: الشخص الطبيعي او المعنوي.
المطبوعة: كل وسيلة نشر دونت فيها المعاني او الكلمات او الافكار باي طريقة من الطرق.
المطبوعة الدورية: المطبوعة الصحفية والمتخصصة بكل انواعها والتي تصدر في فترات منتظمة وتشمل:

أ- المطبوعة الصحفية وتشمل ما يلي:
١- المطبوعة اليومية: المطبوعة التي تصدر يوميا بصورة مستمرة باسم معين وارقام متتابعة وتكون معدة للتوزيع على الجمهور.
٢- المطبوعة غير اليومية: المطبوعة التي تصدر بصورة منتظمة مرة في الاسبوع او على فترات اطول وتكون معدة للتوزيع على الجمهور.
ب - المطبوعة المتخصصة: المطبوعة التي تختص في مجال محدد وتكون معدة للتوزيع وذلك حسبما تنص عليه رخصة اصدارها.
ج - نشرة وكالة الأنباء: النشرة المعدة لتزويد المؤسسات الصحفية بالاخبار والمعلومات والمقالات والصور والرسوم.

الصحافة: مهنة اعداد المطبوعات الصحفية وتحريرها واصدارها واذاعتها.

الصحفي: عضو النقابة المسجل في سجلها واتخذ الصحافة مهنة له وفق أحكام قانونها.

مراسل المطبوعة الدورية ووسيلة الاعلام الخارجية:
الصحفي مهما كانت جنسيته الذي يمارس مهنة الصحافة مع المطبوعات الدورية ووسائل الاعلام غير الاردنية.

المطبعة: المكان والاجهزة المعدة لانتاج المطبوعات بانواعها واشكالها ومراحلها المختلفة ولا يشمل هذا التعريف الالات الطابعة والكاتبة والناسخة والات التصوير المعدة للاغراض الاخرى غير النشر.

دار النشر: المؤسسة التي تتولى اعداد المطبوعات وانتاجها وبيعها.

دار التوزيع: المؤسسة التي تتولى توزيع المطبوعات او بيعها.

دار النشر والتوزيع: المؤسسة التي تتولى اعمال دار النشر ودار التوزيع في آن واحد.

المكتبة: المحل التجاري المرخص لبيع الكتب وادوات الكتابة والصحف والمجلات والمطبوعات الاخرى.

دار الدراسات والبحوث: المؤسسة التي تتولى اجراء الدراسات والبحوث او نشرها وتقديم الاستشارات في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والانسانية وغيرها.

دار قياس الرأي العام: المؤسسة التي تتولى اجراء البحوث بهدف استطلاع اتجاهات الرأي العام حول موضوع معين بوساطة الاستبانات او غيرها من الوسائل.

دار الترجمة: المؤسسة التي ... ولى اعمال الترجمة من لغة الى لغة اخرى بما في ذلك الوثائق الرسمية

مكتب الدعاية والاعلان: المكتب الذي يتولى اعمال الاعلان والدعاية وانتاج موادها ونشرها او بثها باي وسيلة

المادة (٣)
الصحافة والطباعة حرتان وحرية الراي مكفولة لكل اردني وله ان يعرب عن رأيه بحرية بالقول والكتابة والتصوير والرسم وغيرها من وسائل التعبير والاعلام.

المادة (٤)
تمارس الصحافة مهمتها بحرية في تقديم الأخبار والمعلومات والتعليقات وتسهم في نشر الفكر والثقافة والعلوم في حدود القانون وفي اطار الحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام حرية الحياة الخاصة للاخرين وحرمتها

المادة (٥)
على المطبوعات احترام الحقيقة والامتناع عن نشر ما يتعارض مع مبادىء الحرية والمسؤولية الوطنية وحقوق الانسان وقيم الامة العربية والاسلامية

المادة (٦)
تشمل حرية الصحافة ما يلي
أ- اطلاع المواطن على الأحداث والافكار والمعلومات في جميع المجالات
ب- افساح المجال للمواطنين والأحزاب والنقابات والهيئات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للتعبير عن افكارهم وارائهم وانجازاتهم.
ج - حق الحصول على المعلومات والأخبار والاحصاءات التي تهم المواطنين من مصادرها المختلفة وتحليلها وتداولها ونشرها والتعليق عليها
د- حق المطبوعة الدورية والصحفي في ابقاء مصادر المعلومات والأخبار التي تم الحصول عليها سرية إلا اذا قررت المحكمة غير ذلك اثناء النظر في الدعاوى الجزائية حماية لأمن الدولة او لمنع الجريمة أو تحقيقا للعدالة

المادة (٧)
اداب مهنة الصحافة واخلاقياتها ملزمة للصحفي، وتشمل.
أ- احترام الحريات العامة للاخرين وحفظ حقوقهم وعدم المس بحرمة حياتهم الخاصة.
ب - اعتبار حرية الفكر والراي والتعبير والاطلاع حقا للصحافة والمواطن على السواء.
ج - التوازن والموضوعية والنزاهة في عرض المادة الصحفية.
د - الامتناع عن نشر كل ما من شأنه ان يثير العنف او يدعو الى اثارة الفرقة بين المواطنين باي شكل من الاشكال.

المادة (٨)
على الجهات الرسمية اتاحة المجال للصحفي للاطلاع على برامجها ومشاريعها وخططها وتسهيل مهمة دور الدراسات والبحوث الاردنية.

المادة (٩)
أ- يشترط في مراسل المطبوعات الدورية ووسائل الاعلام الخارجية أن يكون صحفيا اردنيا او صحفيا عربيا او اجنبيا سمح له مجلس النقابة بموافقة الوزير بذلك العمل.
ب - تنظم عملية اعتماد اولئك المراسلين بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.
ج - يحظر على الصحفي الارتباط بعلاقة عمل مع أي جهة اجنبية إلا وفقا للنظام المنصوص عليه في الفقرة (ب) من هذه المادة.

المادة (١٠)
لا يجوز لغير الصحفي ممارسة مهنة الصحافة باي شكل من اشكالها بما في ذلك مراسلة المطبوعات الدورية ووسائل الاعلام الخارجية او تقديم نفسه على انه صحفي ولا يشمل ذلك من يقتصر عمله على كتابة المقالات.

المادة (١١)
أ- لكل اردني ولكل شركة يمتلكها اردنيون [illegible]

[illegible]

ه - انشاء [illegible] او [illegible] الوزير [illegible]
١ - [illegible]
٢ - [illegible]

المادة (١٢)
[illegible] الى الوزير [illegible] البيانات التالية
١ - اسم مالك [illegible] واقامته وعنوانه
٢ - اسم المطبوعة [illegible] ومصدرها
٣ - مواعيد صدورها
٤ - مادة تخصصها
٥ - اللغة او اللغات التي [illegible] بها
٦ - اسم رئيس التحرير المسؤول.

المادة (١٣)
على الرغم مما ورد في اي [illegible] يشترط [illegible] مطبوعة دورية [illegible] يتعلق برأسمالها ما يلي:
أ - ان لا يقل رأسمالها المدفوع عن [illegible] دينار اذا كانت مطبوعة صحفية يومية
ب - ان لا يقل رأسمالها المدفوع عن مائة الف دينار اذا كانت مطبوعة صحفية غير يومية
ج - ان لا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسة الاف دينار اذا كانت مطبوعة متخصصة
د - تستثنى المطبوعة الصحفية اليومية وغير اليومية التي يرغب اي حزب سياسي اصدارها من الحد الأدنى من رأس المال المنصوص عليه في كل من الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة

المادة (١٤)
يستثنى من شرط رأس المال المنصوص عليه في المادة (١٣) من هذا القانون المطبوعات المتخصصة الصادرة عن الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية العامة والجامعات والمؤسسات الأهلية ذات النفع العام بناء على تنسيب الوزير

المادة (١٥)
أ - يقدم طلب الحصول على رخصة انشاء مطبعة او دار نشر او دار توزيع او دار الدراسات والبحوث او دار قياس للرأي العام او دار الترجمة او مكتب للدعاية والاعلان الى الوزير على الانموذج المعد لهذه الغاية
ب - تحدد البيانات والاجراءات الخاصة بتقديم الطلب للحصول على الرخصة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بما في ذلك ادخال التغيير او التعديل على مضمون الرخصة واجراءات التنازل عنها بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون

المادة (١٦)
يجب ان يكون لكل من المؤسسات المذكورة في المادة (١٥) من هذا القانون مدير مسؤول تتوافر فيه الشروط التالية:
أ- ان يكون اردنيا ومقيما اقامة دائمة في المملكة.
ب - غير محكوم بجناية او جنحة مخلة بالشرف والأخلاق العامة.
ج - ان يكون متفرغا تفرغا تاما ولا يجوز للشخص الواحد ان يكون مديرا مسؤولا لاكثر من مؤسسة.
د - ان يكون حاصلا على مؤهلات علمية او على خبرات عملية تتناسب مع متطلبات عمل المؤسسة التي سيتولى ادارتها حسب مقتضى الحال وفق التعليمات التي يصدرها الوزير لهذه الغاية

المادة (١٧)
أ- على مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير اصدار قراره بشأن طلب ترخيص المطبوعة الصحفية خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب مستكملا الشروط ويبلغ طالب الترخيص بهذا القرار خلال خمسة عشر يوما على الاكثر من تاريخ صدوره.
ب - على الوزير ان يصدر قراره بشأن ترخيص المطبوعة المتخصصة او أي من المؤسسات المذكورة في المادة (١٥) من هذا القانون خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب مستكملا الشروط ويبلغ طالب الترخيص بهذا القرار خلال خمسة عشر يوما على الاكثر من تاريخ صدوره

المادة (١٨)
مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في هذا القانون يمنح الترخيص لاصدار مطبوعة صحفية لمالكها وله بموافقة مجلس الوزراء التنازل عنها بكاملها او باي جزء منها شريطة مراعاة ما يلي
أ - ان يبلغ المتنازل والمتنازل له الوزير خطيا رغبتهما في ذلك التنازل قبل ثلاثين يوما من التاريخ المحدد لوقوعه.
ب - ان تتوافر في المتنازل له الشروط المنصوص عليها في هذا القانون التي تستوجب تملك المطبوعة او تملك أي جزء منها.
ج - ان يقدم الطرفان نسخة من اتفاقية التنازل المسجلة لدى الجهات المختصة الى الدائرة.
د - يستثنى من احكام هذه المادة بيع اسهم الافراد في الشركات المساهمة العامة التي تصدر مطبوعات صحفية.

المادة (١٩)
أ- تعتبر رخصة المطبوعة الدورية ملغاة حكما في اي من الحالات التالية:
١- اذا لم تصدر المطبوعة الصحفية خلال ستة اشهر من تاريخ منح الرخصة.
٢- اذا توقفت المطبوعة اليومية مدة ثلاثة اشهر متصلة
٣- اذا توقفت المطبوعة غير اليومية التي تصدر بصورة منتظمة مرة في الاسبوع عن اصدار اثني عشر عددا متتاليا
٤- اذا توقفت المطبوعة غير اليومية التي تصدر بصورة منتظمة في مدة اطول من الاسبوع اربعة اعداد متتالية
٥- اذا تنازل مالكها عنها كليا او جزئيا خلافا لاحكام المادة (١٨) من هذا القانون.
٦- اذا خالفت شروط الترخيص بما في ذلك مضمون التخصص دون الحصول على موافقة مسبقة من الوزير شريطة ان يكون قد تم انذارها مرتين بسبب مخالفتها لتلك الشروط.
ب - تستثنى المطبوعات الصحفية التي تصدرها الاحزاب السياسية المسجلة من الشروط الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة.

المادة (٢٠)
أ- على المطبوعة الصحفية والمتخصصة ان تعتمد في مواردها على مصادر مشروعة ومعروفة عليها تلقي اي دعم مادي من اي دولة او جهة غير اردنية.
ب - على مالك المطبوعة الصحفية أو المتخصصة تزويد الوزير بنسخة من ميزانيتها السنوية مع البيانات المتعلقة بمواردها ومصادر تمويلها ووضعها المالي وذلك خلال الاشهر الاربعة الاولى من السنة التالية.

المادة (٢١) يشترط في مالك المطبوعة الصحفية والمتخصصة ما يلي:
أ- ان يكون اردني الجنسية او شركة يمتلكها اردنيون او حزبا سياسيا اردنيا مسجلا.
ب - غير محكوم بجناية او بجنحة مخلة بالشرف والأخلاق العامة.

المادة (٢٢)
على مالك المطبوعة الصحفية والمتخصصة ان ينشر في مكان بارز فيها وبشكل واضح اسم رئيس تحريرها المسؤول ومكان صدورها وتاريخه وبدل الاشتراك فيها واسم المطبعة التي تطبع فيها وان يقدم اشعارا للمدير باي تغيير او تعديل في ذلك على ذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ذلك التغيير او التعديل.

المادة (٢٣)
أ- يجب ان يكون لكل مطبوعة صحفية رئيس تحرير مسؤول وتتوافر فيه الشروط التالية
١- ان يكون صحفيا [illegible]
٢- ان يكون [illegible]

الملكة
٣- ان يكون قد عمل في مهنة الصحافة متفرغا تفرغا تاما لمدة لا تقل عن ثماني سنوات وان يكون قد مضى على عضويته في النقابة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات.
٤- ان لا يكون رئيس تحرير مسؤولا في مطبوعة اخرى
٥- ان يتقن لغة المطبوعة التي سيعمل رئيس تحرير مسؤولا لها قراءة وكتابة واذا كانت تصدر باكثر من لغة فيتوجب عليه ان يتقن على ذلك الوجه اللغة الاساسية للمطبوعة وان يلم الماما كافيا باللغات الاخرى
٦- لم يسبق ان حكم عليه بعقوبة المنع من ممارسة مهنة الصحافة.
ب - تطبق احكام الفقرة (أ) من هذه المادة على رئيس التحرير المسؤول عن المطبوعة التي يصدرها الحزب السياسي باستثناء ما ورد في البندين (١) و(٣)
ج - رئيس التحرير مسؤول عما ينشر في المطبوعة التي يرأس تحريرها كما يعتبر مسؤولا مع كاتب المقال عن مقاله.
د - لا يجوز ان يكون للمطبوعة الدورية اكثر من رئيس تحرير مسؤول واحد.

المادة ٢٤
أ - يفقد رئيس التحرير المسؤول في المطبوعة الصحفية صفته هذه في اي من الحالات التالية:
١- الاستقالة.
٢- اذا فقد احد الشروط المنصوص عليها في المادة (٢٣) من هذا القانون.
ب - عند خلو منصب رئيس التحرير المسؤول او تغيبه لاي سبب على مالك المطبوعة الصحفية تكليف من يقوم بعمله وتتوفر فيه الشروط المطلوبة وذلك لمدة اقصاها شهران واعلام المدير بذلك فاذا لم يعد رئيس التحرير المسؤول لعمله فان على مالك المطبوعة الصحفية تعيين رئيس تحرير مسؤول والا فللوزير ان يصدر قرارا بايقاف المطبوعة عن الصدور لحين القيام بذلك
ج - يعتبر مالك المطبوعة الصحفية او مصدرها مسؤولا مسؤولية كاملة عما ينشر الى ان يباشر رئيس التحرير المسؤول الجديد عمله.

المادة (٢٥) - يجب ان يكون لكل مطبوعة متخصصة رئيس تحرير مسؤول تتوافر فيه الشروط التالية
١- ان يكون اردنيا
٢- ان يكون حاصلا على مؤهل علمي ذي علاقة مباشرة بموضوع تخصص المطبوعة او لديه خبرة معتمدة في ذلك الموضوع لا تقل عن خمس سنوات يقبلها الوزير بناء على توصية من المدير.
٣- ان لا يكون محكوما بجناية او جنحة مخلة بالشرف والاخلاق العامة.

المادة (٢٦)
أ - يحظر على المطبوعة المتخصصة الكتابة في غير المجال المرخص به او تغيير موضوع تخصصها دون الحصول على موافقة مسبقة من الوزير بناء على توصية من المدير.
ب - يجب على كل مطبوعة متخصصة تزويد الدائرة بثلاث نسخ عند صدور كل عدد من اعدادها.

المادة (٢٧)
أ - اذا نشرت المطبوعة الصحفية خبرا غير صحيح او مقالا يتضمن معلومات غير صحيحة فيحق للشخص الذي يتعلق به الخبر او المقال الرد على الخبر او المقال او المطالبة بتصحيحه وعلى رئيس التحرير المسؤول نشر الرد او التصحيح مجانا في العدد الذي يلي تاريخ ورود اي منهما في المكان والحروف نفسها التي نشر فيها الخبر او المقال في المطبوعة الصحفية.
ب - اذا نشرت المطبوعة الصحفية خبرا غير صحيح او مقالا يتضمن معلومات غير صحيحة تتعلق بالمصلحة العامة، فعلى رئيس التحرير المسؤول ان ينشر مجانا الرد او التصحيح الخطي الذي يرده من الجهة المعنية او من المدير في العدد الذي يلي تاريخ ورود الرد او التصحيح وفي المكان والحروف نفسها التي ظهر فيها الخبر او المقال في المطبوعة الصحفية.
ج - تطبق احكام الفقرتين (أ)، (ب) من هذه المادة على اي مطبوعة صحفية غير اردنية توزع داخل المملكة.

المادة (٢٨) لرئيس التحرير المسؤول للمطبوعة الصحفية ان يرفض نشر الرد او التصحيح الذي يرده استنادا للمادة (٢٧) من هذا القانون في اي من الحالات التالية:
أ - اذا كانت المطبوعة الصحفية قد صححت الخبر او المقال قبل ورود الرد او التصحيح اليها بصورة دقيقة وكافية.
ب - اذا كان الرد او التصحيح موقعا بامضاء مستعار او من جهة غير معنية او مكتوبا بلغة غير اللغة التي حرر بها الخبر او المقال.
ج - اذا كان مضمون الرد او التصحيح مخالفا للقانون او النظام العام او منافيا للاداب العامة.
د - اذا ورد بعد مرور شهرين على نشر الخبر او المقال.

المادة (٢٩): اذا امتنعت الجهة المسؤولة عن اي مطبوعة صحفية تصدر خارج المملكة وتوزع فيها عن نشر الرد او التصحيح وفقا لاحكام المادة (٢٧) من هذا القانون فللمدير ان يمنع ادخال المطبوعة الى المملكة لمدة اسبوعين كحد اقصى وللوزير تمديد تلك المدة بتنسيب من المدير.

المادة ٣٠ - أ - لا يجوز لرئيس التحرير المسؤول ان ينشر مقالا لاي شخص باسم مستعار الا اذا قدم له كاتبه اسمه الحقيقي.
ب - اذا نشرت اي مطبوعة تحقيقات صحفية او اخبارا تعود لاي جهة مقابل اجر فيترتب على المطبوعة الاشارة فيها بصورة واضحة وصريحة الى انها مادة اعلانية.

المادة ٣١ - أ - على مالك المكتب او دار التوزيع او دار النشر ان يقدم للمدير نسختين مستردتين من كل مطبوعة يستوردها من خارج المملكة قبل توزيعها او بيعها لاجازة ذلك
ب - للمدير ان يمنع دخول المطبوعة للمملكة اذا تضمنت ما يخالف احكام هذا القانون.

المادة ٣٢ - يدون في كل مطبوعة اسم مؤلفها وناشرها وعنوان كل منهما والمطبعة التي طبعت فيها وتاريخ طباعتها.

المادة ٣٣- لا تسري احكام هذا القانون المتعلقة بالمطبوعات المحظور استيرادها على ما تستورده منها المؤسسات الحكومية والجامعات ومراكز البحث العلمي على ان تؤخذ موافقة المدير المسبقة على استيرادها وتوضع في اماكن خاصة لاستخدامات البحث العلمي.

المادة ٣٤ - على مالك المطبعة او مديرها المسؤول بما في ذلك مطابع الصحف التقيد بما يلي
أ - الاحتفاظ بسجل يدون فيه اسماء المطبوعات الدورية وعدد النسخ من كل مطبوعة يتم طباعتها.
ب - الاحتفاظ بسجل يدون فيه بالتسلسل عناوين المؤلفات التي يطبعها واسماء اصحابها وعدد النسخ المطبوعة عن كل منها.
ج - ان يبرز للمدير او من يفوضه هذه السجلات اذا طلب الاطلاع عليها.
د - ان يودع لدى الدائرة نسختين من كل مطبوعة غير دورية تطبع في مطبعتها وذلك قبل توزيعها.

المادة ٣٥ - أ - على كل من يرغب في طبع كتاب في المملكة ان يقدم نسختين من مخطوط هذا الكتاب الى الدائرة قبل البدء في طبعه، وللمدير اجازة طبعه وله منع طبعه اذا تضمن الكتاب ما يخالف القانون على ان يبلغ مؤلف الكتاب قراره بذلك خلال شهر من تاريخ تقديمه.
ب - للمدير الغاء اجازة اي كتاب او مخطوطة اذا خالف صاحبها شرطا من شروط الاجازة بالاضافة او الحذف وعلى المدير ان يصادر جميع النسخ.

المادة ٣٦ - أ - يحظر على مالك المطبعة وعلى مديرها المسؤول ان يطبع اي مطبوعة كان قد منع طبعها او نشرها او توزيعها او تداولها او بيعها او طبع اي مطبوعة غير مرخص باصدارها او حظر نشرها.
ب - يحظر طباعة اي كتاب او لوحة او اي مادة دون الحصول على تفويض خطي من مالكها الاصلي.

المادة ٣٧ - أ - يحظر على المطبوعة ان تنشر باي شكل من الاشكال ما يلي:
١- ما يمس بالملك او الأسرة المالكة.
٢- اي معلومات عن عدد القوات المسلحة الاردنية او اسلحتها او عتادها او اماكنها او تحركاتها الا اذا اجيز نشرها من مرجع مسؤول في القوات المسلحة الاردنية او اي خبر او رسم او تعليق يمس بالقوات المسلحة او الاجهزة الامنية.
٣- ما يمس بالقضاء او يسيء لاستقلاله.
٤- ما يشتمل على تحقير احدى الديانات والمذاهب المكفولة حريتها بالدستور او الاساءة اليها.
٥- ما يسيء الى الوحدة الوطنية او يحرض على ارتكاب الجرائم او زرع الاحقاد وبذر الكراهية والشقاق والتنافر بين افراد المجتمع.
٦- ما يسيء لكرامة الافراد او حرياتهم الشخصية او الاضرار بسمعتهم.
٧- المقالات او المعلومات التي تتضمن اهانة شخصية لرؤساء الدول العربية او الاسلامية او الصديقة او رؤساء البعثات الدبلوماسية واعضائها المعتمدين في المملكة شريطة المعاملة بالمثل
٨- ما يروج للانحراف او فساد الاخلاق.
٩- ما يتضمن معلومات او اشاعات كاذبة.
١٠ - ما يشتمل على وقائع الجلسات السرية لمجلس الامة دون الاذن بذلك.
١١- اسرار ووثائق الدولة المحمية وفق احكام القانون.
١٢- ما يؤدي الى زعزعة الثقة بالعملة الوطنية.
١٣- اعلانات ترويج الادوية والمستحضرات الطبية دون ان يجاز نشرها من قبل وزارة الصحة.
١٤- ما يحرض على الاضرابات او الاعتصامات او التجمعات العامة بشكل يخالف احكام القانون.
يمنع ادخال المطبوعات من الخارج اذا تضمنت ما حظر نشره بمقتضى احكام هذا القانون.

المادة ٣٨- تعامل المادة الصحفية المقتبسة او المتضمنة معاملة المادة المؤلفة او الاصيلة.

المادة ٣٩ - أ - يحظر على المطبوعة نشر كل ما يتعلق باي مرحلة من مراحل التحقيق حول اي قضية او جريمة تقع في المملكة الا اذا اجازت النيابة العامة ذلك.
ب - يحظر نشر محاضر المحاكم او مداولاتها في اي قضية معروضة عليها قبل صدور الحكم القطعي فيها الا اذا اجازت المحكمة ذلك
ج - تنطبق احكام الفقرة (أ) من هذه المادة على مراسلي وسائل الاعلام الخارجية وتطبق عليها العقوبات المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة (٤٧) من هذا القانون

المادة ٤٠ - يحظر على مالك اي مطبوعة صحفية او رئيس تحرير مسؤول ومدير التحرير واي صحفي عامل بها واي كاتب اعتاد الكتابة فيها ان يتلقى او يقبل بحكم ملكيته لتلك المطبوعة او ارتباطه او علاقته بها اي معونة او هبة مالية من اي جهة اردنية او غير اردنية.

المادة ٤١ - يحظر على كل من دار الدراسات والبحوث او دار قياس الراي العام او كل من اعتاد العمل فيها تلقي او قبول اي معونة او مساعدة او هبة مالية او تمويل من اي جهة اردنية او غير اردنية ولا يشمل ذلك تمويل المشاريع المشتركة او الدراسات او الابحاث التي يوافق عليها الوزير.

المادة ٤٢ - أ - تختص محكمة البداية بالنظر في جميع الجرائم التي ترتكب خلافا لاحكام هذا القانون على ان تعطى جميع قضايا المطبوعات صفة الاستعجال.
ب - تقام دعوى الحق العام في جرائم المطبوعات الدورية على رئيس التحرير المسؤول وكاتب المادة الصحفية او معدها باعتبارهم فاعلين اصليين، ويكون مالك المطبوعة مسؤولا بالتضامن والتكافل عن الحقوق الشخصية الناجمة عن تلك الجرائم وفي نفقات المحاكمة ولا يترتب عليه اي مسؤولية جزائية الا اذا ثبت اشتراكه او تدخله الفعلي في الجريمة.
ج - تقام دعوى الحق العام في جرائم المطبوعات غير الدورية على مؤلفها كفاعل اصلي وعلى ناشرها كشريك له واذا لم يكن مؤلف المطبوعة او الناشر معروفا فيلاحق مالك المطبعة ومديرها معا بالدعوى الجزائية.

المادة ٤٣ - يتولى المدعي العام مباشرة التحقيق في اي مخالفة لاحكام هذا القانون من تلقاء نفسه او بناء على بلاغ من المدير او الجهة الرسمية المختصة او بناء على شكوى من الشخص المتضرر من تلك المخالفة.

المادة ٤٤ - يعتبر اصحاب المطابع والنشر والتوزيع ودور الدراسات والبحوث ودور قياس الراي العام مسؤولين بالتضامن عن الحقوق الشخصية ونفقات المحاكمة التي يحكم بها على مستخدميهم في قضايا المطبوعات التي تنطبق عليها احكام هذا القانون

المادة ٤٥ - للمحكمة التي اصدرت الحكم ان تأمر المحكوم عليه بنشر الحكم المكتسب الدرجة القطعية بكامله مجانا او نشر خلاصة عنه في اول عدد من المطبوعة الدورية سيصدر بعد تبليغ الحكم وفي ذات المكان من المطبوعة التي نشر فيها المقال موضوع الشكوى وبالاحرف ذاتها وللمحكمة اذا رأت ذلك ضروريا ان تقضي بنشر الحكم او خلاصة عنه في صحيفتين اخريين على نفقة المحكوم عليه

المادة ٤٦ - أ - اذا خالف رئيس التحرير المسؤول للمطبوعة الصحفية احكام اي من الفقرتين (أ) و (ب) من المادة (٢٧) من هذا القانون فتقام الدعوى ضده من المتضرر او المدير.
ب - اذا خالفت المطبوعة الصادرة في الخارج نص الفقرة ج من المادة ٢٧ من هذا القانون فتقام الدعوى ضدها من قبل المدير.

المادة ٤٧ - أ - اذا خالفت المطبوعة احكام الفقرة (أ) من المادة ٢٠ او خالف اي من المذكورين في المادتين ٤٠ و٤١ من هذا القانون احكامهما فيعاقب بغرامة لا تقل عن ضعفي المبلغ الذي تم الحصول عليه.
ب - اذا تخلف مالك المطبوعة الدورية عن تنفيذ احكام الفقرة (ب) من المادة ٢٠ فيعاقب بغرامة لا تزيد على خمسمائة دينار واذا استمرت حال التخلف فللمحكمة تعليق صدور المطبوعة للمدة التي تراها مناسبة
ج - اذا نشرت المطبوعة الدورية ما يخالف اي حكم من احكام المادتين ٣٧ و٣٩ من هذا القانون تعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة الاف دينار ولا تزيد على عشرة الاف دينار ولا يحول ذلك دون ملاحقة المسؤول جزائيا وفق احكام القوانين النافذة
د - تضاعف الغرامة بحدها الاقصى في حالة تكرار المخالفات الواردة في الفقرات (أ، ب، ج) من هذه المادة.

المادة ٤٨ - أ - اذا خالف المحكوم عليه احكام المادة ٤٥ من هذا القانون فيعاقب بغرامة لا تقل عن مئة دينار ولا تزيد على الف دينار بالاضافة الى نشر الحكم على نفقته
ب - كل من ادخل الى المملكة مطبوعة بصورة غير مشروعة او ساهم في توزيعها يعاقب بغرامة لا تزيد على الف دينار بالاضافة الى مصادرة نسخ المطبوعة
ج - كل مخالفة اخرى لاحكام هذا القانون ولم يرد نص على عقوبة عليها فيعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد على الف دينار

المادة ٤٩ - كل من اصدر مطبوعة دورية او مارس عملا من اعمال المؤسسات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة ١٥ من هذا القانون بدون ترخيص يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة الاف دينار ولا تزيد على عشرة الاف دينار.

المادة ٥٠ - للمحكمة ان تقرر ايقاف المطبوعة عن الصدور اثناء النظر في الدعوى للمدة التي تراها مناسبة اذا رأت في ذلك ما يضمن المصلحة العامة والامن الوطني

المادة ٥١ - أ - على كل مالك مطبوعة دورية تسري عليه احكام هذا القانون ان يوفق اوضاعه وفقا لاحكامه خلال تسعين يوما من تاريخ نفاذ هذا القانون
ب - يعلق صدور اي مطبوعة صحفية لم توفق اوضاعها بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة، واذا استمرت اوضاع الصحيفة بدون توفيق لمدة تسعين يوما بعد تعليق صدورها فتعتبر رخصتها ملغاة.
ج - اذا فقدت اي من المؤسسات المذكورة في المادة ١٥ من هذا القانون اي شرط من شروط ترخيصها فللمدير ان يطلب اليها توفيق اوضاعها خلال تسعين يوما والا فيصدر المدير قرارا باغلاقها فاذا استمر الاغلاق لمدة تسعين يوما دون توفيق الاوضاع اعتبر ترخيصها ملغى حكما.
د - على المؤسسات المذكورة في المادة ١٥ من هذا القانون توفيق اوضاعها وفق احكامه في مدة لا تتجاوز تسعين يوما من تاريخ نفاذ احكامه.

المادة ٥٢ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ هذا القانون بما في ذلك تحديد مقدار الرسوم والبدلات التي تستوفيها الدائرة في نطاق تطبيق هذا القانون.

المادة ٥٣ - يلغى قانون المطبوعات والنشر رقم (١٠) لسنة ١٩٩٣.

«المشرق الاعلامي» ترصد ردود الفعل على قانون «المطبوعات»

هيئات عربية ودولية تناشد المسؤولين اعادة النظر بالقانون

لم يصدر صوت مؤيد سوى من مسؤولي وزارة الإعلام

نقابة الصحفيين تجدد رفضها للقانون بعد اقراره

ظل قانون «المطبوعات» ولفترة طويلة احد اهم بنود الحياة السياسية والاعلامية في الاردن. وحاولت الحكومة السابقة، حكومة د. عبدالسلام المجالي، ان تخرج القانون من تحت ابط مجلس النواب دون ضجة ودون تدخل الجسم الصحفي والفعاليات السياسية المختلفة. ولكن خاب ظن الحكومة فصار القانون مثل حكاية «ابريق الزيت» التي استمرت مطولا، حتى ان بعض الصحفيين شبه القانون بانه مغارة مليئة بالافاعي والعقارب فتحتها الحكومة لكي تحل عليها «اللعنة» فسقطت.

وازدادت الهجمات على حكومة المجالي اثر الازمات المتلاحقة، فبعد فضيحة معدلات النمو الاقتصادي، بدأت مشكلة المياه الملوثة، ولحقها الكشف عن مظاهر فساد وترهل في مواقع مختلفة، فكشف جلالة الملك عن «حادثة الطائرتين» وعن مشكلة «المولد الكهربائي في العقبة».. التي تناولتها الصحافة بتغطيات مكثفة بررت الحملات الاعلامية على الحكومة، وعجلت بظهور اصوات تطالب برحيلها.

استعجلت الحكومة باغلاق ملف المطبوعات (عش الدبابير) فتم سلق القانون على عجل، الامر الذي بعث الاستياء في نفوس الكثيرين.

ومنذ ان خرج قانون المطبوعات والنشر من اروقة مجلس الامة والرسائل والمذكرات من منظمات دولية وهيئات مختلفة ترفع الى جلالة الملك والامير الحسن تطالب بوقف المشروع والعمل على تعديله وفق الصلاحيات التي منحها الدستور لمؤسسة الحكم. ولم تهدأ التعليقات الصحفية التي ظلت تطالب باعادة النظر في القانون نحو مزيد من الحرية والتعددية.

ويقول محمود الخرابشة (مقرر لجنة التوجيه الوطني البرلمانية): «رغم ان الحكومة رمت بكل ثقلها من اجل سرعة اقرار القانون وابقائه بنفس الصيغة، خاصة فيما يتعلق بالكفالات البنكية ورأس المال والغرامات والعقوبات الا انها لم تنجح» («الحدث» ٩٨/٨/٣).

اما الاعلامي سميح المعايطة «العرب اليوم» فقد رأى ان التعديلات على القانون لم تمس بروح القانون التي حرصت الحكومة على وضعها «وبقيت العديد من المواد والبنود التي تنبئ بمستقبل رديء للصحافة الاردنية وتأثير سلبي على المسيرة الديمقراطية التي تعاني من التأرجح احيانا والتراجع احيانا اخرى».

والصحفي احمد جميل شاكر في مقالة له في «الدستور» (١٩٩٨/٨/١٢) عاب على مجلس النواب اعادة التصويت على الفقرة (٧) من المادة (٢٧) بعد ان تم شطبها في جلسة سابقة، مما ادى الى انسحاب ١٤ نائبا من الجلسة. وانتقد شاكر عدم تواجد ٢٢ نائبا في اخطر جلسة لمجلس النواب، وهي جلسة التصويت على اهم قوانين الحريات وهو قانون «المطبوعات».

والكاتب فهد الفانك اكد في مقالة له ان الحكومة تقدمت بمشروع قانون المطبوعات «بقصد تخفيض سقف الحرية، وتقليص العدد [illegible] وتسهيل اقفال الصحف، واضافة شروط [illegible] لممارسة الصحافة وحرية التعبير».

ومن جهته تطرق محمد ناجي عمايرة [illegible] «تذاكي» حكومي وانتصارها على مجلس النواب وبعض اعضائه ويبدو من كتابة عمايرة ان الحكومة طرحت على مجلس النواب [illegible] للمشروع، وعرضت نصا مخفففا الصحافة الذي ادى الى اثارة ضجة واسعة، وارتفعت [illegible] الانتقاد لمواد القانون.

طاهر العدوان رئيس تحرير «العرب اليوم» اوضح في مقالة له (٩٨/٩/٨) ان الذين يريدون تكميم الصحافة ومحاصرتها يريدون الدفاع عن الاخطاء حماية لاهوائهم ومصالحهم وليس من اجل مصالح الوطن فالدفاع عن قانون عصري دفاع عن البلد والنظام وحماية لامنه واستقراره، وسعي جدي لبناء مستقبل افضل للانسان الاردني.

ويصف د. نبيل الشريف في «الدستور» (٩٨/٨/٢٥) قانون المطبوعات بانه ولد في رحم ازمات متلاحقة تفننت الحكومة السابقة في افتعالها مع مختلف الجهات الممثلة للمجتمع المدني. وحمل الشريف حكومة المجالي مسؤولية ازمة وانقطاع الحوار مع بعض الاحزاب مما ادى الى مقاطعة هذه الاحزاب للانتخابات النيابية.

وقال الشريف: «ولم يصدر صوت واحد يدافع عن القانون الا صوت مسؤولي الاعلام في الحكومة السابقة من مختلف مستويات المسؤولية وكأن المجتمع كله على خطأ وهم فقط كانوا على صواب».

ولفت د. الشريف الانتباه الى تصريحات طاهر كنعان (رئيس الوزراء بالوكالة) الذي قال «استغرب إقرار اللجنة (القانونية) للقانون دون دراسة او حتى تعديل اخطائه اللغوية». وقال ايضاً، ان الاردن يحتل حاليا المرتبة العاشرة في قائمة اعداء الصحافة في العالم.

نقابة الصحفيين الاردنيين

رأى مجلس نقابة الصحفيين الاردنيين ان مشروع القانون يفرض قيودا مشددة على تأسيس وانشاء الصحف ولا يتفق مع سياسة تشجيع الاستثمار ومع توجهات الدول الديمقراطية التي تحرص على استقلالية ودعم الصحافة. وجدد مجلس النقابة رفضه للمشروع بعد إقراره، وطالب بإلغاء المادة (٥) كونها مثبتة في ميثاق الشرف الصحفي وفي مواد قانون نقابة الصحفيين وطالب المجلس ايضاً بإدخال تعديلات كثيرة ومنها على الفقرة (ب) من المادة (١٣) وتحفظت النقابة على نصوص مواد اخرى، وقدمت تعديلات لا بأس بها على القانون بصيغته بعد موافقة البرلمان عليها.

الجمعية الاردنية لحقوق الانسان

اصدرت الجمعية الاردنية لحقوق الانسان بياناً حول اقرار مجلس النواب لمشروع قانون المطبوعات، انتقدت فيه المشروع كونه «يتضمن [illegible]

[illegible]

اتحاد الناشرين الاردنيين والعرب

اصدر الاتحاد مذكرة تضمنت رأيه في قانون المطبوعات مطالبا برفع الرقابة عن الصحافة والكتب العربية. ورأى الاتحاد ان القانون يضر بصناعة النشر في الاردن بشكل كبير

اتحاد الصحفيين العرب

ودعت الامانة العامة للاتحاد العام للصحفيين العرب الى الغاء قانون المطبوعات، وذلك في بيان اصدرته في مقر الامانة في القاهرة، ودعت [illegible] الحكومة [illegible] الطراونة الى [illegible] قانون المطبوعات وتعديله بما يتناسب مع مناخ التوجه الديمقراطي واطلاق الحريات العامة («العرب اليوم» ٩٨/٨/٢٥)

المنظمة العربية لحقوق الانسان (لندن)

د. عبدالحسين شعبان رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان (فرع لندن) طالب بعدم المساس بقانون المطبوعات لعام ١٩٩٣ وعدم التضييق على الحريات في الاردن.

المركز العالمي ضد الرقابة (المادة ١٩)

وعبّرت منظمة (المادة ١٩) عن قلقها ازاء بعض النصوص الواردة في مشروع «المطبوعات» لعام ١٩٩٨ ورأت ان المشروع وضع قيوداً كبيرة على حرية التعبير، وسيشل الحوار الصحفي في الاردن وتضيف مذكرة بعثت بها المنظمة الى الحكومة السابقة «ان الغاء ترخيص المطبوعة هو اكبر عقوبة يمكن فرضها على المطبوعة لانه ينهي وجود هذه المطبوعة» («الدستور» ٩٨/٧/١٩).

ومن الجدير بالذكر، ان منظمة (المادة ١٩) ومقرها لندن قد رفعت الى جلالة الملك مذكرة تفصيلية بينت فيها تحفظها على قانون المطبوعات والنشر الجديد.

«هيومان رايتس ووتش»

انتقدت هذه المنظمة التي مقرها نيويورك قانون المطبوعات، وقال هاني مجلي (المدير التنفيذي) في «ميديل إيست ووتش» وهو القسم المختص بالشرق الاوسط وشمال افريقيا في المنظمة الدولية، ان القانون الجديد يتميز بعدم الوضوح فيما يتعلق بالمحظورات التي يمنع نشرها في الصحف والمطبوعات في الاردن واعرب مجلي عن قلقه من ان صياغة القانون تفتح الباب امام تفسيره بطرق عدة مشيرا الى قسوة الغرامات المفروضة فيه، وذكر ان القانون يحرض على الرقابة الذاتية والخشية بين [illegible]

واشار جوزيف سوندرز (مسؤول الحرية الاكاديمية في «هيومان رايتس ووتش») الى ان القانون الجديد سيكون كارثة على الباحثين والعلماء، وانه معاد لحرية تدفق الافكار [illegible] للتعبير عن وجهات نظر جدلية وانه بالتالي يتضارب مع مبادئ الابحاث والعلوم الاكثر اساسية («الدستور» ٩٨/٧/٢١).

صحفيون بلا حدود

وبعثت منظمة صحفيون بلا حدود الدولية بمذكرة الى مجلس الاعيان طالبت فيها باعادة النظر في قانون المطبوعات لانه يشكل تناقضا مع المسار الديمقراطي الذي يخطه الاردن، وانتقدت مصطلحات مثل «الامن القومي» و«مصالح الدولة» باعتبارها غير محددة وتترك المجال لتأويلات كثيرة..

برنامج الميد ميديا في الاتحاد الاوروبي

ورأى ثيودور لوماس (مدير مشروع جيمستون التابع لبرنامج الميد ميديا في الاتحاد الاوروبي) ان مشروع (المطبوعات) تكسّر الوراء وتشويه للصورة المليئة بالحريات والتسامح المعروفة عن الاردن، وقال: ان رؤساء تحرير المطبوعات سوف يجدون انفسهم مضطرين لممارسة الرقابة الذاتية، باسوأ اشكال الرقابة وهي التشويه بالحذف والتغيير. («الدستور» ٩٨/٧/٢١).

لجنة حماية الصحفيين (CPJ)

ووجهت المديرية التنفيذية للجنة حماية الصحفيين التي تتخذ من نيويورك مقراً لها مذكرة الى مجلس النواب الاردني تناشده فيها بالوقوف مع الحريات الصحفية وقد وقعت هذه المذكرة الى ٢٣ منظمة وجمعية غير حكومية في العالم معنية ومهتمة بالحريات الصحفية.

وانتقدت هذه اللجنة الرقابة المسبقة على المطبوعات الاجنبية الواردة في المادة (٣١) والتي تنص على تقديم نسختين من كل مطبوعة يتم استيرادها من خارج المملكة. ورأت ايضا ان نص المادة (٣٧) من القانون يضمن للحكومة صلاحيات كاسحة في فرض الرقابة والغرامة وتعليق الصحف المخالفة لمجموعة مطولة من المحظورات ذات الصياغة الغامضة التي تحظر نشر اي خبر او معلومة تتعلق بالقوات المسلحة والامن العام او تمس استقلال القضاء او تظهر برؤساء الدول العربية والاسلامية [illegible] تنطوي على اتهامات كاذبة [illegible] الانحراف والفساد الاخلاقي [illegible] الاضراب والاعتصام [illegible] للقانون. وانتقدت اللجنة [illegible] على اجراءات المحاكم [illegible]

مجلس اعلى للصحافة

محاذير وتوقعات وتساؤل عمن يضع الفكرة موضع التنفيذ

محمود الريماوي

عادت بقوة الى واجهة الصدارة في الاسابيع القليلة الماضية فكرة انشاء «مجلس اعلى للصحافة» وكان قد اطلقها في البدء الاستاذ محمود الشريف رئيس تحرير «الدستور» ووزير الاعلام السابق، والذي ينسب اليه الفضل الاساس في صياغة قانون المطبوعات لعام ١٩٩٣، والذي يعتبر اكثر قوانين المطبوعات تعبيرا عن التحول الديمقراطي وانسجاما معه.

وتقوم الفكرة والتي تلقى تأييدا من شخصيات عامة من ابرزها الاستاذ ابراهيم عزالدين مدير عام مؤسسة شومان، على انشاء هيئة بموافقة الجسم الصحفي ووزارة الاعلام تكون بمثابة لجنة تنظر في المشكلات داخل الوسط الصحفي (بين صحيفة واخرى، وبين صحيفة ما ونقابة الصحفيين) .. وكذلك في المشكلات بين الصحافة ووزارة الاعلام (دائرة المطبوعات) مع تعهد الصحف باحترام توصياتها، ومع التزام وزارة الاعلام بفحوى هذه التوصيات. الى جانب وظائف اخرى تتعلق بتطبيق ميثاق الشرف الصحفي، وبحقوق الصحفيين ومسؤولياتهم، على ان تضم هذه الهيئة مسؤولين من الصحف، وشخصيات عامة سياسية وتربوية وقانونية وبرلمانية.

ويتمتع اعضاؤها بحصانة ادبية ومعنوية غير قابلة للطعن من الجهات الرسمية او القطاع الاعلامي.

هذا هو على الاقل، تقدير الكاتب لتركيبة ووظيفة المجلس المقترح، والمعمول به في مصر دون الدول العربية الاخرى

والحال ان هذه الفكرة طموحة وجريئة وان بدت في ظاهرها متواضعة او «تصالحية».

ذلك ان القطاع الصحفي، وقد عانى تاريخيا من تدخلات الحكومات والمراكز الاجتماعية، لم يعهد الخضوع لـ «سلطة» مستقلة، تقوم بدور شبه رقابي واحيانا تنظيمي. وفي حمى المنافسة الدائرة بين الصحف والمرشحة للازدياد، فانه قد لا ينظر بعين الرضى الى هيئة قد تتولى كبح جماح التنافس والاندفاع الى الاسبقية وقد تتعرض مثل هذه الهيئة لاتهامات بالانحياز الى هذه الصحيفة او تلك، خاصة واننا درجنا في مجتمعنا على تأويل العلاقات الشخصية وتحميلها (والانتظار منها) فوق ما تحتمل.

وما يصح على الجسم الصحفي، ينسحب على الجهات الرسمية، المولعة اولا في تصنيف الناس ونبش تاريخهم، والزاهدة ثانيا في ان تعتمد [illegible] قانون المطبوعات [illegible] (العقوبات) مما يؤدي الى [illegible] التحفظ وهو [illegible] دائرة [illegible] مجلسا اعلى للصحافة علاوة على [illegible] ذاتها

اضافة الى ذلك، فان الترسيم القانوني لهذه الهيئة، قد يشكل عقدة عملية اذ ان مجلسا كهذا غير مسبوق في تاريخ البلاد، فلا يعرف (لمن يرد وضع الهيئات) ان كان سيدرج في [illegible] الجمعيات ام النوادي وان كان امر السماح بانشائه منوطا بوزارة الاعلام ام الثقافة ام الداخلية ام الشؤون الاجتماعية، وهل [illegible] (ومصر)؟ ام الاختيار [illegible] ام التعيين؟

[illegible] هذه النقاط [illegible] المكروه [illegible] الصحف والربط القانوني [illegible] في ذلك المواقف [illegible] التطابق [illegible] قانون المطبوعات. والمقصود بذلك [illegible] وهو ما يجيزه القانون.

وفي القناعة، ان فكرة مجلس اعلى للصحافة ترتدي اهمية خاصة في هذه المرحلة الانتقالية فهي تفسح في المجال امام طرف ثالث يقوم بما اكبر من دور الوسيط، لوصل كل ما هو عرضة للانقطاع بين الصحافة والحكومة من جهة، وبين الصحافة والمجتمع من جهة ثانية

واذا كان هناك من يرى ان الاحزاب والنقابات مؤهلة لاداء مثل هذا الدور، فان هذا الرأي يجانبه الصواب. فتلك التجمعات ليست طرفا تحكيميا. بل هي احدى اطراف التنازع العام. كما انها لا تتوفر على سوية تخصصية تقترب من مهنة الاعلام خلافا للمجلس المقترح الذي يفترض ان يكون اعضاؤه على صلة بهذه المهنة

ومن ناحية ثالثة فان المجلس المقترح من شأنه في حال قيامه، تزكية ما يمكن تسميته بخيار ثالث او قوى وسيطة تتوسط بين الشركاء المباشرين، وتكون بالتالي صدى وتعبيرا لمختلف خبرات المجتمع والدولة، وبما يسمح بتنويع مصادر التأثير وحتى في المرجعيات مع الشركاء في خاتمة هذا العرض، الى ان مجلسا كهذا يتيح في حال انشائه افاقا رحبة للمستقبل من اجل الحد من تجاوزات الصحافة والسلطات معا، وذلك على طريق التقدم نحو صيرورة مثل هذا المجلس كمرجعية رئيسة وكما هو الحال في الدول الاخذة بالليبرالية الاعلامية

ولا ريب ان المسألة تستحق مزيدا من الاضاءة والاجتهادات هذا اذا كانت هناك جدية في رسم صورة افضل لمستقبل الاعلام، وهو امر مشكوك به

هل نحن بحاجة لمجلس اعلى للصحافة؟

مجالس الصحافة ذات تأثير محدود على الحكومات

محمد سلامة *

التوصية التي صدرت عن مجلس الاعيان للحكومة بانشاء مجلس اعلى للصحافة في الاردن .. ما هو المطلوب من هذا المجلس؟ وطريقة تشكيله .. هل يكون امتدادا لوزارة الاعلام ودائرة المطبوعات والنشر؟

والعديد من الصحفيين يتساءلون: لماذا التوصية من مجلس الاعيان وليس من مجلس النواب؟

القلق الذي ينتاب اصحاب الصحف والصحفيين، هو ما يتعلق بوظائف المجلس ومجال عمله وصلاحياته واهدافه وتفسيره للقواعد الاخلاقية، ومفهومه العام عن دور الصحفي في المجتمع وحرية الاعلام والمسؤوليات الواقعة على عاتق الصحفيين ووسائل الاعلام.

كما ينتاب القلق للصحفيين من تعرض المجلس لسيطرة الحكومة، او سيطرة «اقطاب الصحف» وتحوله الى مجرد اداة دعائية. ومما يقال كذلك ان هذا النوع من المجالس نظرا لتشكيلها المعتاد وموارده الضئيلة لا تستطيع ان تؤثر على الحكومات.

يوجد في العالم نحو خمسين مجلسا للصحافة ولوسائل الاعلام او لهيئات اخرى مماثلة، ويعنى معظمها بالصحافة، وانشئت بمبادرة من وسائل الاعلام او الصحفيين انفسهم، واحيانا نتيجة ضغوط من قبل الحكومة او الهيئة التشريعية. وقد انشيء اول مجلس للصحافة في السويد عام ١٩١٦، الا ان هذه الفكرة لم يبدأ تعميمها الا في بداية الستينيات، ويسير العمل في مجلس الصحافة بالسويد بنظام «الوسيط» اي الشخص المعني لمراقبة اداء السلطات ومنها الصحافة نيابة عن المجتمع ويتلقى شكاوى الجمهور ويحقق فيها، وهو مجلس مستقل عن الحكومة.

وقد اختلفت صلاحيات المجلس بين بلد واخر، ففي حين اقيم معظمها لمعالجة قضايا الصحافة وحدها، فان عددا قليلا انشيء ليكون ممثلا للاذاعة والتلفزيون، كما في كندا وفنلندا، غير ان وظيفة المجلس في اندونيسيا هي نصح الوزير في شؤون الصحافة مثل اصدار التراخيص للصحف ومراقبة استيراد ورق الصحف .. الخ. من ناحية اخرى فان مجلس الصحافة في كيبك غير حكومي وليست لديه اية سلطات قانونية او تنظيمية، فسلطته الحكومية الوحيدة سلطة معنوية فحسب، وهو يعتمد على اعتراف وثقة وسائل الاعلام والصحفيين وثقة الجمهور.

كما اكتسب مجلس الصحافة البريطاني شهرة خاصة بسبب النزاهة والحزم اللذين اتسم بهما

في الاردن، كانت هناك محاولات ابان صياغة قانون المطبوعات والنشر السابق لانشاء مجلس اعلى للصحافة ووسائل الاعلام، الا انه تم غض الطرف عن هذه الفكرة، وبالتأكيد شطبها من القانون الجديد من قبل حكومة الدكتور عبد السلام المجالي التي استقالت مؤخرا، فهل انتهت الفكرة؟

مجلس الاعيان الذي ناقش مشروع قانون المطبوعات الجديد، واقره كما ورد من مجلس النواب، رغم اعتراض عدد من الاعيان على بعض مواده، تقدم بتوصية للحكومة لانشاء مجلس اعلى للصحافة ووسائل الاعلام.

صحفيون وشخصيات، قالوا لا جدوى لوجود المجلس اذا كان توجيهيا فقط، ولا بد من تشريع يعطيه الفاعلية، حيث انه بدون تشريع لن يعطي اي مردود باستثناء الصلاحيات المعنوية، وان يكون تشكيل المجلس الذي تنشئه الصحف نفسها ومؤسسات المجتمع المدني بعيدا عن سلطة الحكومة.

الاستاذ محمود الشريف وزير اعلام سابق ورئيس التحرير المسؤول لجريدة «الدستور»، اشاد بالفكرة التي اوصى بها اعضاء مجلس الاعيان، بالعمل على انشاء مجلس اعلى للصحافة للمساهمة في تنظيم العمل في هذه المهنة، مشيرا الى وجود ٦٥ مجلسا اعلى للصحافة في انحاء العالم، تلتقي عند نقطة جوهرية وهي حماية المجتمع من سوء استخدام الحرية، وحماية الصحافة من تغول السلطة التنفيذية وقال انه بوجود المجلس ستزول الاحتقانات والاحتكاكات بين مختلف الاطراف

لكن الشريف دعا الى ان تكون تركيبة المجلس بعيدة عن الحكومة، بان يضم في عضويته قضاة متقاعدين ومفكرين كبار وشعراء وادباء ورموز المجتمع المدني، لتكون للمجلس قوة ادبية

المحامي طاهر حكمت (رئيس المجلس القضائي الاعلى حاليا) كان قد اكد الحاجة الى جسم يتميز بالحيادية والموضوعية لارساء عدد من التقاليد بالعمل الصحفي، سواء من الناحية الاجتماعية او الاخلاقية وحتى الفنية (رقابة ذاتية)، لايجاد نوع من الضمير المهني الاجتماعي للصحافة.

ويرى حكمت ان المكان الطبيعي لانشاء المجلس هو ان يرد في قانون المطبوعات، وبما ان القانون وافق عليه مجلسا النواب والاعيان، فلا بد من التفكير بتشريع مستقل، حتى يكون للمجلس صلاحيات قانونية، وان لا تطغى السلطة الحكومية عليه بحيث تضمن له الحيادية والانتصار لحرية الرأي وفهم مضمون حرية التعبير.

يوافق على هذا الرأي السيد علي الصفدي الذي كتب في جريدة «الدستور» في ١٩٩٨/٨/٢٢: «ان تكون مهمة المجلس تنظيم العمل بمهنة الصحافة، وهو ما يعطي نقابة الصحفيين والمعنيين بحرية الرأي والصحافة الفرصة لتحرك جديد، لتعويض النقص وسد الثغرات وفي المواد المجحفة بحق حرية التفكير والتعبير التي حفل بها قانون المطبوعات الجديد. ان تناط به مسؤولية فض الخلافات الناشئة عن تطبيق قانون المطبوعات وهذا من شأنه ان يخفف من حدة القانون.

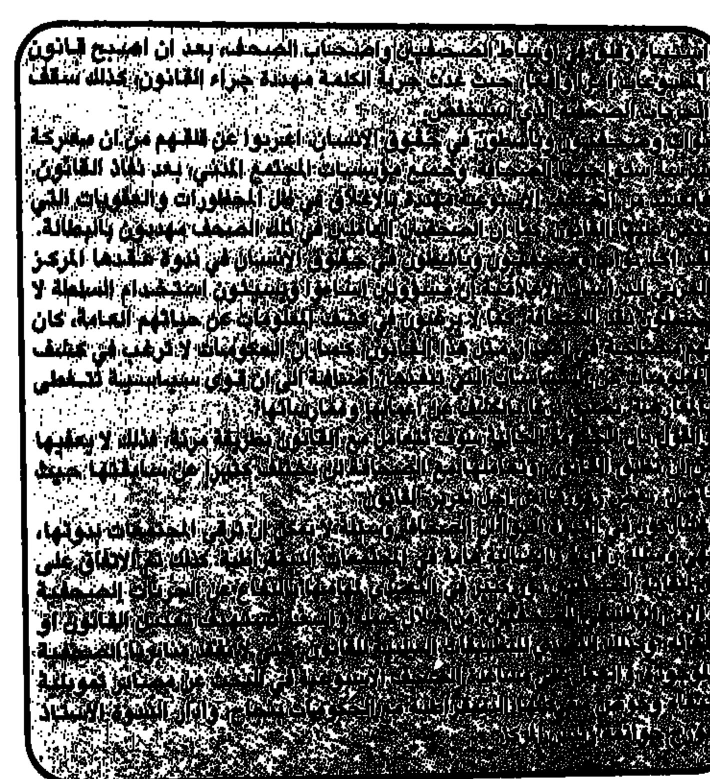
حتى لا يكون المجلس فرصة للالتفاف حول حرية الصحافة، وتستغله الحكومة ليصبح مجلس وصاية على الحريات الصحفية، خاصة في ظل قانون المطبوعات الجديد، لا بد ان تكون تركيبة المجلس بعيدة عن الحكومة، حتى لا يكون امتدادا لوزارة الاعلام او دائرة المطبوعات والنشر، او ان يكون مجلس وصاية على الصحافة. ويشير الصفدي الى ان المجلس الاعلى للصحافة اذا ما احسن صياغة التشريع الخاص به وكيفية تشكيله واذا امتاز بقدر من الاستقلالية والرونة، وان تم الاخذ بتوصياته من قبل الحكومة، فمن شأنه ان يخفف من حدة قانون المطبوعات الجديد الذي بات امرا واقعا، ويرفده باضافات نوعية توضيحية تضمن للصحفي الحرية والاستقلالية اللتين الضرورية له في ممارسة مهنته، وكل ذلك مرهون بما تستطيع النقابة والجسم الصحفي القيام به على صعيد المجلس المقترح.

«على الصحافة التقاط المبادرة لاعلان تأسيس المجلس الاعلى للصحافة» كما يقول د. نبيل الشريف رئيس تحرير «الدستور»، ليكون من شخصيات اردنية ذات احترام وهيبة لوضع حد للتجاوز والفلتان الصحفي الذي يسبب لنا كل هذا الصداع، واذا لم يلتقط الصحفيون المبادرة اليوم قبل الغد فسيتدخل الاخرون لتنظيم البيت الصحفي.

في حين يرى اخرون ان الصحف والمحطات ووسائل الاعلام الجديدة، ليست بحاجة لمجالس للصحافة، لان هذه المجالس نظرا لتشكيلها المعتاد ومواردها الضئيلة لا تستطيع ان تؤثر على الحكومات.

في ندوة عقدها المركز العربي للدراسات الاعلامية حول قانون المطبوعات

تساؤل حول المصير الذي ينتظر الاسبوعيات ودعوة لمواصلة العمل مع الوسط النيابي لتعديل القانون



الصراع على الحريات

النائب بسام حدادين عضو لجنة التوجيه الوطني في مجلس النواب، قال: ان الصراع على الحريات دائم، ولا ينتهي بمحطة واحدة، مشيرا الى ان الشكوى من الصحافة شكوى دائمة، واكثر من رئيس وزراء كان يعكس هذه الشكوى دائما، بضبط ما سمي بـ «الفلتان الصحفي».

الحكومات تتباين في تعاملها مع الحريات بما فيها حرية الصحافة، وحسب شخصية رئيس الوزراء، لكن هناك عددا واسعا من المتنفذين الذين يخشون الضوء، اي لا يرغبون من الصحافة تسليط الضوء على حياتهم وامورهم، ولا اريد ان اقول فسادهم في اساءة استخدام السلطة، هناك من يريد تمرير قرارات بدون ضوء، وهؤلاء لعبوا دورا مهما في تثبيت النصوص التي تحد من الحرية، حسبما يقول النائب حدادين.

واعتقد، (اضاف حدادين)، ان قوى سياسية تتغطى بالمعارضة، لها مصلحة في ضبط الحرية الصحفية، وهذه القوى شجعت على ما تم من نصوص في قانون المطبوعات. واشير الى واقعة حدثت اشبه ما تكون بالصفقة بين رئيس الوزراء الاسبق السيد عبد الكريم الكباريتي والدكتور بسام العموش، بان يقوم العموش بمداخلة في الرد على الصحف الاسبوعية، ومن ثم يقوم الكباريتي بالرد عليها.

واشار حدادين الى الظرف السياسي العام الذي تعيشه البلاد، حيث ان النظام غير قادر على التعامل مع ردود الفعل والسياسات المطبقة، فهي تحتمل النقد، ولكنها لا تحتمل كشف المعلومات، حيث هناك حاجة لدى الحكومات ان لا تصل المعلومات الى الاخرين. وقضية تلوث المياه في عمان الغربية مثال على ذلك، فهم يطلبون ان تكون الصحافة «كلب حراسة» وليس «كلب صيد».

ان معركة الصحافة ليست معزولة عن معركة المجتمع، لكن هل انتهت المعركة بصدور القانون؟ يجب ان لا تنتهي، وضرورة البحث عن زوايا لاثارتها، بتقديم اقتراحات لتعديل القانون.

واقترح النائب حدادين القيام بما يسمى بـ «هجوم معاكس» لتعديل القانون وذلك عن طريق قيام نواب بالمطالبة بذلك.

مخالفة الدستور

النائب محمود الخرابشة مقرر لجنة التوجيه الوطني في مجلس النواب الاردني، قال: «ان قانون المطبوعات الجديد، اشبع بحثا من كافة الهيئات والاطياف السياسية، وعيوبه واضحة، ومدى مخالفته للدستور، حيث ان المادة (١٥) في الدستور، تضمن الحريات، وبالتالي لا يجوز تقييدها.

السؤال: لماذا وجد القانون؟ وجد للحد ولاغلاق الكثير من الصحف الاسبوعية وخفض سقف الصحف اليومية وتطفيش الصحفيين .. انها معركة ضد الصحافة والحريات.

ويقول النائب الخرابشة :بان الصحافة اصبحت عامل قلق لكثير من المسؤولين الذين لديهم مخالفات، حيث هناك ضيق من قبل المسؤولين وحتى النواب لنقد الصحافة لهم. والكثيرون من هؤلاء يقولون بان الصحف الاسبوعية «زادتها»، فهم لا يحتملون النقد، ولا اخفيكم ان بعض النواب سيعملون ضد الصحافة. «ان الصحافة مهنة المتاعب، وهي ذات رسالة.» مشيرا الى قول خبير اعلامي زار الاردن مؤخرا «بان الصحافة خير صديق حتى للحكومات الفاسدة».

وقال ان القانون اصبح حقيقة، وعلينا التعامل معه بسلبياته وايجابياته، والقانون سيطبق، وعلى الصحف ان تصوب اوضاعها حسب ما ينص القانون .. ويبقى القول ان منفذ الصحافة لتعديل القانون هو مجلس النواب.

ويتابع بان الكثير من النواب لم يشعروا بحجم الضرر الذي وقع على الصحف والصحفيين .. «واذا ما اردنا تعديل القانون، علينا ان نقنع عدد كبير من النواب بوجهة نظر الصحفيين، فالنواب وحدهم القادرون على المطالبة

«التعديل».

«السمة لتعامل الحكومة الجديدة مع قانون المطبوعات، قال الخرابشة: ان هذا التعامل لن يختلف كثيرا عن سابقتها حيث ناضل بعض رموزها من اجل تمرير القانون، والدورة الاستثنائية الاخيرة لمجلس النواب كان ينصب تركيزها على اقرار قانون المطبوعات لادراجه الى حيز التطبيق. كنت اقول ان علينا كنواب ان لا نحمل كل هذا العار. ولكن الضغط كان كبيرا علينا».

وحول تصريح ان وزير الاعلام ناصر جوده «بان الحكومة ستكون مرنة في تطبيق القانون» قال الخرابشة «اذا اسأل الحكومة لماذا وضعت هذا القانون بداية، وضيعت من وقت النواب الكثير. كذلك ما معنى ان تقول الحكومة انها ستطبق القانون بحسن نية؟ اني اشارك الصحفيين هواجسهم، واقف الى جانبهم، لا يمكننا تمييز الصح عن الخطأ الا بوجود المتناقضات، والصحافة فيها سبة خطأ، والخطأ يحاسب عليه اذا كان متعمدا. ان الصحافة وسيلة لا يمكن ان يقوم المجتمع بدونها، وهي وسيلة رقابية واتصالية هامة في المجتمع الديمقراطي ويبقى القول ان التعددية لها ثمن».

اسباب واهية

«ملابسات القانون معروفة، هذا ما بدأ به نقيب الصحفيين الاستاذ سيف الشريف مداخلته، قائلا: «ان الاسباب الموجبة لتعديل القانون التي تقدمت بها الحكومة، لا تستند الى حقيقة وهي «واهية»، غير ضيق صدر المسؤولين من الصحف وخاصة الصحف الاسبوعية، التي ساهمت برفع سقف الحريات في الاردن، حتى انها دفعت بالصحف اليومية الى ان ترفع سقف حريتها».

لكن الشريف قال. «الحق يقال، ان هناك تجاوزات، ادت الى ضيق الصدر، واضطر بعضها بسبب المنافسة الى «فبركة» المواضيع السياسية والاجتماعية وحتى الاخلاقية.

كذلك موضوع استحقاقات وادي عربة، حيث تناولت الاسبوعيات الموضوع بشكل لم ترض عنه الحكومة، وهذا ما كان سببا في دفعها الى تغيير القانون . بالاضافة الى المادة (١٩) في قانون المطبوعات لعام ٩٣، الذي يلزم الحكومة ببيع اسهمها في الصحف اليومية، كان سببا في انقضاضها على القانون وتعديله، حيث ان رغبة الحكومة الاستمرار في مساهمتها بالصحف .. وجميع تلك الاسباب اتخذت ذريعة لخفض سقف الحريات.

وذكر الاستاذ الشريف بان نقابة الصحفيين تدخلت واصدرت بيانا في كانون الثاني للعام الماضي ٩٧، حذرت فيه من ان الحكومة وبعض اعضاء مجلس النواب كانوا على اتفاق، في ان يتخذوا الموضوع الاخلاقي ذريعة لتغيير القانون ٩٣ والتضييق على الحريات. وطالبت النقابة بتفويت الفرصة على الحكومة، والتمسك بميثاق الشرف الصحفي ومواده حيث انها مستمدة من ميثاق الشرف العربي.

لكن الشريف يشير ان الصحف لم تلتزم، والحكومة استفادت من المناخ السائد «لتهجم» وتغير القانون .. لقد كنا ندرك كنقابة صحفيين ان هناك نوايا مبيتة من الحكومة، وسبقتها وعيد وتهديد للصحف الاسبوعية بالانقضاض عليها.

وفيما يتعلق بالقانون المؤقت للمطبوعات الذي الغته محكمة العدل العليا، اكد الشريف عدم علمه المسبق بالموضوع، نافيا، ان يكون قد اطلع عليه وقد قال بهذا الخصوص: كل ما حدث هو اني التقيت في مناسبة اجتماعية مع رئيس الوزراء السابق (المجالي)، وسألته عن حقيقة التغيير على القانون، فاجاب بالايجاب وفي اليوم التالي الى صدور القانون بيوم واحد جاءني الدكتور سمير مطاوع وزير الاعلام حينئذ، ليقول لي ينبغي ان تكون في الصورة، ويحمل في يده مشروع القانون مطويا اشبه ما يكون بشيء سري، ليعلن في اليوم التالي: ان نقيب الصحفيين اطلع على القانون!»

واضاف بان الحكومة كانت تستخدم سبب تسميم العلاقات مع الدول العربية لتغيير القانون مشيرا الى ان الصحافة لا تختلق المعلومات بل تنشرها.

والسؤال: ما العمل بعد صدور القانون واقترانه بالارادة الملكية؟ ادعو ان يكون هناك شركات صحفية، بطريقة الائتلاف تتعاون فيها الصحف الاسبوعية، وتتآزر من اجل الخروج من «ورطة» الامكانات المالية، حتى لا تفقد هذه المنابر الصحفية الموجودة في بلدنا.

وذكر السيد النقيب بان نقابة الصحفيين ستبادر الى الدعوة لعقد اجتماع لاصحاب الصحف ورؤساء التحرير، للخروج بحلول واجراء دراسات جدوى، بالاضافة الى مساعدة الصحف في البحث عن تمويل وتقديم تسهيلات مالية لها للوصول الى مرحلة «لا ضرر ولا ضرار» والتعايش مع واقع القانون.

واكد الشريف على الاسباب الموجبة لبقاء الصحف، ومن هذه الاسباب نوعية الصحافة ومصداقيتها، بالاضافة الى انها توفر فرصا لعمل الصحفيين، كما تضمن التعددية. ويأمل الشريف كذلك ان ترتقي الصحافة الحزبية بمستواها، وان تكون جيدة.

جدل مؤسف

«الوضع القانوني لتطبيق قانون المطبوعات الجديد، ومواجهته دستوريا» كان حديث المحامية اسمى خضر، التي قالت «ان الجدل الدائر حول القانون محزن ومؤسف» بالحديث عن اهمية الحفاظ على المنابر الصحفية وتأمين لقمة العيش للصحفي والاولاده.

وطالبت المحامية خضر الجسم الصحفي بايجاد طرق لمواجهة المشكلة بدلا من تركيز التفكير على كيفية التكيف معها، مشيرة انا اكثر الشعوب تكيفا مع مشكلاتنا وليس مواجهتها، وهذا ما ينطبق على قانون المطبوعات صحيح ان الاسرة الصحفية وبعض مؤسسات المجتمع المدني قامت بالضغط لصد القانون الا ان تلك المحاولات لم تخرج عن اطار الطلب.

وتقول الاستاذة خضر: «من يضمن وجود معلومات صحيحة في ظل قانون مطبوعات كهذا وكيف نضمن صحافة جريئة وتعددية، والنظرة الى ان القانون بالاصل غير دستوري، ويخالف للمبادىء التي جاءت في الميثاق الوطني. وقالت «انها لا تقبل من الحكومة القول انها ستتعامل في تطبيق القانون، وبطريقة مرنة، اذن لماذا القانون؟ انه استهتار بالسيادة.

وتابعت حديثها قائلة: ان الانظمة الديمقراطية تتعامل كمنظمة ... كحق دستوري ... السلطة الاقوى (بينما في ...) الانظمة الديمقراطية) ...

العقوبات

قانون المطبوعات

اجماع على التحذير من مخاطر قانون المطبوعات

القضائية والتشريعية والسلطة الرابعة (الصحافة)، رغم ان الامة هي مصدر السلطات دستوريا».

تضيف الاستاذة خضر: «ارى اننا بحاجة لقوانين توضع لتطبق، وبنصوص ليست قابلة للتفسير». مؤكدة على ضرورة مواصلة معارضة قانون المطبوعات الجديد، والمطالبة بتعديله او الغائه، واستمرار متابعة السلبيات في تطبيقه، كذلك استنهاض كافة منظمات حقوق الانسان لمواصلة الحملة على القانون، وعلى النقابة ان تستمر في التفكير في عدم دستوريته.

وطالبت بتشكيل مجلس وطني للصحافة، وليس المطروح مجلس اعلى للصحافة، وتشارك فيه جميع القوى والاحزاب السياسية والمرأة والصحفيين وناشطين في حقوق الانسان.

وطالبت خضر بضرورة حل مشاكل الصحفيين، في اطار تامينات اجتماعية، مشيرة انه لا يجب الطأطأة للقانون، وتفويت الفرصة على مقولة ان الصحف هي التي اساءت.

هل كنا بخير؟

«السؤال الذي يجب ان يكون: ماذا قبل قانون المطبوعات؟» هذا ما بدأ حديثه به الزميل نضال منصور رئيس تحرير «الحدث» الذي قال: هل كنا بخير قبل القانون الجديد؟ المشكلة في تطبيقات القوانين.

وذكر السيد منصور ان ١٢٧ قضية ما زالت متراكمة في المحاكم متعلقة بالصحافة والمطبوعات، حيث استنزف الصحفيون وقتهم في اروقة المحاكم، «فكيف يمكن ان تكون كصحفي لك السلطة الرابعة في مثل هذا الوضع؟ السلطات جميعها في خدمة السلطة التنفيذية، السبب هو عدم وجود مؤسسات تدافع عن الصحافة والحريات، ليست هنالك اسس واضحة في العملية الديمقراطية».

ويتحدث نضال منصور وهو عضو في مجلس النقابة، عن خطة مواجهة القانون، قائلا: اننا في مجلس نقابة الصحفيين نناقش الموضوع منذ فترة. وقال بان الكرة الان في مرمى الصحفيين .. اما بالاعتصام، او التوقف عن الصدور، واما باللجوء الى محكمة العدل العليا.

«كيف سنعمل في الصحف الاسبوعية؟ ان تجربتنا مع القانون المؤقت للمطبوعات السابق، كانت صعبة، حيث تم اغلاق ١٢ صحيفة اسبوعية، وبقي من الصحف ما اراد التوجه السياسي بقاءه .. مع القانون الجديد هناك امكانية تكرار نفس الموال.

وقال :الصحافة منذ عام ونصف تراوح مكانها، وصعب تحقيق توازن في نموها .. مشيرا الى ان موارد الصحف قلت، كما خفت الاعلانات، والتوزيع ضرب بنسبة ٥٠-٦٠ بالمئة، ووجود القضايا اثر على الصحافة والوضع الاقتصادي السيء، فاصبحت صناعة الصحافة مغامرة وليست ربحية. وظهرت مسألة تاجير الصحف .. وسبب ذلك ان الحكومة خلقت فجوة بين الناس والصحافة، وكما ان الناس لم يعودوا يصدقوا لا الحكومة ولا الصحافة. كان على نقابة الصحفيين ان تقوم بواجبها خلال تطبيق القانون المؤقت، بان تقدم قروضا للصحف الاسبوعية.

وحول الحلول المقترحة، يقول منصور: ان اندماج الصحف، امر صعب، بسبب المديونيات التي تعاني منها الصحف، والتعاونيات صعب وجودها، لان الصحفيين «غلبانين»، كما ان المؤسسات المالية الكبيرة، بدأت تشك في امكانية الاستثمار في الصحافة، فقد اصبحت صناعة الاعلام مهددة بسبب الشك بمقدرة الصحافة على الصمود. ويتساءل الزميل منصور في ظل القانون الجديد للمطبوعات، ماذا سنكتب؟ طالما توجد كل هذه المحظورات، واذا كانت عقوبة الاغلاق موجودة، ما جدوى البقاء؟ متسائلا: هل تستطيع صحيفة اسبوعية ان تستمر اذا تعرضت لثلاث عقوبات متتالية. لا خيار الا بتعديل القانون، واذا كانت الصحف الاسبوعية هي المستهدفة من القانون، فان اليوميات ستكون مستهدفة كذلك.

الوضع يائس ولا يوجد هناك حل غير تعديل القانون

استحقاقات سياسية

الاستاذ جمال شواهين رئيس تحرير جريدة «البلاد» الاسبوعية، قال: «ان المطلوب شيء سياسي، وليست الاخلاق حسب ادعاء الحكومات، فالاردن يواجه استحقاقات سياسية داخلية وخارجية» .. مشيرا الى ان عملية السلام متوقفة، والمطلوب التعتيم على المعلومات .. فالمطلوب في ظل القانون الجديد ان تتراجع الاسبوعيات واليوميات في نشرها للمعلومات، ليتوافق التحرير مع القانون، والنتائج واضحة في مدى الضرر الذي سيلحق بالصحف اليومية والاسبوعية معا، وان تعتمد على اخبار «بترا» الوكالة الرسمية فقط.

ويقول الزميل شواهين: ان القانون، سيحد من تناول المواضيع باريحية وبحرية مثل السابق، مشيرا الى ان العدد الاخير لجريدة «البلاد» يعتبر ضربة مقلي».

ويختتم شواهين حديثه بالقول: الصحافة الاردنية ستدجن مع بدء تطبيق القانون الجديد، ولن نجد فيها شيئا. المطلوب منها ان تفرغ من مضمونها السياسي وسقف الحريات الموجود فيها، الصحف الاسبوعية ستشهد مجزرة، واليوميات ستتراجع في مضامينها، وعظم الله اجركم».

مراكز الدراسات والبحوث ودور قياس الرأي العام.. تحت المجهر!

مثقفون يقومون بعمليات تصفية حسابات

مسألة «التمويل الخارجي» ذريعة للهجوم على الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني

قانون المطبوعات أثار زوبعة لم تهدأ بعد ولا تعرف آثارها بعيدة المدى

د. تيسير مشارقة *

كثر الحديث خلال الاسابيع القليلة الماضية عن «المتورطين بالتمويل من المنظمات المشبوهة». وتفاقم الوضع بحيث اصبحت الاتهامات تنهال على مراكز الدراسات والبحوث والجمعيات. وشنّت حملة على المؤسسات الاجنبية المموّلة وعلى الدول المانحة، قادها افراد متشددون يعتبرون ان مهاجمة المؤسسات الاجنبية رسالة مقدسة.

وزاد الاوضاع سوءا، مشروع قانون المطبوعات والنشر، وبخاصة المادة ٤٦ سيئة الذكر التي نصت على حظر تعاون دور الدراسات والبحوث ودور قياس الراي العام مع المؤسسات الاجنبية، وحظرت عليها قبول اي معونة او مساعدة او هبة مالية او تمويل من اي جهة غير اردنية. ومن يخالف هذه المادة يعرّض مركزه للاغلاق لمدة ثلاثة اشهر فاكثر وغرامة مالية كبيرة.

لجنة التوجيه الوطني البرلمانية شطبت المادة المذكورة من مشروع القانون لكثرة الانتقادات التي تعرّضت لها واستعاضت عنها بمادة شبيهة ذات صيغة التفافية ولكن بدون تضمين العقوبات الجزائية. واصبحت المادة المتعلقة بمراكز الدراسات (والتي اصبح رقمها ٤١) كالتالي: «يحظر على كل من دار الدراسات والبحوث او دار قياس الراي العام او كل من اعتاد العمل فيها تلقي او قبول اي معونة او مساعدة او هبة مالية او تمويل من جهة اردنية او غير اردنية ولا يشمل ذلك تمويل المشاريع المشتركة او الدراسات او الابحاث التي يوافق عليها الوزير».

ولاحظ المراقبون، ويتفق معهم بعض القائمين على المراكز البحثية في الاردن، ان الحملة الشعواء التي قام بها بعض المتشددين على المؤسسات الاجنبية جاءت في نفس الوقت الذي طرحت الحكومة مشروعها المعادي للتعاون مع تلك المؤسسات او تلقي اي دعم او تمويل منها.

وشاركت النقابات المهنية بهذه الحملة حين استنكفت عن المشاركة في ندوة بعنوان «دور النقابات المهنية في الحياة الديمقراطية والحياة العامة» التي كان ينبغي ان تقام بالتعاون مع مركز الاردن الجديد للدراسات وبتمويل من مؤسسة «كونراد اديناور» الالمانية. فقام احد النقباء بكيل الاتهامات على مؤسسة كونراد اديناور متهما اياها بانها مشبوهة وصهيونية. فانصاعت النقابات المهنية لهذا الراي الذي تناولته معظم الصحف المحلية بالتعليق والانتقاد. وقامت مؤسسة اديناور نفسها بالرد على هذه الاتهامات في حملة مضادة شرحت فيها اهداف المؤسسة، وانشطتها، باعتبارها من المؤسسات القريبة جدا من حزب المستشار الالماني هيلموت كول (حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي).

وهذه ليست ملاحظة طارئة على النقابات المهنية التي خذلت شريكها (مركز الاردن الجديد) في عقد الندوة حول دور النقابات في الحياة العامة، فالنقابات المهنية نفسها خذلت احزاب المعارضة كشريك في التحضير لعقد المؤتمر الوطني في اواسط تموز من هذا العام متحججة بانها لم تكن شريكا كاملا وبهذا عطلت النقابات امكانية الاحتفاء بمرور ٨٠ سنة على اول مؤتمر وطني في البلاد.

> اذا كان العالم يبحث في عصرنا الحالي ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين عن السبل التي تعزز الاتصال والتعاون الدوليين، فاننا نرى ان ما يجري هنا في الاردن من عداء لمؤسسات المجتمع المدني بحجة «التمويل الخارجي» الا جزء من عقلية التخلف والانغلاق والعودة الى الوراء والارتداد عن الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني كأبرز تجلياتها.

وتشير الاحداث ان الحملة الحالية على مؤسسات المجتمع المدني التي تاتي في ظل الحملة على المؤسسات الاجنبية الداعمة لها ليست جديدة. فقد سبقتها حملة مشابهة عام ١٩٨٤ ولكنها باءت بالفشل. فقد حاول متطرفون انذاك اغلاق الابواب والنوافذ على التعاون والاتصال الدوليين في مجال الديمقراطية والحريات وحقوق الانسان.

ويهمس المثقفون بان فلول الحرس القديم تحاول اعادة عقارب الساعة الى الوراء، والعودة الى الحياة العرفية من خلال التخريب على مؤسسات المجتمع المدني - الديمقراطي.

ان تكرار حملة ١٩٨٤ الفاشلة على الدول المانحة والمؤسسات الاجنبية في ايامنا هذه في ظل تراجع معدلات النمو الاقتصادي والازمات الاخرى لن يعيد الامور الى نصابها ولن يصحح من الاوضاع، بل بالعكس فاننا نجد ان الدعوات الى الانغلاق وقطع الاتصال مع العالم لن يعود بالنفع على الاردن ولا على مكانته في العالم.

جدلية (نحن) و (هم) خاطئة

لقد كانت حملة التشهير ببعض المنظمات غير الحكومية الاردنية، وحملة الادعاء بتورط اردنيين في مسالة «التمويل الخارجي» والحملات المشابهة باسم الوطن والوطنية حملات باطلة يراد بها باطل، وخلفها نوازع ومصالح انية ضيقة، وتوحي بمجملها بان القائمين عليها يتمتعون بقصر نظر وبافق وطني اضيق ولديهم رغبة جامحة في الاستحواذ على منابر النزاهة والبطولة.

وقد ذكر احد الاعلاميين في تعليقه على قضية التمويل الخارجي: «انها فزاعة المتشددين الجدد، وهواة المتاجرة بمعاداة التطبيع».

وبما ان الاعلامي: «مراكز البحث الاخرى التي تتنافس مع مركز الاردن الجديد للدراسات، كيلا تقع في نفسها فريسة للاتهامات وحملات تشويه مماثلة، وحتى لا يطبق عليها القول «اكلت يوم اكل الثور الابيض».

التشويه المقنع

واستخدمت «فزاعة التمويل الاجنبي» ايضا في الهجوم على الاحزاب الاردنية وبخاصة الحزب الشيوعي الاردني. فباسم الغيرة والحرص على السمعة والتاريخ شن الشيوعيون القدامى حملة تشهير ضد رفاقهم الجدد والقدامى ايضا، وقد وصلت الى حد المساس بالسمعة وتصفية الحسابات.

فقد قام يعقوب زيادين زعيم الحزب الشيوعي السابق بكيل الاتهامات لرفاقه وازدادت الاتهامات لتطال مجموعة من الشخصيات الوطنية الاردنية ومن بينهم اميلي نفاع التي تقوم على ترؤس (جمعية النساء العربيات) الناجحة في ادارة مجموعة من المشاريع التنموية. فقد تم اتهام الجمعية بانها تقوم بتعقيم النساء، وقبض مبالغ من جهات اجنبية مشبوهة.

ولسنا هنا بصدد الدفاع عن الجمعية او السيدة نفاع، الا ان طبيعة الهجمة توحي بان الناس بداوا يقومون بتصفية الحسابات بكيل الاتهامات والاعتداء على السمعة والثار بدون حساب وبدون روادع قانونية. واصبحت الصحافة مطيّة سهلة للقيام بهذا الفعل وبهذا نكون قد بدانا نعيش زمن الشقلبة والاجواء المحمومة.

السؤال الذي يبقى هو، من المسؤول عن تسميم الاجواء، قانون المطبوعات والنشر ام الحكومة التي مضت وتركت ظلالها؟

التناول الاعلامي لقضية «التمويل الخارجي» زاد في الايام الاخيرة، فلم تخل صحيفة من تعليق او تحقيق او همسة او خبر يتعلق بالموضوع. فجريدة «الحدث» و«الاردن» الاسبوعيتان اعتبرتا التمويل الخارجي ضيدهما الثمين فسلطتا الاضواء على حيثيات القضية، باعتبارها مثيرة وملفتة للانتباه في ظل اجواء من الاتهام والاتهام المضاد.

وتناولت الصحف اليومية والاسبوعية شكوى السيد هاني الحوراني مدير مركز الاردن الجديد للدراسات لنقابة الصحفيين يشكو فيها جريدة «الميثاق» التي - حسب قوله - دابت على نشر تقارير وتحقيقات تتضمن تهجمات ومعلومات مغلوطة وافتراءات لا تسندها الحقائق.

وقد علق احد الباحثين، الذي طلب عدم ذكر اسمه، على الحملة ضد مركز الاردن الجديد وعلى هاني الحوراني كمدير عام له، بانها تاتي لحملة كيدية من قبل بعض المثقفين الاردنيين الذين خذلهم المركز المذكور على الصعيد المالي بعد تعاون في مجال البحث العلمي، وبالتالي «تنصل المركز من التزاماته المالية ومن دفع مكافات كثير من الباحثين الذي تعاونوا معه» ما دفع هؤلاء الى رفض التعاون مع المركز سعيا لحملات معادية وكيدية ضده كنوع من القصاص».

الكاتب الاردني احمد المصلح كتب في عمود له ان بعض المنظمات مسجل بشكل غير قانوني فيما البعض الاخر ليس له قيود تسجيل وطالب بـ «ضبط هذه المنظمات غير الحكومية وضبط نشاطاتها على قاعدة المكاشفة والمساءلة والشفافية والوضوح».

لا نعتقد بان هذه الدعوة بريئة من كاتب عمود يومي، وهو من الذكاء والفطنة كي يدرك تماماً ان لا احد يجرؤ على عدم تسجيل مؤسسة غير حكومية بدون موافقة الاجهزة الامنية وتسجيل رسمي عند الجهات المعنية.

ازداد الحديث حول مراكز الدراسات وعددها قليل في الاردن (لا يزيد عن سبعة مراكز) بعد اعلان الحكومة لمشروع قانون المطبوعات والنشر، سيء السمعة الذي اثار زوبعة لم تهدأ حتى هذه اللحظة حتى بعد رفض معظم بنوده وتعديلها، فنصوص (مشروع) القانون كانت مثيرة للجدل وغامضة وعرضة للتفسيرات القائمة على الاهواء. زوبعة مشروع القانون سممت الاجواء واثارت القلاقل وما زالت تثير؟ احد يعرف ما الاثار بعيدة المدى لنصوصه.

واذا كان العالم يبحث في عصرنا الحالي ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين عن السبل التي تعزز الاتصال والتعاون الدوليين فاننا نرى ان ما يجري هنا في الاردن من عداء لمؤسسات المجتمع المدني بحجة «التمويل الخارجي» الا جزء من عقلية التخلف والانغلاق والعودة الى الوراء والارتداد عن الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني كابرز تجلياتها.

فما يجري الآن في الاردن بحجة مقاومة التطبيع والحرص على الوطن من تحريض على الانغلاق والانكفاء والقطيعة مع العالم الخارجي وشهوة في الانتقام بكيل الاتهامات بحق الاخرين (من الداخل والخارج) الذين يسعون الى الشراكة والتعاون من اجل التنمية المستدامة ومحاربة الفقر وصون حقوق الانسان.

بعد صدور قانون المطبوعات الجديد

قضية المياه : هل تكون اخر القضايا الكبرى للصحافة الاردنية؟

ربما لم تحظ قضية بمثل هذا الحضور والاهتمام الاعلامي الذي نالته قضية المياه، فعلى مدار حوالي شهر ونصف الشهر كانت المياه هي القضية الاولى للاعلام الاردني، وللصحافة بالذات كما هي بالنسبة لاغلب الاردنيين.

والواقع لقد تداخلت في هذه القضية عناصر عديدة فنية وهندسية وسياسية داخلية وخارجية، خاصة فيما يتعلق بالاتفاق المائي مع اسرائيل، وافتتحت خلال ذلك ملفات قديمة وحديثة متعددة.

كما فتحت القضية، باب التنافس بين الصحف حول السبق الصحفي، في مختلف مراحل وتطورات القضية، واخذت الصحف تتبارى في ايها تابعها وكشفها بشكل افضل، كما فتحت باب الاختلاف فيما بين الصحافة من جهة، والتلفزيون من جهة اخرى، وكادت تصل حد المواجهة احيانا.

واذا كانت القضية بلغت احدى ذرواتها باستقالة وزير المياه، فقد تلا ذلك مباشرة في الاوساط الاعلامية احاديث وتساؤلات حول دور الصحافة، وهل هي التي اسقطت الوزير، كما طرحت تساؤلات حول سوء الاداء الاعلامي للحكومة وللوزير تحديدا في هذه القضية.

فقد وجه بعض الكتاب امثال طارق مصاروه وفهد الفانك في «الراي» اشارات عدة للخصومة بين الحكومة والصحافة، بينما كان يوسف غيشان اكثر مباشرة عندما وصف الوزير بانه عدو للصحافة واستند في وصفه ذلك لوجود خبز وملح (بدون ماء طبعا) بينهما

ولنتابع باختصار مجريات تطور القضية، والتناول الاعلامي لها، فقد انتهى شهر تموز مع صدور تقرير لجنة وزارة المياه التي اشارت لخطأ بشري، لكن ذلك لم يصمد وانهار مباشرة امام استمرار مشكلة المياه ذاتها من جهة، وامام استمرار كشف جوانب وخفايا تلك القضية من قبل الصحافة ولجنة الزراعة في مجلس النواب.

«الدستور» في ٨/١ نشرت محتويات ندوة عقدتها حول القضية، واستضافت فيها عدداً من المسؤولين السابقين والحاليين والخبراء في موضوع المياه، من بينهم النائب سلامه الحياري رئيس لجنة المياه والزراعة التي تميز موقفها وموقف رئيسها بالاختلاف الكبير مع الوزير، كما كان المهندس منذر خليفات امين عام وزارة المياه من ضيوف تلك الندوة، وكرر خليفات موقف وزارته، وقال انه لم يكن هناك تلوث بل مجرد ظاهرة وجود طعم ورائحة غير مستساغة لدى المستهلك.

ثم نشرت في اليوم التالي الصيغة الكاملة لتقرير لجنة المياه والزراعة النيابية التي طالبت باقالة الوزير والامين العام ومحاكمتهما.

اما يوم ٨/٣ فقد شهد تطورا اخر اثر نشر «العرب اليوم» تقريرا لمسؤول في شركة ستانلي الاميركية، وكتبت مانشيتا عريضا على صفحتها الاولى يقول «بوجود ملوثات غائطية مصدرها طبريا اي اسرائيل».

الاعلان عن ذلك التقرير بتلك الصياغة كان مثيرا، الامر الذي استنفر له الجهاز الاعلامي الاكثر انتشارا اي التلفزيون، اذ نفى الوزير ذلك التقرير نفيا قاطعا، واستضاف التلفزيون ممثلا اخر لشركة ستانلي نفى بدوره التقرير. لكن «العرب اليوم» في اليوم التالي نشرت تاكيدا لتقريرها وابدت استعدادا للتقاضي اثباتا لذلك، ونشرت على صفحتها الاولى تقريرا تتساءل فيه عن نشاطات شركة ستانلي في الاردن والمنطقة.

هذا التطور رفع من وتيرة الاهتمام حكوميا ونيابيا وصحفيا، فقد عقدت في مجلس النواب جلسة بحضور الحكومة وبعض خبراء المياه، سمتها «الدستور» ٨/٥ «محاكمة مغلقة لقضية المياه»، وهي الجلسة التي كان الوزير قد وعد بان يجلب اليها مسؤول شركة ستانلي للاجابة مباشرة على اسئلة النواب، ولم يتمكن من ذلك، الامر الذي زاد في ارباك الموقف الحكومي، ومع ذلك فقد استمرت الحكومة على موقفها الذي يتهم الصحافة بتضخيم الموضوع، الى ان جاءت رسالة جلالة الملك التي اضطرت الحكومة لبعض التواضع.

الصحافة من جهتها انتقدت الاداء الحكومي، فكتب فهد الفانك (٨/٦) في «الراي» منتقدا انكار التقرير والاستعانة بالموظف الاميركي الذي استنكر عناوين الصحف (في اشارة لـ «العرب اليوم»). كما كتب طارق مصاروه (٨/٥) في «الراي» منتقدا كذلك ظهور ذلك الموظف لكي يكذب الصحف.

وحدها جريدة «الاسواق» من بين الجرائد اليومية كتبت في افتتاحية (٨/٥) تحت عنوان «لا يجوز تجيير القلق على الماء سياسيا» منتقدة بذلك ضمنا الحملة ضد الوزير. في هذه الاثناء، شكلت الحكومة لجنة للتحقيق برئاسة امين عام وزارة العدل وحددت مدة اسبوعين لانجاز مهمتها، لكن تشكيلة اللجنة كانت ايضا محطا لانتقادات اغلب الصحف.

خلال الايام القليلة التالية اشتعلت حرب التقارير، والتقارير المضادة حول القضية، وتبين ان هناك تقارير اولية وبعضها موقع والاخر غير موقع وهناك مسودات لتقارير واخرى ناجزة وغيرها.

مساء ٨/٨ استضاف التلفزيون في برنامج (بصراحة من عمان) كلا من وزير المياه ورئيس لجنة الصحة في مجلس النواب د. محمد البدري واحد خبراء المياه، ورغم المساندة الواضحة التي تلقاها الوزير من مقدم البرنامج ومن النائب الضيف، الا انه بدا مرتبكا امام الاسئلة التي طرحت، وانتقد الوزير مجددا تضخيم الموضوع من قبل الصحافة لاسباب سياسية كما قال، لكنه اصر ان الامور تحت السيطرة وان المشكلة انتهت من اغلب نواحيها الجوهرية.

في اليوم التالي، تناولت الاخبار عن دفعة تلوث جديدة، وان المحطة اغلقت جزئيا، وبنفس اليوم ٨/٩ نشرت «العرب اليوم» تقريرا يعود لعام ١٩٨٧ حول تلوث مماثل ومسؤولية رئيس سلطة وادي الاردن انذاك، اي حدادين نفسه، واقالته من منصبه بطلب من رئيس الوزراء زيد الرفاعي، كما نشرت نص كتاب حديث موجه من سلطة المياه الى شركة ستانلي وشركة اتحاد المستشارين التي يشارك فيها الوزير، تلزم السلطة بموجبه هاتين الشركتين بتنفيذ عطاء لمشروع مائي في دير علا، وهي اشارة للمصالح الشخصية للوزير.

مساء ذلك اليوم ٨/٩ وبعد اقل من ٢٠ ساعة على بث المقابلة مع الوزير الواثق من موقفه، كان التلفزيون يعلن استقالة الوزير، وهو الامر الذي دفع التلفزيون عن التخلي عن مساندته المطلقة لموقف الوزير فنشر تقريرا مصورا عن المشكلة مبديا شيئا من الاعتراف بها.

ولما كانت الاستقالة بالشكل الذي تمت به امرا ليس اعتياديا في الاردن، فقد اختلفت الصحافة والصحفيون في تقييمها، فقد نشرت «الراي» و«الدستور» الخبر بعنوان استقالة وزير المياه، فيما كتبت «العرب اليوم» عنوانها بصورة اقالة وزير المياه مستندة الى تقرير وكالة الانباء الفرنسية، في حين لم تبرز «الاسواق» الخبر بعنوان رئيسي ووضعته على صفحتها الاولى كخبر ذي اهمية متوسطة، كما نشرت «الاسواق» في اليوم التالي اجابة للوزير المستقيل او المقال على سؤال وجهته له قال فيه «ان ساسة محترفون وجدد وراء الحملة الكبيرة علي، وان الاستقالة لن تحل ما هو صعب في قضية المياه، بل ان ما ينتظرنا اصعب مما شهدناه حتى الان، وستستمر الازمة في تصاعد لسنة ٢٠٠٢».

وانتقد الوزير الصحافة التي «فتحت نيرانها في هجوم مباغت استهدفني شخصيا واستهدف الحكومة، وبعض الصحف قالت فيّ ما لم يقله مالك في الخمر، وانكرت عليّ صفات الوطنية والفضيلة، وقد ذهلت لما ذهبت اليه الصحف، خاصة عندما سرت العدوى بين بعض كتّاب الاعمدة». ورغم موقف الوزير ذاك الا ان بعض الكتّاب اشادوا بالاستقالة باعتبارها اعترافا بالمسؤولية، فقد كتب فخري قعوار في («الراي» ٨/١١) ان الاستقالة تعبير عن تحمل الوزير المسؤولية، فيما كتب الدكتور زيد حمزة (وزير صحة سابق) في («الراي» ٨/١٣) تساءلا ان استقالة مسؤول واحد لا تكفي، كما طالب بمحاسبة النواب الذين «تقاعسوا او تواطؤوا او لاذوا بالصمت او نطقوا كفرا».

في هذه الاثناء ظهرت بعض الكتابات التي حاولت اجراء تناول علمي لموضوع التلوث واقتراح حلول انية واستراتيجية لموضوع المياه، وطالبت باعتبار ما جرى بمثابة انذار، وفي هذا المجال قدمت النقابات ورقة وان جاءت متأخرة، كما تناول كتاب وخبراء متفرقون الموضوع من زوايا علمية وكشفوا جزءا من التجربة الاردنية في هذا المجال.

التطور الرئيسي الذي جرى لاحقا هو التغيير الوزاري، وتشكيل حكومة اعتبرت ان موضوع المياه موضوعها الاول، واسندها التلفزيون في ابراز موقفها، وفيما كانت الحكومة السابقة قبل استقالتها بيوم واحد قد اعلنت انتهاء لجنة التحقيق من اعداد تقريرها وانها ستوزعه على النواب (اي على الراي العام) فقد سارعت الحكومة الجديدة الى العودة عن ذلك التوجه، وقررت احالة الملف الى النائب العام

وفي حين كانت تعتبر ذلك تطبيقا للشفافية، وفيما اشادت جهات مختلفة بهذا التوجه، كان اخرون ينتقدون تلك الخطوة، وبرز ذلك في ما كتبه الفانك في «الراي» (٨/٢٥) ان احالة الملف للنائب العام ليس هي الحل، وان ذلك الاجراء سياسي، وان الحكومة الجديدة تريد وضع حد للقضية ووقف الاجتهادات والاتهامات فقررت التخلص منها بتحويلها للنائب العام، واعتبر الفانك ان تلك الخطوة تعتبر دفنا للموضوع وتجنبا للشفافية التي اعلنتها الحكومة.

هذا الامر تلاه باستهجان وزير العدل، وفي اليوم التالي صدر قرار النائب العام بوقف تناول القضية والكتابة والنشر عنها فهي في ايدي القضاء.

لكن الماء شيء، والقضية المطروحة امام القضاء شيء اخر، لقد نشأت على هامش وبسبب قضية الماء الرئيسية قضايا اخرى متعلقة بها، كالماء المستورد وصناعة الماء في الاردن، وتوزيع الماء الذي تأثر بحيث اثار شكاوى جديدة، تضطر الصحف للكتابة عنها وطرحها.

يضاف لذلك ان وزير المياه المستقيل كان يوم السبت ٨/٢٩ يمثل امام احدى محاكم عمان اثر القضية التي رفعتها ضده جمعية حماية المستهلك التي كان لها نشاط ملحوظ خلال مختلف مراحل القضية يبدو انها توالدت وتكاثرت واصبحت قضايا ولم تعد قضية واحدة.

والى حين تنشأ هناك تطورات جديدة، نعيد طرح السؤال الوارد كعنوان لهذه التغطية التي نجريها، هل ستتمكن الصحافة من اثارة مثل هذه القضية في ظل قانون المطبوعات الجديد؟ فالصحافة اكتسبت بالنتيجة مزيدا من المصداقية ودرجة اعلى من الثقة، رغم تعرضها للاتهام بالتضخيم وتكذيبها في بعض الحالات، وهو الامر الذي يعرضها للمساءلة والعقوبة في ظل القانون الجديد، مما يؤكد ان الحقيقة كانت ستغيب لو كان هذا القانون سائدا، فهو قانون سيجعل الماء (الملوث وغير الملوث) يسيل من بين اقدامنا كما يسيل في اجوافنا دون ان ندري به، ذلك ان الحقيقة والمعلومة في ظله تعيش على شبر من الماء.

تخاصية الاتصالات - ماذا وراء الأكمة؟

الدكتور فهد الفانك

مشروع تخاصية شركة الاتصالات الاردنية يلقى مقاومة من جهتين مختلفتين تماماً، ولأسباب ومقاصد متناقضة، ومع ذلك يستفيد كل منها من الطرف الآخر، ويرى فيه حليفاً يحقق له اهدافه بصرف النظر عن النوايا، ولكن احد الطرفين اكثر ذكاء وقدرة على استغلال سذاجة الطرف الآخر!

المصدر الأول لمقاومة التخاصية في شركة الاتصالات يأتي من المعسكر العقائدي، الذي يأخذ موقفاً مبدئياً ضد التخاصية، ويعتقد أنها تمثل تصفية للقطاع العام، وبيعاً لموجودات الوطن للأجنبي، وانها ستؤدي إلى طرد الموظفين ورفع الأسعار، وتشكل جزءاً من اختراق الوطن.

اما المصدر الثاني فبعيد جداً عن هذه الاعتبارات، ولكنه يريد تمرير صفقة او صفقات معينة ليحقق من ورائها أرباحاً طائلة، الامر الذي يتطلب انتزاع بعض النشاطات التي تولد الربح في الشركة، مثل الاتصالات الهاتفية الدولية، وإعطاءها لشركات خاصة، إما مجاناً أو مقابل ترخيص رمزي، وبذلك لا يبقى للشركة الأم سوى الفتات.

وقد جرت بالفعل محاولات لتسجيل شركات خاصة محلية لممارسة هذه النشاطات على حساب شركة الاتصالات، على ان تنافس الشركة باستخدام تسهيلات الاتصال الملكية هاشم (١) وهاشم (٢)، ولكن الصرخة التي نشأت عن هذه الخطوة اجهضت هذا المشروع الذي كان يعني تحويل عشرات الملايين سنوياً من المال العام إلى بعض الجيوب العميقة.

هذه الصفقات غير السليمة لا يمكن ان تمر بوجود شريك استراتيجي يصعب استغفاله، ويرفض تغيير الأسس التي دخل بموجبها ومن هنا انسحبت بعض الجهات التي كانت تفكر في تقديم عروض الشراكة الاستراتيجية، لأن تشغيل هاشم (١) تجارياً يكفي لقتل شركة الاتصالات الاردنية وتحولها إلى مؤسسة خاسرة.

وفي عهد الحكومة السابقة كان الخلاف واضحاً بين رئيس الشركة الجديد المهندس علي شكري وبين الحكومة ممثلة بالفريق الاقتصادي برئاسة الدكتور جواد العناني، ووحدة التخاصية في رئاسة الوزراء برئاسة السيد عادل القضاة حيث اطلق شكري تصريحاته المضادة لسياسة الحكومة وابرز عدم الحاجة للشريك الاستراتيجي. وقال ان صرف مندوبي مريل لينش المكلفين بمساعدة الحكومة في تنفيذ التخاصية.

ومع أن الحكومة السابقة لم تمسك على هذا التجاوز لسياساتها المقررة، والذي من شأنه ان ينسف مصداقيتها ومعها مصداقية الأردن الاقتصادية، ويحول مواقف الحكومة الاردنية وخطابها للمستثمرين العرب والاجانب إلى سخرية، إلا ان شيئاً لم يتغير على ارضية الواقع، فمصير الشركة الحكومية اصبح بيد رئيسها الذي يديرها وليس بيد الحكومة التي تملكها

تخاصية الاتصالات الاردنية ليست بدعة، ذلك ان معظم دول العالم نفذت عملية التخاصية لاتصالاتها فلم تعد إدارة الاتصالات بأيدي الحكومات، ومعظم الدول النامية استقدمت شريكاً استراتيجياً يضعها على خريطة الإتصالات العالمية قبل أن تسحق تحت اقدام الجبابرة الكبار. وهي فوق ذلك سياسة مقررة للحكومة الأردنية، وملتزم بها بموجب برنامج التصحيح الاقتصادي، وقد صرفت ملايين الدولارات على الإجراءات التمهيدية قبل أن تبرز المطامع التي رأت في شركة الاتصالات بقرة يمكن حلبها.

التراجع عن تخاصية شركة الاتصالات يعني أن يستمر التناقص في إيرادات الشركة كما هو حاصل خلال السنوات الأخيرة، حيث يزداد عدد المشتركين سنوياً بسرعة كبيرة وتنقص العائدات المالية للشركة بنفس السرعة، لأن عمليات الاتصالات دخلت عصر العولمة ويعاد الآن هيكلتها، فإما أن تكون شركتنا على الخريطة أو لا تكون، وفي الحالة الأخيرة يجري استغلالها، وقد بدأ ذلك فعلاً عندما قررت الشركات الأمريكية الكبرى من جانب واحد أن تخفض حصة شركة الاتصالات الأردنية عن كل مكالمة من امريكا إلى الأردن من دولار إلى ٢٠ سنتاً، وإذا لم توافق فإن بإمكانهم إعادة تسيير مكالماتهم إلى الأردن بتوسيط قبرص أو إسرائيل. شركة الاتصالات الأردنية بحاجة إلى استثمارات لا تقل عن نصف مليار دولار خلال السنوات القليلة القادمة، وبحاجة إلى التكنولوجيا الحديثة ووسائل التسويق على الصعيد العالمي. ومع الاحترام لكفاءاتنا الوطنية فإن التمويل والتكنولوجيا فوق طاقتهم.

يبقى أن خبيراً أكد بأن قيمة ٦٠٪ من الشركة الأردنية التي ستبقى للحكومة بعد إدخال الشريك الاستراتيجي المناسب تزيد عن قيمة ١٠٠٪ من الشركة بدون هذا الشريك بمقياس النتائج المالية.

اما الأموال التي ستقبضها الحكومة من بيع ٤٠٪ من راسمال شركة الاتصالات فيمكن ان تمول سدوداً ومشاريع مائية نحن بأمس الحاجة إليها، وبذلك فإننا نستبدل موجودات وطنية بموجودات وطنية، وتبقى شركاتنا اردنية بصرف النظر عن نسبة ما يملكه غير الاردنيين فيها. وليس ادل على ذلك من ان مؤسسات مثل البنك العربي وبنك الاسكان وشركة مناجم الفوسفات وشركة البوتاس العربية فيها ملكية غير اردنية كبيرة جداً، ومع ذلك تبقى مؤسسات وطنية من الطراز الاول.

حقائق قديمة امام الحكومة الجديدة كما تراها رويترز

المعضلة الاقتصادية هي التحدي الاساس

سليمان الخالدي *

تواجه الحكومة الجديدة مهمة صعبة متمثلة في اخراج البلاد من فوضى اقتصادية تهدد افاق نموها في الامد البعيد، حسبما قال محللون ورجال اعمال.

وقالوا ان هناك تحديات كبيرة تواجه فريق التكنوقراط الذي يراسه رئيس الوزراء الدكتور فايز الطراونة، حيث تعمقت المحن الاجتماعية والاقتصادية، نتيجة الفشل في ضبط النفقات الحكومية من قبل ادارة سيئة وعجز رسمي.

ان الدكتور الطراونة الذي تسلم الرئاسة من رئيس الوزراء الدكتور عبد السلام المجالي، يضم الى جانبه فريقا من الوزراء المخضرمين، يراسهم الاقتصادي البارز طاهر كنعان، يتوقع منه ان يحافظ على ليبرالية السوق الحرة التي يوجهها صندوق النقد الدولي.

لكن مهمتهم ستكون اكثر الحاحا من مهمة اي حكومة سابقة لتسريع الاصلاحات التي كانت تجري ببطء والتي ترمي الى تخفيف الفقر المتزايد والبطالة واعادة الثقة المتدنية بالحكومة.

قال الدكتور الطراونة : ان القضية الاقتصادية تحتل المرتبة الاولى، وخاصة مسالتي الفقر والبطالة.

وفي الوقت الذي اصبح فيه الاقتصاد الاردني رهينة لبيئة خارجية غير مريحة، بما فيها عملية السلام الشرق اوسطية المضطربة، والفوضى في العراق، فان كثيرا من الخبراء يقولون ان محنة البلاد قد ازدادت سوءا نتيجة ادارة غير جيدة.

قال السيد حمدي الطباع، رئيس اتحاد رجال الاعمال الاردنيين: ان التاخر في تطبيق التشريعات الاقتصادية، قد ادى الى تباطؤ في النمو وجعلنا نخسر الفرص الاستثمارية.

سوف يتوجب على رئيس الوزراء، الدكتور فايز الطراونة، ان يتصدى لهذا الارث لتقصير الحكومة في غمرة المحاباة والكسب غير المشروع بين موظفي الدولة، الذين راوا ان مستويات معيشتهم تتدنى

في كتاب تكليف الدكتور الطراونة قال جلالة الملك ان المجتمعات تضعف وتهتز تحت مطرقة التمييز ومحاباة الاقارب او المنتفعين.

لقد انكشفت صورة الاردن الاقتصادية الاقل من زاهية، في هذا الصيف بعد ان قام مسؤولو التخطيط بمراجعة جذرية لارقام النمو الوردية لاجمالي الناتج المحلي، التي كانت تقدر في السابق بانها اكثر من خمسة بالمئة في عامي ٩٦ و ١٩٩٧.

واعترف المسؤولون ان النمو في هذه السنة يمكن ان يكون متواضعا، بمقدار اثنين بالمئة، اي انه بعيدا جدا عن تقدير سابق بنسبة ستة بالمئة تقريبا.

ان هذه النظرة يمكن ان يكون لها تاثير طيب على الفريق الاقتصادي الجديد وهو يتصدى للمشاكل المتمثلة في كون «قصة نجاح الاردن» التي امتدحها وزراء الاقتصاد في السابق، تبدو وهما.

يقول النقاد ان نجاح الاردن في تحقيق استقرار اقتصادي ضخم منذ ازمة شديدة في عام ١٩٨٩، لم يرافقه اي تقدم جوهري في الاصلاحات الهيكلية التي ابتليت بعدم الرغبة في تغيير حقيقي يحمل في طياته ثمنا سياسيا.

ان التحدي الذي يواجه الحكومة يتمثل في تحقيق اهداف النمو بنسبة تزيد عن ستة بالمئة مع حلول عام ٢٠٠٠، اذا كانت تريد القضاء على البطالة المتزايدة والحد من الفقر.

ينوء الاردن تحت عبء نمو سكاني بحوالي ٣ر٥٪ سنويا، ويشكل الشبان اغلبية سكانه البالغ عددهم ٤ر٦ مليون نسمة.

لقد احجمت معظم الحكومات عن اتخاذ تدابير غير مقبولة شعبيا، خوفا من ردة فعل اجتماعية

لكن في ضوء الاهتمامات المتزايدة بالاموال العامة، فقد اشار نائب جلالة الملك ولي العهد الامير الحسن الى الحاجة الى تخفيض النفقات الحكومية

وتتمثل اصعب مهمة في تحقيق الانضباط المالي لتخفيض عجز الميزانية، المتوقع عند حوالي ٦٪ من اجمالي الناتج المحلي، من ٢ر٣٪ مما هو مقدر لهذا العام.

لكن الاقتصاديين يتساءلون ما اذا كانت الحكومة تستطيع التصدي للقضية المتفجرة سياسيا، المتمثلة في تقليص حجم القطاع العام المتضخم والذي يشكل حوالي ٢٠٪ من اجمالي الناتج المحلي البالغ خمسة بلايين دولار، وهي واحدة من اعلى النسب في العالم ان حوالي نصف القوة العاملة البالغة مليون شخص، يعملون لدى الدولة، وسيكون احد التحديات اجتذاب المزيد من الاستثمارات الاجنبية، الضئيلة حاليا، لخلق حوالي ٨٠ الف وظيفة جديدة سنويا.

النقاد يلومون لوبيات (مراكز قوى) رجال الاعمال واللوبيات السياسية القوية المتنافسة على صفقات كبيرة، ويحملونها مسؤولية اعاقة جهود الحكومة السابقة لاجراء اصلاحات اعمق يدعو لها صندوق النقد الدولي.

ويترقب كبار رجال الاعمال ايضا تحركات الدكتور الطراونة ازاء الخصخصة، التي شلت حتى الان بفعل اللوبيات المتنافسة، لكنها تظل اختبارا رئيسيا لمصداقية الاردن مع المستثمرين الاجانب.

لقد اثار ذلك النقاش مخاوف من ردة فعل ضد الاستثمارات الاجنبية مما القى بظلال الشك على برنامج التصحيح في الاردن.

«رويترز»

الصحافة تعكس خصائص حوار الطرشان في تناول موضوع التخاصية

جمال الطاهات

يستقطب موضوع التخاصية الاعلام الوطني بشكل مكثف ومنذ فترة طويلة .. ولكن المتتبع لما يقال عبر الصحف، يستشعر كل خصائص حوار الطرشان في ما يقال دفاعا عن التخاصية وتبريرا لها، او تشكيكا بها كاستراتيجية جديدة.

الدكتور فهد الفانك التقط هذه الملاحظة منذ فترة طويلة حيث كتب في ٧/٢٣ مقالاً بعنوان «ليس لهذا السبب» وبداه بالعبارة التالية «خصوم وانصار التخاصية يقدمون اسبابا خاطئة لاثبات قناعاتهم ومواقفهم المسبقة، وفي بعض الاحيان، نجد ان الاسباب التي يقدمها كل فريق لاثبات وجهة نظره تصلح للتقديم كاسباب لاثبات وجهة النظر المضادة، مما يخلق نوعا من حوار الطرشان». ولنا ان نسال الدكتور الفانك عن انواع حوار الطرشان، وهل هناك حقا انواعا مختلفة لحوار الطرشان؟

وينهي الدكتور الفانك مقالته بالقول «ربما كان من الخطا تخاصية شركة الاتصالات الاردنية، ولكن ليس لانها رابحة. وربما كان الشريك الاستراتيجي مفيدا ولكن ليس من اجل التكنولوجيا والتمويل».

بهذا القول يكون الدكتور الفانك قد اشار بشكل لا يمكن تجاهله الى اهمية ان يتم التفكير بالتخاصية على ضوء فرضيات نظرية اكثر تماسكا وقابلة للاختبار. والا ستبقى موضوعة التخاصية تحاور ضمن سيل هائل من الانطباعات، المتعلقة باللغة احيانا، وبتصورات فردية وتجارب ومصالح شخصية احيانا اخرى.

الزميل احمد ابو خليل، الذي يدق على المسمار في جريدة «العرب اليوم» وهو من كتابها الساخرين، تناول (التخاصية، والخصخصة) من حيث هي كلمات يؤثر ايقاعها على صاحب الموقف من المشروع.

ولا ندري ان كان حقا قد اجرى مسحا يثبت ان انصار السياسة الجديدة يسمونها تخاصية، في حين ان خصومها يسمونها خصخصة، ولكن في كل الاحوال فان ما كتبه ايا كان نصيبه من الصحة، فانه مؤشر على طبيعة الحوار حول السياسة الجديدة.

وهناك سيل من المحاذير يطلقها نواب وكتّاب، ومثقفون حول التخاصية. تقابل بسيل من التطمينات الحكومية التي لا يمكن ان تصمد امام اي محاكمة او اختبار جاد.

ولم تعمد الحكومة، ولا المحذرون، الى اجراء تحليل نظري صحيح يربط السياسة الجديدة باهدافها المعلنة، او بمحاذيرها. فلم تستطع الحكومة ان تقول مثلا «انه من اجل تحقيق اهداف السياسة الجديدة لا بد من تحمل كلفتها الحقيقية وهي ...». بالمقابل قالت الحكومة .. لا .. لا .. لا .. هذه تخوفات غير علمية ونحن لها بالمرصاد، وهناك اجراءات من اجل منع نتائج التخاصية السلبية ومثل هذا المنطق لن يطور اداء الحكومة، كذلك لن يطور اداء المحذرين .. وسيستمر حوار الطرشان، حتى يرث القطاع الخاص شركات القطاع العام ومن بها ..

ويبدو ان هذا النمط من الحوار مقصود من قبل الحكومة، التي ترى ان التخاصية قدرا لا مفر منه .. وبالتالي لا مانع من تمريره بعقلية الفهلوة والشطارة.

الدكتورة ريما خلف وزيرة التخطيط في الحكومة السابقة، اعلنت قبل مغادرتها مكتب الوزارة باسابيع في افتتاحها لورشة عمل حول التخاصية، ان الاردن اعتبر التخاصية احدى خياراته منذ عام ١٩٨٥. وقد جاءت تغطية جريدة «الدستور» لما قالته معالي الوزيرة كما يلي:

«واشارت (وزيرة التخطيط) الى اهمية هذه الورشة، وضرورتها بالنسبة للاردن الذي يعتبر الخصخصة بالنسبة له موضوعا ليس جديدا ولا فريدا حيث تم اعتبارها احد الخيارات منذ عام ١٩٨٥. واضافت تقول (معالي الوزيرة) ومنذ عام ١٩٨٥، اصبحت التخاصية توجها عالميا». .. وهذا يعني بأبسط قواعد اللغة، ان الدكتورة ريما خلف ترى ان تبني الاردن للتخاصية كإحدى الخيارات عام ١٩٨٥ حول التخاصية الى توجه عالمي .. فهل هذا معقول؟ وهل كان العالم بانتظارنا؟

الدكتور نزيه برقاوي الخبير في وحدة التخاصية في رئاسة الوزراء القى محاضرة في نادي خريجي الجامعات الفرنسية يوم ١٩٩٨/٧/٢٢ وضع خلالها الكثير من النقاط على الحروف. فهو من جهة اكد على النظرية التي نفاها الدكتور الفانك، من حيث ان التخاصية وصفة سحرية لحل كل امراض القطاع العام، واهمها تدني الكفاءة وهبوط الانتاجية، وتدني مستوى التشغيل، وعدم تحقيق الاستثمار الامثل للامكانيات المتاحة .. ومحاضرته تصلح للعرض كنموذج للخطاب الايديولوجي بعد انهيار الايديولوجيات بالرغم من تاكيده ان عملية التخاصية في الاردن لم تكن «ممارسة ايديولوجية او ترفا اقتصاديا او تقليعة جديدة او محاكاة عمياء لتجارب الدول الاخرى او املاء او ضغطا من جهات دولية، وانما جاءت كجزء من حزمة اقتصادية متكاملة تبنتها الحكومة منذ بداية التسعينيات في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي الوطني الذي بدات الحكومة بتنفيذه في اعقاب الازمة الاقتصادية في اواخر الثمانينيات حيث شكلت التخاصية ركنا من اركانه الرئيسة، واحد مقومات نجاحه وتنفيذ اهدافه».

وحتى لا نتهم باننا ننساق مع هذا الخطاب في حوار الطرشان، الذي يبدو فخا نصب للجميع ليتحدثوا عن السياسة الجديدة. لا بد ان نشير الى ان كل ما نفاه واكده الدكتور برقاوي، يحتاج الى فحص دقيق واختبار، قبل ان ننفي ما اكده، ونؤكد ما نفاه

الا ان المهم في محاضرة الدكتور برقاوي اشارته الى ضرورة اعادة تحديد دور جديد للدولة في ظل السياسة الجديدة. حيث ذكر ان واحدة من اهداف التخاصية «تفرغ الحكومة لمهامها الاساسية ومعالجة اجندتها الاجتماعية في الصحة والتعليم ومكافحة الفقر والبطالة وتوفير المناخ الاستثماري الملائم الجاذب للاستثمارات الخارجية» ويضيف الدكتور البرقاوي ان احد مرتكزات التخاصية هي «اعادة توزيع الادوار بين المشاركين في النشاط الاقتصادي، وفي اطار من الشراكة والتعاون والتكامل».

بقي ان اشير، انه ربما بسبب الانشغال الشديد للدكتور برقاوي «ودون اشارة الى تدني انتاجية موظفي الحكومة المسافرين على الانتاجية» وبسبب عدم انتباه محرر الخبر في جريدة «الدستور» ورد في محاضرة الدكتور البرقاوي النص التالي: «ان الحكومة الاردنية .. بصدد اصدار قانون تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار وكذلك قانون حماية الاقتصاد الوطني اللذين سيقدمان الى مجلسكم الكريم لمناقشتهما». وهذا يدل على ان: اما ان يكون حضور نادي خريجي الجامعات الفرنسية قد تحول الى سلطة تشريعية، او ان النص ماخوذ بطريقة (قص ولزق) من خطاب موجه لمجلس النواب .. طبعا الله اعلم.

النائب منصور بن طريف قدم مساهمة في الحوار الدائر بين (التخاصية والخصخصة) او بين التخاصية ونقيضها .. وكانت مساهمته التي نشرتها «العرب اليوم» يوم ١٩٩٨/٧/٢٧ تمثل نقلة في الحوار حيث قدم ارقام مقارنة مهمة لم ترد للآن في خطابات الحكومة المؤيدة للتخاصية . حيث اورد ان مؤسسات القطاع العام الانتاجية في دول العالم الثالث تسهم بحوالي ١٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي، بينما تنخفض هذه النسبة في البلدان الصناعية الى حوالي ٨٪ .. في حين تبلغ نسبة مساهمة الشركات الحكومية في الاردن فقط ٧٪ من اجمالي الناتج المحلي، اي ان وضع الخصخصة في الاردن احسن منه في الولايات المتحدة وبريطانيا .. فلماذا الاصرار؟

ولم يفت النائب بن طريف ان يعتمد على مقولات لسمو الامير الحسن حيث اورد مقتطف من خطاب سابق لسمو الامير يقول فيه. «ان استبدال الاحتكارات العامة باحتكارات خاصة لن يؤدي بالضرورة لمنافع» وبذلك يثار موضوع الاحتكار الذي تتمتع به شركات قطاع خاص مهمة مثل «الجلود والدباغة .. ومصفاة البترول . والبوتاس . » وهذه الاحتكارات تدمر امكانيات تطوير قطاعات باكملها .. فهل ستقوم الخصخصة بوقف هذه الاحتكارات ؟

بقي ان يشار الى بروز فكرة الاستثمارات المنتجة، لصالح استثمارات غير منتجة، حيث انجز لهذه المقاربة الكثير من المحاورين في حوار الطرشان، ونسي الجميع، ان وضع الاموال في اسواق حية، حتى لو كان بامكانها الهروب مرة ثانية، هو مكسب، ايا كان توظيف الاموال وفي الحسابات والتحليلات النهائية لا يوجد استثمار منتج واخر غير منتج بالنسبة للسوق ككل، ولكن توجد مشاريع واستثمارات مختلفة بقطاعات مختلفة تتكامل فيما بينها لتخلق ميكانيكيات السوق المتكاملة .. الشرطي مثلا غير منتج . فهل يمكن للسوق المعاصر ان يستمر دون وجوده . وكذلك انواع اخرى من الانشطة الاقتصادية التي لا تنتج البسة وخبزا ولحما او سلاحا .. ولكن لا يمكن لمنتجي تلك البضائع ان يتطوروا ويصمدوا في السوق دون انشطة اقتصادية مكملة .. ومنها انشطة السوق المالي التي تحافظ على قدر من سيولة راس المال الضرورية لانتقاله من قطاع انتاجي الى اخر . ولكن هل تستطيع الحكومة ان تفعل السوق المالي ليقوم بهذا الدور؟!

اعلانات مواربة للسجائر

مرة جديدة يفاجأ قراء الصحف اليومية بظهور اعلانات ملونة «مبطنة» او «مواربة» لسجائر محلية الصنع عالمية المنتج وظهرت هذه الاعلانات اواخر اب ٩٨ واحتلت ربع صفحة تقريباً. وهذه الاعلانات لا تروّج لمنتج جديد، كما فعلت صحفنا اليومية «الراي» و «الدستور» و «العرب اليوم» و «الاسواق» يوم ٩٧/١٠/٢٧ عندما نشرت على صفحاتها الاولى: «الآن في الاسواق، الاختيار الافضل للذوق الافضل» معلنة عن سجائر جديدة ظهرت في الاسواق الاردنية.

ولكن، وبالرغم من ان الاعلان عن السجائر والكحول محظور قانونياً في الاردن منذ مطلع الثمانينيات، وذلك وفق قانون الصحة العامة الصادر عن وزارة الصحة تمشياً مع مبادىء منظمة الصحة العالمية، إلاّ ان الصحف اليومية قد قامت مجدداً (اواخر اب ٩٨) بالاعلان عن سجائر موجودة منذ زمن طويل. وبذلك تنتفي حجة الصحف بأن الاعلان يتم لمرة واحدة عند نزول المنتج الجديد للسوق.

هذه الاعلانات للسجائر تتحايل على القوانين، وتاتي قُبَيْل المصادقة على «قانون المطبوعات» الذي تم في ٩٨/٩/١.

ومن خلال متابعة لطرق التحايل التي تقوم بها شركات التبغ المحلية والعالمية على القانون بخصوص الاعلان عن منتجاتها، نجد ان الترويج يتم من خلال عدة طرق نذكر منها:

اولاً: من خلال الاستحواذ على رعاية البرامج بطريقة غير خلافية وغير مثيرة للجدل.

ثانياً: من خلال المسابقات والجوائز، وهي بذلك تدرك اهتمام المواطن الاردني بذلك. كان تقوم شركة تبغ بتمويل بطاقات سفر لحضور مباريات كاس العالم، ويشترط في دخول المسابقة قص عدد من أغلفة علب السجائر وإرسالها على عنوان محدد للدخول في مسابقة الفوز.

ثالثاً: استخدام طريقة "دخّن واربح" من خلال وضع اسم الجائزة مطبوعاً على الورقة الداخلية لغلاف علبة السجائر.

رابعاً: من خلال التحفيز على الشراء بوضع اوراق نقدية داخل علب التبغ نفسها.

خامساً: من خلال الاعلان المباشر الموارب، باستخدام العبارات التالية:

«استمتع بالنكهة، اربح فوراً، الاف الجوائز، انظر داخل غطاء العلبة لعلك تربح إحدى الجوائز القيمة التالية: ساتلايتات، تلفزيونات، خلاطات، كربونات بنزين، شنطات، مصابيح يدوية، شماسي سيارة».

وتشترط الاعلانات عدم اشتراك من هم دون سن الثامنة عشرة في المسابقة المعلن عنها بشكل افضل في مكان اخر من خلال بوستر المسابقة لدى محلات السوبرماركت والبقالة في جميع انحاء المملكة.

وهذا النوع من الاعلانات يكون في الغالب موازٍ لاعلانات متفردة غير منشورة في الصحافة التي تمنعها القوانين من فعل ذلك.

من جديد ايضاً، نؤكد ان حظر الترويج للسجائر لم يؤد عملياً إلى الأهداف التي وضع من اجلها طالما خرق الحظر يتم من وقت لآخر دون رقيب ودون رادع يذكر.

رؤية مشتركة للمعلقين الصحفيين

ضرب السودان وأفغانستان .. لإزالة بقعة مونيكا!

رد فعل رسمي خجول .. والصحفيون يرجحون القصف للتخفيف من الفضيحة

«ما زال الرجل الذي لا يستطيع التحكم في ازرار بنطلونه، يتحكم جيداً بازرار صواريخه وطائراته». ألتبس هذا الكلام للكاتب ابراهيم جابر، تعليقاً على الضربات العسكرية التي وجهتها الولايات المتحدة إلى السودان فدمرت مصنع الشفاء للدواء، واصابت افغانستان.

وقد شككت معظم الصحف ووسائل الاعلام في الدوافع الكامنة وراء تحرك الرئيس الاميركي بيل كلينتون، وإعلانه توجيه ضربات عسكرية ضد السودان وافغانستان، رداً على عمليتي تفجير السفارتين الاميركيتين في دار السلام ونيروبي في الثامن من اب الماضي، حيث يعتقد ان التفجيرات قام بها مسلمون متطرفون، وتعتبر الولايات المتحدة، السودان واحداً من عدة دول تؤوي (ارهابيين)، كما يندرج في قمة المطلوبين للولايات المتحدة المليونير السعودي اسامة بن لادن، الذي دعا خلال العام الماضي في تصريحات وبيانات متكررة، الجماعات الاسلامية إلى مهاجمة المنشآت والمصالح الاميركية.

ومشهد الهجوم على السودان وافغانستان، اشبه بهوليوود. ذلك ما أشار إليه الكاتب صالح زيتون في «الأسواق»، لكن ما يثير الرعب في هذا الفيلم الاميركي الطويل هو انه يريد ان يجعل من ساحتنا العربية والاسلامية، ميداناً لتصوير اكثر اللقطات تراجيدية، وليصدر بالتالي انتاجاً سينمائياً فائق التقنية ليحقق مغانم اسطورية على حساب الشعوب التي تبحث عن لقمة عيشها وكرامتها.

ما رجحه الصحفيون ووسائل الاعلام، ان الرئيس المترنح تحت ضربات الاتهام الكذب والاعتراف والفضائح الجنسية، بحاجة للإنتشاء، وإعادة الهيبة لشخصيته الرئاسية عبر استعراض العضلات بتوجيه الضربات للفقراء في هذا العالم.

لقد كتب رشيد حسن في «الاسواق» لم يكن مفاجئاً ان يلجا كلينتون إلى افتعال ازمة او شن عدوان للتخفيف من قبضة فضيحة «مونيكا» التي تكاد تحبس انفاسه وحولته إلى رئيس (.....) يعاني من ازمة اخلاقية تكاد تعصف به على مستوى الرئاسة وعلى مستوى الاسرة، هذه الفضيحة المدوية «بجلاجل» هي التي دفعت «زير» البيت الابيض بان يوجه طائراته وصواريخ كروز لضرب مصنع ادوية الشفاء في السودان.

فبعد يومين من وقوفه «ذليلاً دامع العين» امام شاشات التلفزة العالمية، ليعترف لشعبه بانجرافه وراء لذاته وباستغلاله الجنسي لفتاة متدربة تصغره بربع قرن على الاقل، وبعد يوم من ذهابه في رحلة «حملة» لإصلاح ذات البين مع زوجته وابنته قطع «كلينتون» السيناريو، اوقف الاجازة المفتعلة، وعاد ليشد حزامه المرخي وليبدو في صورة العسكري الصارم، وهو يعطي اوامره بضرب السودان وافغانستان لتحسين حالته النفسية، على حد قول الصحفية رهام الفرا في «العرب اليوم».

في كل مرة يجد فيها الرؤساء الاميركيون انفسهم في ازمة، يلجأون إلى توجيه ضربات إلى الامم المستضعفة، وهذا ما ذهب إليه المحلل الاسرائيلي ناحوم برنياع في صحيفة «يديعوت احرونوت» الذي اشار إلى ان قرار كلينتون بقصف السودان وافغانستان، يعتمد على سابقة ناجحة، فقبل ١٢ سنة وفي اب ١٩٨٦ امر الرئيس ريغان بقصف ليبيا جواً، بيد ان كلينتون اب ١٩٩٨ ليس ريغان اب ١٩٩٦، فأزمة الثقة الموجهة ضده في القضايا والشؤون الشخصية تزعزع مصداقيته على الصعيد السياسي، والقصف الجوي لا يخلصه من المشاكل الشخصية التي يجتازها، بل انها تؤكد الصعوبات التي تواجهه على صعيد استمراريته كرئيس، كل ما يفعله وسيفعله يبدو كمحاولة يائسة لإزالة البقعة عن فستان «مونيكا»!

يقول د. فهد الفانك في «الراي» ذنب السودان ليس صنع اسلحة كيماوية، بل حاجة الرئيس الاميركي لبعض الاجراءات العسكرية التي تدفع الراي العام لتأييده والنظر إليه مرة اخرى كرئيس وقائد أعلى للقوات المسلحة وليس كرجل يواجه ازمة اخلاقية ومشكلة مصداقية، تصرف اميركا في السودان .. انه باختصار عمل من اعمال البلطجة.

وهكذا يقوم كلينتون بتصدير ازمته للخارج، لتأتي العمليات الجوية الاميركية في اعقاب انشغال الراي العام الاميركي لفترة طويلة بفضيحة الرئيس الجنسية مع «مونيكا لوينسكي» لتعيد له شعبيته او لتحفظ ماء وجه رئاسته.

أياً كانت التبريرات التي تطلقها واشنطن لتفسير ضرباتها الجوية والصاروخية للسودان وافغانستان، لمكافحة ومحاربة الارهاب، فان احداً لا يشك مطلقاً بانها كانت ضربات يائسة وجهتها إدارة كلينتون لرفع شعبيتها وإبعاد الأنظار المركزة عن الفضيحة الجنسية التي ارتكبها الرئيس.

وما اقترفته واشنطن، هو الارهاب، ذلك ما كتبه محمد ناجي عمايرة في «العرب اليوم»: إذا كان الرئيس الاميركي يكذب في قضية العلاقة مع إحدى النساء المتدربات في بيته «الابيض» فكيف بنا نصدقه وهو يدعي أن ما اقترفت أيدي رعاة البقر المسلحين بصواريخ «مونيكا» لا يستهدف العرب والمسلمين، لقد كذب كلينتون على شعبه وامرأته، فما باله لا يكذب علينا!

كتب حلمي الأسمر في «الدستور»: «في كل مرة كانت شعبية «الرئيس» تزيد كلما اسقط ضحايا من خارج العرق الاميركي، والامثلة واضحة في بنما، غرينادا، ليبيا، العراق، هاييتي»!!

هي العربدة العمياء للقوة الاميركية، تحت مبررات وذرائع استمراها الغرب واستخدمها سلاحاً ضد الضعفاء، كذلك اختراع العدو الخارجي في ظل وجود الازمات الداخلية

تقول د. هدى فاخوري في «الدستور»: ان القضية الاساسية اصبحت هي إظهار العين الحمراء امام العالم واما وسائل الاعلام حتى لا تبدو «اعظم دولة» ضعيفة، و «حيطها واطي» امام اعين فقراء العالم، وكان لا بد من إظهار قوة رئيس خرج للتو من محنة اخلاقية بعد ان قدم اعتذاراً يعتبر اقبح من الذنب الذي اقترفه

اميركا وصفت ابن لادن بانه الارهابي الاول في العالم ووضعت جائزة مالية مغرية لمن يأتيها به، لكن الصواريخ الاميركية التي انطلقت من «سروال» الرئيس، على حد قول حسين الرواشدة في «الدستور» لم تصب ابن لادن، وإنما اصابت مصنعاً للادوية في الخرطوم، والارهاب الذي ارادت اميركا القضاء عليه بارهاب منظم بحجة الدفاع عن النفس «الاميركية» فقط اصاب العالم الاسلامي بالذهول، فيما اشار الكاتب إلى غياب الحكومات العربية عن التنديد بما حدث

انها خطيئة مماثلة، كما يقول محمود الريماوي في «الراي»، فالقصف الذي تعرضت له الخرطوم، لا يقل سوءاً عن تفجير السفارتين الاميركيتين، ان الحادث الاميركي يثير من السخط بقدر ما يثير من الدهشة... من غير المفهوم ان تجري تغطية هذا الفشل بارتكاب خطيئة مماثلة.

العالم برمته اصبح «نهباً لساحة هياج الثور الاميركي» كما يصفه باسل طلوزي في «البلاد»، يقتحمها متى يشاء وينطحها في أي وقت يقرره نزقه وعنجهيته. وإذا كان القرار «الشوري» الاميركي بدا بالعرب، فانه ليس بوسع عربي واحد ان يزعم بعد اليوم ان راسه بمنجى من الصواريخ الاميركية. فكل جسد عربي هو معقل للارهاب هو نموذج سنشهد مثاله، كما يقول طارق مصاروة في «الراي» ترى من يمنع غداً أو بعد غد نتنياهو من قصف اية منطقة من الدار البيضاء إلى عدن إذا زعم أن هناك مصنعاً او سداً او بيتاً يؤوي او يمول ارهابيين.

ضربوا السودان وافغانستان .. وضربوا العراق وليبيا من قبل، «وربما نرى طائراتهم قريباً في سمائنا، ها ان صاروخاً يسقط في الساحة الهاشمية». صدقوني ليسوا اقوياء .. بل نحن الضعفاء. نحن نعشق الذل! على حد قول الكاتب محمد طمليه في «العرب اليوم».

حق للرئيس السوداني عمر حسن البشير ان يعرب عن اسفه لضعف رد الفعل العربي الذي جاء على استحياء وخجل، هدفه الاول تجنب غضب الادارة الاميركية، اما هدفه الثاني فهو مراعاة شعور جماهيرهم من اخوة الدم والتضامن مع ضحايا هذا العدوان، حسب ما يقول طاهر العدوان في «العرب اليوم».

ففي الاردن وفي بيان اصدرته الحكومة وتلاه السيد ناصر جودة وزير الاعلام، دعا إلى ضرورة إقامة حوار بين السودان والولايات المتحدة الاميركية، مؤكداً إدانته للارهاب بكافة اشكاله وصوره، في الوقت الذي استنكر فيه مجلس النواب بشدة الغارات الاميركية على السودان وافغانستان، واعتبر الهجوم عدوان على سيادة الدول واستفزاز للمشاعر. كما قامت الاحزاب السياسية والفعاليات الشعبية بإصدار بيانات شجب واستنكار.

وهنا لا بد من الاشارة إلى انه في الوقت الذي اكد فيه وزير الاعلام ناصر جودة في تصريحات للصحفيين: انه لا يوجد حسب (علمه) مستثمرون اردنيون مشاركون في مصنع الشفاء السوداني، مشيراً أن هناك معلومات بصدد التحقق منها تشير إلى مشاركة بعض الشركات الاردنية بشكل استشاري في أعمال المرحلة الاولى من انشاء المصنع إلى جانب وجود مواطن اردني يتولى وظيفة إدارية في مجال التسويق في المصنع، قام المستثمر الاردني احمد سالم الذي اشرف على بناء مصنع الشفاء السوداني بعقد مؤتمر صحفي في عمّان، قال فيه: ان المصنع مخصص لانتاج الدواء البشري والحيواني مشيراً أن المصنع افتتح رسمياً عام ١٩٩٦ وباستثمار اردني سوداني. كما قال المهندس محمد عبدالواحد الذي أشرف على تركيب الماكنات على خطوط الانتاج: ان المعدات جرى استيرادها من الولايات المتحدة..

كما اكد د. عبداللطيف عربيات امين عام جبهة العمل الاسلامي أن مصنع الشفاء، هو استثمار للقطاع الخاص السوداني بمشاركة مستثمرين اردنيين وانه لانتاج الأدوية.

ردود الفعل الرسمية في الدول العربية، تبدو فيها الفجيعة اكبر، التي تراوحت بين «الاغماء الطوعي» هرباً من اي تصريح، كما يقول باسل طلوزي في «البلاد»، وبين «التمتمات» التي تشبه الهلوسة.

لقد صمتت الدول العربية ولا زالت على تمادي السياسة الاميركية في حصار العراق وليبيا والسودان، وكانت النتيجة ان هذا الصمت تحول إلى (فتوى للاباحة) اجازت للرجل الابيض ان يفعل ما يحلو له.. لهذا استقبلنا ضربات الصواريخ الاميركية، وكل ما يفعله ...

«هجوم مضاد!»

الله لا يكسبك يا كلينتون .. الله يشل أملك يا نتنياهو .. الله لا يكسبك يا كلينتون .. الله يشل أملك يا سياسي

الله يهد أميركا .. الله يكسر إسرائيل .. الله يهد أميركا .. الله يكسر إسرائيل .. الله يهد أميركا .. الله يكسر إسرائيل

اهتمام اعلامي اردني بالأبعاد الخفية لفضيحة البيت الابيض

كلينتون بين الديمقراطية الاميركية والتحريك اليميني

بعد سبعة اشهر من المراوغة لحماية نفسه وعائلته من عار الفضيحة، كلينتون يعترف بالذنب «اقمت علاقة غير لائقة مع لوينسكي .. والقضية شخصية بحتة واطلب طي الصفحة».

وبعد مرور ٥ سنوات على تلك الواقعة، استخرجت المتدربة السابقة في البيت الابيض «مونيكا» فستانها، ولا تزال اثار التحرش الجنسي بادية عليه من «قبل» وتشمل الاثار بقعة داكنة ترى بالعين المجردة، وهكذا يكون كلينتون، حسب ما يقول يوسف غيشان في «العرب اليوم» اقترف «الردية» ولعب «الحنتش بنتش» مع «لوينسكي».

بغض النظر عن العلاقة التي اقامها كلينتون مع مونيكا من الناحية الاخلاقية، فان ما يهم هو ان الديمقراطية الاميركية لا تغفر للرئيس «كذبه»، فعلى شريط الفيديو الذي سجلت عليه افادة كلينتون في كانون الثاني الماضي، نفى اقامة علاقات جنسية مع مونيكا، ومنذ ذلك التاريخ والتلفزيونات تعيد بث نفيه الذي اكد فيه وهو يشير بسبابته الى الامام «لم اقم علاقات جنسية مع هذه المراة ». وبعد اعترافه يوم الاثنين السابع عشر من آب الماضي، فان المحققين يحققون فيما اذا كان كلينتون ادلى بشهادة زور او حاول حمل اخرين على الكذب بشان علاقة غير شرعية له مع مونيكا، ومتى ما حصل المدعي المستقل (كينيث ستار) على معلومات موثقة، فيمكن ان تشكل ارضية للمطالبة بخلع كلينتون وادانته، حيث ان الاساءات التي تستوجب الادانة تشمل «الخيانة والرشوة، وتصرفات ذات طبيعة خطيرة» حسب ما نص عليه الدستور الاميركي. واعترافات كلينتون، تذكرنا باعتراف الاميرة الراحلة «ديانا» على شاشة التلفزيون، بانها اقامت علاقة جنسية مع مدربها، وعللت ذلك انه بسبب خيانة زوجها لها، فردد البريطانيون مقولة انها مخلصة وامينة حقا!

الن الخطير عند الاميركيين ان يكذب الرئيس، او ان يثبت انه متورط في الضغط على لوينسكي لتقديم شهادة كاذبة.

«في الاردن يكذب بعض الوزراء ولا يحاسبون، وفي الاردن يمارس بعض رؤساء الحكومات الضغط على بعض النواب وبعض الاعيان لتاييد مشاريع قوانينهم ويصل الامر الى حد تقديم الرشاوى بطريقة مقنعة مثل توظيف الاقارب وخطوط الباصات والمزارع من اراضي الدولة، ولا تقدم اي شكوى ولا تحدث فضيحة» حسب قول نضال منصور في «الحدث» الذي اضاف «ان صحفهم وتلفزيوناتهم تتابع الصغيرة والكبيرة وتنشر الغسيل القذر للرئيس ولا تتهم بانها (صحف صفراء) ولا تحال للمحاكم ولا يعتقل الصحفيون .. بل على العكس تزداد حصانة الصحافة ويزداد احترام الشعب لها».

كما يقول المحامي عبد الرزاق ابو العثم في «العرب اليوم» «انها قصة مدهشة، فرئيس اكبر دولة في العالم يخضع لاجراءات قضائية لسبب الممارسة التي تمت بالرضى قبل ٥ سنوات، والصحافة ووسائل الاعلام لا تمل من الحديث عن هذه الواقعة بمنتهى الصراحة والحرية دون ان توصم بمخالفة الاخلاق العامة. مضيفا «هل تملك الصحافة في دول اخرى، ان تتناول اية تحرشات من قبل اصحاب الدولة او المعالي او العطوفة او حتى السعادة وتسلط عليهم الاضواء؟» وطالما الدستور وسطوة القضاء في الديمقراطية الاميركية، لا توفران احدا، بما في ذلك الرئيس الذي ينظر اليه باعتباره مواطنا مؤتمنا على ثقة الشعب. وحسب ما يقول يحيى محمود مدير تحرير «الاسواق»: «الوجه الاخر لقضية العلاقات الجنسية للرئيس الاميركي كلينتون، يوضح اهمية الاليات المؤسسية المفعلة في صيانة الديمقراطية، وامكانية الوصول في مبدا الثواب والعقاب الى مداه الاقصى الذي لا يستثني منه حتى راس السلطة التنفيذية وبلا تاثير يذكر على اداء الدولة الاميركية.

كما يشير الى ذلك صالح القلاب في «العرب اليوم» «ان مثول كلينتون امام القضاء كاي انسان اميركي عادي .. يدل على عظمة المجتمع الذي يعيش فيه، ويدل على ان الديمقراطية اهم من الخبز والماء واهم حتى من اقلام ودفاتر طلبة المدارس». لكن في نظر اخرين، وحسب ما يقول محمود الريماوي في «الراي» انه على القلب الاسيوي والافريقي، فان الامر يبدو اشبه بمشاهد سينمائية يراد للجمهور ان يصدقها كوقائع حقيقية.

وقال خيري منصور في «الدستور» انه «مونديال مونيكا»، بقوله «اميركا مفتونة بمنجزها الديمقراطي حتى الاستعراضي، وملف الفيتات الاميركية يقدم صورة نموذجية عن مسائلة الرئاسة، واخر الفيتات كانت جنسية. بالطبع هناك مقارنات كثيرة يجريها منكوبو العالم الثالث بين ديمقراطية اميركا واتوقراطية بلدانهم». وحسب قول سميح المعايطة في «العرب اليوم» «ما نعيشه في عالمنا العربي من مصائب واخطاء، لم نشاهد اعترافا جادا حقيقيا من احد بانه فعل شيئا يستحق الاعتذار او العقاب، ليس اجمل ولا اسلم من ان تمتلك الدول والمجتمعات اسسها. وتقاليد او اعرافا وقوانين تحفظ للدولة هيبتها وللمواطن حقه وللحرية اسسها.

لكن اعتراف كلينتون بخطيئته الداخلية، هل يدفعه للاعتراف بالخطايا الاميركية في الخارج؟ وحسب قول طارق مصاروة في «الراي» نتمنى ان يوجه الرئيس كلينتون رسالة ثانية يعترف فيها بخطايا وذنوب السياسة الاميركية الخارجية، كما اعترف بخطئه في علاقته مع مونيكا، وفي ذنوبه ازاء ملصبة وزوجته وابنته التي هي الان بعمر مونيكا ايام علاقتها القاتل للرئيس!

وللقضية ابعاد اخرى، حيث تثور الاسئلة، مثل من يقف وراء مونيكا؟ وبالتالي انعكاساتها على السياسة الخارجية الاميركية؟ المسالة لا يمكن ان تظل في الاطار الشخصي، لان الرجل الذي يقف على راس اكبر دولة في العالم، يعني العالم اجمع سلوكه وتصرفاته لا شك ان هنالك خللا في سلوكيات الرئيس الاميركي المصاب بالهوس الجنسي، لكن هذا لا ينفي ان وراء العملية قوى اخرى تسعى للاستفادة من اثارها بشكل او باخر، كما يؤكد كثير من الكتاب والمحللين. وتشير اصابع الاتهام الى اللوبي الصهيوني «الايباك» الذي يملك الة الاعلام وقوة المال ويسيطر على مصالح واسعة في الولايات المتحدة الاميركية، الى جانب وجود اليمين الاميركي المتطرف الذي يقف على يمين «الايباك» ويدعم اليمين الاسرائيلي بشكل مطلق، حيث يطالب اليمين الاميركي بتوجيه ضربة ابادة للعراق، وانكار اي حقوق للشعب الفلسطيني.

من يقف وراء مونيكا، ومن دعمها وادخلها الى البيت الابيض؟ كيف اغوت هذه الفتاة سيد البيت الابيض؟ وكيف اجتازت كل الحواجز الى مكتبه؟ لماذا احتفظت بفستانها الملطخ؟ ولماذا تم تسجيل مكالماتها الهاتفية التي تحدثت فيها عن علاقتها بالرئيس؟ تلك اسئلة طرحها محمد كعوش في «العرب اليوم» قائلا : نعتقد ان الحركة الصهيونية معنية بهذه القضية، يعاونها في ذلك المنظمات اليهودية المتواجدة في الولايات المتحدة، لان اسرائيل قد تكون المستفيد الاول والاخير من نتائج هذا الزلزال الذي ضرب البيت الابيض.

كما كتب راكان المجالي في «الدستور» تحت عنوان «من روزنبرغ الى مونيكا» مذكرا في العام ١٩٥٠ قيام اليهوديين الاميركيين يوليوس روزنبرغ وزوجته بتسليم ضابط المخابرات السوفييتية في القنصلية السوفيتية ملفا يحوي اسرار صنع القنبلة الذرية، فقد كانت الصهيونية تقف وراء الحادثة. ونجد ان حادثة المتدربة السابقة في البيت الابيض اليهودية لوينسكي هي عمل مخطط له ومنظم وترك الكثير من الاثار السياسية العميقة على نسق السياسة الاميركية ومجرياتها في الداخل والخارج وبشكل خاص على منطقتنا.

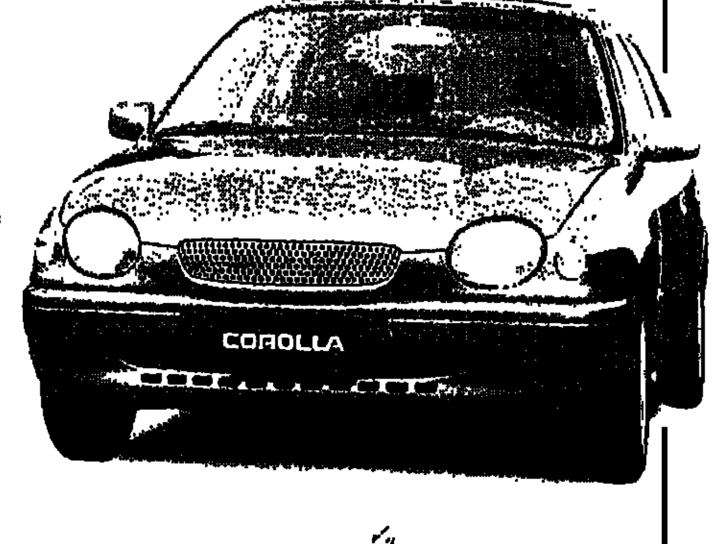
وكما يشير د. جورج الصايغ في «الدستور»: لماذا اثارة القصة على الرئيس الاميركي في الوقت الذي بدات فيه الادارة الاميركية القيام بواجبها لاقرار مسيرة السلام بحسب اتفاق «اوسلو» الملزم لحكومة نتنياهو ايضا .. ونقول يا ناس، هذا هو الاخطبوط الذي حط في ديارنا ويضيف قائلا :نقول للاحزاب الدينية اليهودية التي تقود وتوجه المخطط اليهودي في الارض، انه مكتوب في كتابكم ان عقاب الزانية هو الرجم فهل سوف ترجمون الست الحلوة «مونيكا» ام سوف تنصبون لها تمثالا في ارض الميعاد؟

«البهدلة، ليس حقا ممارساته الجنسية الشخصية» حسب ما يقول د. زيد حمزة في «الراي» بل ما قصده اصحاب المصالح من بهدلة لـ «كلينتون» ووضعه في قفص الاتهام مشلول القوة مسلوب الارادة، واولئك اليمين المتطرف (الكوكلوكس كلان) واتباع بعض الكنائس المتشددة، واليهود الذين لهم المصلحة الاولى في اضعاف الرئيس حتى لا يتجرا على املاء سياسة حكومته على اسرائيل.

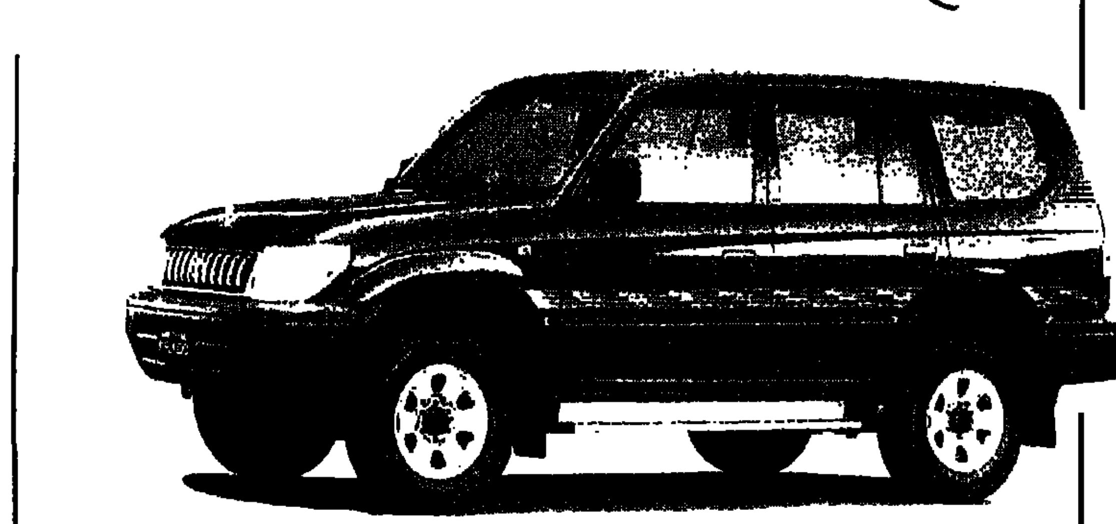
«مغامرات كلينتون الجنسية ادت لنتنياهو حالة من الانفراج» هذا ما كتبه جهاد المومني في «الدستور» مشيرا ان الفضيحة اصبحت قاعدة للتحرك الاميركي في المنطقة .. وسيخسر الرئيس ما لم ينفذ تعليمات نتنياهو، بان يكف عن تشجيع الفلسطينيين ودفع عجلة السلام للامام، وقد الوظيفة التي تقوم بها اليهودية اولبرايت، وتدمير الاسلحة العراقية وابقاء الحصار وهو امر يتكفل به كوهين وزير الدفاع وهو يهودي ايضا.

الصحافة الاسرائيلية تعاملت مع الفضيحة باهتمام بالغ، حيث ان «يديعوت احرونوت» و«معاريف» خصصتا نصف صفحاتهما لامر الرئيس، مقالات وصور وتعليقات، بالاضافة الى موفدين خاصين الى واشنطن يعملون دون توقف فقد نشرت «يديعوت» في صدر صفحتها الاولى «الاعتراف، الاعتذارات، الخجل، السحر، الاكاذيب: رئيس في ازمة».

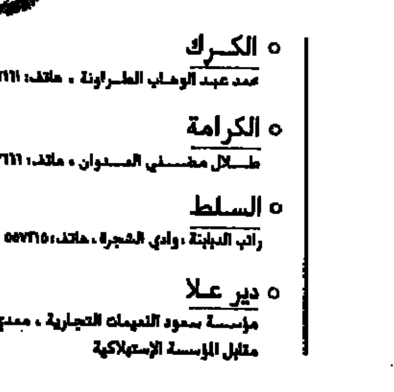
اما «معاريف» فركزت على الزوجة المهانة «هيلاري» مجروحة، الا انها تدعم [illegible] الصحيفة في افتتاحيتها «مفتاح مصير كلينتون في يد هيلاري»، وبدورهما [illegible] التلفزيون والاذاعة الاسرائيلية [illegible] بالبث مباشرة ومن دون توقف [illegible] الاميركية واشنطن.





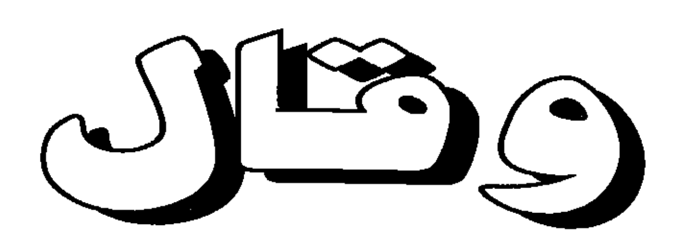


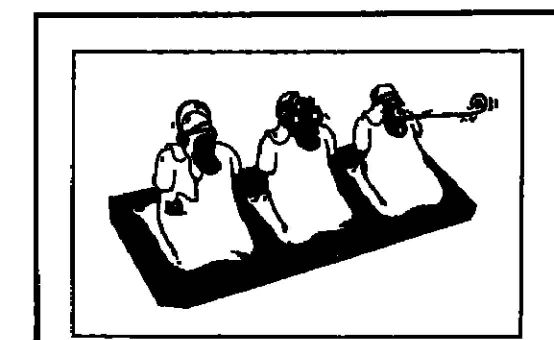












امين عمان الجديد: الصحافة والثقافة والإعلام

فوجئت الاوساط الاعلامية باستقالة امين عمان الكبرى د. ممدوح العبادي وذلك في اليوم التالي لتشكيل حكومة د. فايز الطراونة، برغم ان المراقبين لم يربطوا بين استقالة العبادي واعلان الحكومة الجديدة.

ومن المعلوم ان امانة عمان تشكل مصدرا مهما لاعلانات الصحف، وسبق ان نشبت خلافات بين امين عمان السابق وبعض الصحف حول توزيع اعلانات الامانة، علما بان د. العبادي كان يوصف بانه صديق للصحف والصحفيين. ولقد لوحظ ان المهندس الحديد استقبل رؤساء تحرير الصحف، في الايام الاولى لتقلده منصبه، وذلك مع جموع المهنئين التي توافدت على مبنى الامانة في راس العين. كما لوحظ العدد الوافر من اعلانات التهنئة التي نشرتها الصحف والتي فاقت في عددها وحجمها اعلانات التهنئة لبعض الوزراء الجدد. ويتساءل الصحفيون عن طبيعة العلاقة التي سوف ينسجها الامين الجديد معهم.

من جهة ثانية، استقبل المهندس الحديد، وفدا من رابطة الكتّاب برئاسة فخري قعوار، كما توجه الى القاهرة وفد من الدائرة الثقافية للامانة برئاسة مديرها عبد الله رضوان وذلك للمشاركة في مهرجان القاهرة للمسرح التجريبي بمسرحية «ذاكرة صناديق ثلاثة» التي انتجتها امانة عمان بالتعاون مع وزارة الثقافة، مما يثير الامل بان تواصل امانة عمان في عهد امينها الجديد، اهتمامها بالجانب الثقافي للعاصمة.

شبيلات يكتب الى «البلاد» من السجن ويرد على الازايدة

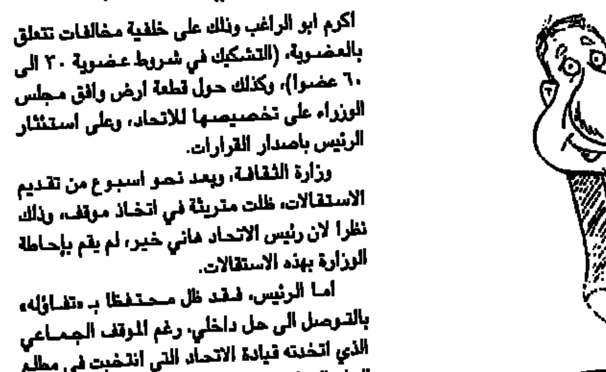
وصف رئيس لجنة الحريات في مجلس النواب محمد الازايدة، المهندس المعتقل ليث شبيلات بانه نقيب للمهندسين وليس نقيبا للسجناء.

جاء هذا التعليق ردا على هجوم شنه شبيلات من خلف قضبان سجن سواقه، على شهادة الكاتب الازايدة، حول اوضاع السجناء، ووصف شبيلات هذه الشهادة بانها مضحكة مبكية. وكان الازايدة قام بزيارات عدة لمراكز الاصلاح للاطلاع على اوضاع السجناء فيها.

وقد نشرت «البلاد» الاسبوعية في عددها ليوم ٢ ايلول الجاري، نص رسالة بعث بها شبيلات من سجنه ردا على الازايدة وتناولت الرسالة امورا تتعلق بالزيارات والطعام والاكتظاظ والفراش واختلاط السجناء، والتعرض للضرب.

ويذكر ان رسائل عدة نشرت لشبيلات، في البريد الالكتروني عبر الانترنت.

قيادة اتحاد الكتّاب الاردنيين استقالت .. وبقي الرئيس في منصبه

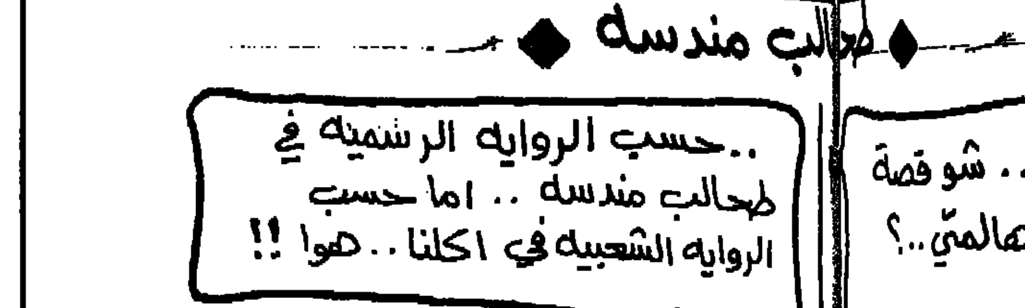


تقدم سبعة من اصل تسعة من اعضاء الهيئة الادارية لاتحاد الكتّاب والادباء الاردنيين باستقالاتهم تباعا من قيادة الاتحاد، وهم: مصطفى خريسات، احمد جبر، د. فيصل الزعبي، د. رناد الخطيب، نادية العالول، د. محمود قطام، اكرم ابو الراغب وذلك على خلفية مخالفات تتعلق بالعضوية، (التشكيك في شروط عضوية ٣٠ الى ٦٠ عضوا)، وكذلك حول قطعة ارض وافق مجلس الوزراء على تخصيصها للاتحاد، وعلى استئثار الرئيس باصدار القرارات.

وزارة الثقافة، وبعد نحو اسبوع من تقديم الاستقالات، ظلت متريثة في اتخاذ موقف، وذلك نظرا لان رئيس الاتحاد هاني خير، لم يقم بإحاطة الوزارة بهذه الاستقالات.

اما الرئيس، فقد ظل محتفظا بـ «تفاؤله» بالتوصل الى حل داخلي، رغم الموقف الجماعي الذي اتخذته قيادة الاتحاد التي انتخبت في مطلع العام الجاري، مما اثار تساؤلا حول اقناع وزارة الثقافة حتى الان، عن اداء واجبها وذلك امام الفراغ في قيادة الاتحاد.

في ما اعتبر رئيس رابطة الكتاب فخري قعوار «ان وجود تجمع للادباء والكتاب يدخل في باب لزوم مالا يلزم لزومه» حيث تعتبر الرابطة منافساً قوياً للاتحاد ناهيك ان الاتحاد ولد في ظروف غير طبيعية، واحوال غير شرعية، وتلبية لرغبة نشأت في ظل حل رابطة الكتاب بموجب قرار الحاكم العسكري العام.



هل يسمح بعرض فيلم «عبد الناصر» بعد اجازته من وزير الاعلام؟

واجه فيلم «عبد الناصر» للمنتج السوري انور قوادري، عدة عقبات في الاردن، وذلك بعد ان عمدت دائرة المصنفات التابعة لدائرة المطبوعات والنشر لمنع عرضه في دور السينما لاسباب سياسية.

وقد وصل المخرج قوادري الى عمان لهذا الغرض، وابدى استعداده لحذف لقطات قليلة تستغرق بضع دقائق، وذلك لضمان عرضه في دور السينما الاردنية. وفي حديث مع عدد من الصحفيين اوضح القوادري انه حظي بلقاء جلالة الملك، واستمع الى ملاحظات جلالته على موضوع الفيلم، وهو ما أخذ في الاعتبار لدى انتاجه.

ومع اعتراض دائرة المصنفات، وبعد لقاء وزير الاعلام ناصر جوده مع منتج الفيلم، [illegible] الوزير قراره بالموافقة على عرض الفيلم، الا ان موزع الفيلم في الاردن محمد الذيب اعلن (الدستور [illegible] ايلول) ان عرض الفيلم ما زال يواجه معوقات امام عرضه في دور السينما الاردنية مشيرا الى ان قرار وزير الاعلام بإجازة الفيلم لم يأخذ مجراه على صعيد الاجراءات الخاصة بدائرة المطبوعات [illegible] يقوم كل يوم بمراجعة الدائرة للحصول على الفيلم، لكنه يواجه بان الامور المتعلقة بالفيلم لم تنته بعد.

والسؤال الان: ما اذا كانت العروض السينمائية سوف تواجه ما تواجهه الصحافة في ظل قانون المطبوعات الجديد.

مزاد رئيس الجامعة الأردنية

انشغل اكاديميون وسياسيون اردنيون بمنصب رئيس الجامعة الاردنية وبدأت فئات مختلفة «اوكازيون» ترشيح الاسماء، ودوّامة التنبؤ بالرئيس الجديد ومواصفاته. فبعد ظهور اسم د. محمد حمدان كمرشح لرئاسة الجامعة الأردنية، ظهر مقال مطوّل للدكتور عبدالله عويدات («الراي» ٣٠/٨) يحدد فيه مواصفات الرئيس المنتظر. فالرئيس الجديد ينبغي أن يتمتع بمزايا لا توجد في غيره، ويقول د. عويدات .. أن يكون الرئيس مجرباً كعضو هيئة تدريس وصاحب رؤيا شمولية ومبدع ومشجع للإبداع وصاحب قدرة على اتخاذ القرار الصحيح والمدروس وان يكون قائداً وليس موظفاً ومثقفاً ثقافة وطنية رفيعة وثقافة علمية واسعة، ومرناً ومتفتح الذهن وله قدرة على رسم السياسات وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها، وله قدرة فائقة على رسم علاقات جيدة مع غالبية مؤسسات البلاد في القطاعين العام والخاص للاستفادة منها وإفادتها وأن يملك رؤيا واضحة في ذهنه لصورة الجامعة المستقبلية.

شاركت الصحافة تلك الفئات مهمة البحث عن صاحب هذه المواصفات. فما أن يهمس رئيس وزراء حالي او سابق باسم مرشح في مجلس من المجالس، حتى تلتقط الصحافة الموضوع والترويج له حسب مبدأ «الطنطنة» فالترشيح من خلال المجالس اصبح – حسب د. عبدالله عويدات – من تقاليد حياتنا السياسية والعامة.

بقي القول ان منصب رئيس الجامعة سياسي بالدرجة الاولى، وأكاديمي من الدرجة الثانية، ولكن غالباً ما يتم تعيين رؤساء الجامعات محاباة لمتنفذ او نكاية بآخر او حلاً لمشكلة فرد، او تمثيلاً لفئة ملأ صوتها بالاحتجاج، أو اصطفاء لاكاديمي مطيع لرئيسه السابق.

تحية متأخرة وواجبة للمعلنين في «المشرق الاعلامي»

حظيت «المشرق الاعلامي» منذ صدورها قبل عام، بدعم اعلاني موصول ومشكور، من طرف عدد من المؤسسات والشركات الوطنية، مما مكّن هذه الصحيفة من مواصلة الصدور، وتغطية بعض اعباء كلفتها.

وقد فاتنا في افتتاحية العدد الماضي من «المشرق الاعلامي» توجيه التحية للاخوة السادة المعلنين، على مساندتهم المخلصة لهذه المطبوعة الاعلامية المتخصصة، مما يجعلنا نوجه التحية مضاعفة في هذا العدد، لكل من اسهم في دعم مسيرة «المشرق الاعلامي» وفي مقدمتهم المؤسسات الوطنية التي اثبتت اهتمامها بوسائل الاعلام والاتصال كإحدى اهم ركائز حضارة العصر والمعرفة.

نحو اصدار يومية جديدة بالانجليزية!

تتردد انباء في الوسط الصحفي، عن اعتزام الدكتور رياض الحروب، رئيس مجلس ادارة «العرب اليوم» اصدار صحيفة يومية باللغة الانجليزية باسم «العرب ديلي» لتكون ثاني صحيفة يومية بالانجليزية، بعد «جوردن تايمز».

فيما ذكرت انباء اخرى، ان الصحيفة الجديدة سوف تصدر عن شركة مستقلة، وان د. الحروب هو احد عدة مساهمين فيها.

«أبو محجوب» إلى «الرأي» مجدداً

لم يستمر غياب عماد حجاج عن «الراي» اكثر من اسبوع، فعاد إليها واصفاً إياها بالحضن الدافىء.

«الراي» بطبيعة الحال احتفت بعودته ونشرت ذلك على صفحتها الأولى، فيما أبدت «العرب اليوم» غضبها، إذ اعادت نشر اول كاريكاتير رسمه فيها وأرفقته بتعليق يقول: كنا نظن ان البعض يهتم برفع سقفه اكثر من اهتمامه برفع سعره.

اما «الراي» فقد شارك العديد من كتابها بإبداء ارتياحهم لعودته، فكتب محمود الريماوي في ٨/٨ «ان حجاج اكتشف ان طعم الحرية في بيته "الراي"، مختلف وأكثر عذوبة حتى لو تخلل ذلك المذاق احياناً ما هو مالح او لاذع» فيما كتب أحمد المصلح في ٨/٩ مرحباً بعودة حجاج واصفاً غيابه بانه "نزوة شبابية". كما كتب محمود الشلبي في ٨/١١ انه منذ رحيل رباح الصغير رسام «الراي» السابق، لم يخلفه سوى حجاج، ووصف غياب حجاج القصير بانه احدث فراغاً في مناخ مزدحم بالاحداث.

وإضافة لاحتفاء كتاب جريدة «الراي» فقد شاركت جريدة «الاسواق» ابرازها للخبر، إذ نشرته على صفحتها الاولى.

«الميثاق» مرة في الشهر

ابتداء من شهر ايلول الحالي تتحول جريدة «الميثاق» من اسبوعية إلى شهرية. وتقول الصحيفة في تفسيرها لذلك القرار انه يأتي استجابة لضغط المصاعب المالية الناجم عن الحصار الاعلاني والتوزيعي، وهي إذ تبدي اسفها لذلك فإنها تضيف بانها ينبغي أن تكون يومية لا اسبوعية

اما مدير تحرير «الميثاق» فقد كتب عن ذلك القرار مقالاً بعنوان «سنعود ولكن مع الاردن» يعزو فيه هذا التراجع إلى رفض الصحيفة الانجرار وراء ما يسميه النهج السائد في الصحف. ويضيف ان موقف الصحيفة المبدئي هو السبب الذي اوقعها في ضائقة مالية، ادت إلى قرار التحول إلى شهرية.

دورة لغة انجليزية لمحرري «الرأي»

من المقرر ان تبدأ في مبنى «الراي» يوم الاحد ٦ ايلول الجاري دورة للغة الانجليزية – مصطلحات الاعلام – ويشارك فيها ثلاثون من اعضاء أسرة التحرير. وتشكل هذه الخطوة اسهاما اوليا في مشاريع تدريب وتطوير قدرات العاملين في الصحيفة. وتستمر الدورة لمدة خمسة اسابيع بواقع ست ساعات اسبوعيا.

خلاف حول خليفة

كان مارسيل خليفه، المطرب اللبناني ضيفاً للمرة الثالثة على مهرجان جرش هذا العام، واثر قيام ثلاث شخصيات اسلامية بمهاجمة المهرجان ككل ومارسيل خليفة بالذات بسبب كلمات بعض اغانيه، كتب الصحفي ابراهيم جابر في «العرب اليوم» مقالاً انتقد فيه موقف هذه الشخصيات.

لكن جريدة «اخبار الأسبوع» نشرت نصاً قصيراً بعنوان «بئس الكاتب والكتابة» هاجمت فيه ابراهيم جابر واقدامه على انتقاد هذه الشخصيات. فما كان من ابراهيم جابر الا ان أعاد نشر ما نشرته جريدة «اخبار الاسبوع»، قائلاً بتهكم انه يقوم بذلك تعميماً للفائدة التي وردت في جريدة اسبوعية واضاف ساخراً «انه يعتبر ما جاء في تلك الجريدة نموذجاً في الاخلاق المهنية بين الصحفيين».

القيظ ألحق أضراراً بالسياحة والزراعة

الأجواء الاعلامية لم تكن أقل سخونة من الطقس في آب

وصلت درجة الحرارة في الأردن يوم ٨/٩ في منطقتي دير علا ووادي الريان (٤٦,١)م (درجة مئوية) وهي أعلى نسبة تسجل في البلاد من ٧٥ عاماً (من ١٩٢٣).

ويربط محللون ارتفاع درجات الحرارة، بارتفاع درجة حرارة الأرض التي باتت مقلقة، وبدأ علماء البيئة يدقون ناقوس الخطر إثر هذا التطوّر على كوكبنا، وانشغل علماء الفضاء في رصد هذه الظاهرة.

صيف هذا العام كان حاراً جداً وزاد الاوضاع سوءاً أزمة المياه (تلوثها)، فانصرف الناس إلى عزلتهم، وانطلقت النكات مدوية، ومنها التي تتحدث عن رائحة الناس في المناطق الغربية من عمّان بعد ان كثرت الاقاويل عن قذارة المياه القادمة من «زي»

لقد اجبر الطقس الناس على الانزواء، ولكنه لم يدفعهم إلى الالتصاق وفي تحليل سوسيولوجي، اكدّ أحد الأكاديميين بأن الاحتكاك (الحب) قل بين الأزواج، أثناء موجة الحر الحارقة، وطرأ ارتفاع في منسوب العنف، وزادت الجريمة

إعلاميون من الصحافة المحلية، رصدوا تغيّرات اخرى على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرات اخرى لحرارة الطقس في الأردن فقد أدّت درجات الحرارة المرتفعة إلى رواج بيع المياه، وانتعاش تجارة الكيفات في حين تضرر قطاع السياحة. فالغت بعض المكاتب السياحية الحجوزات لكثير من السيّاح الراغبين بزيارة الأردن. وكان لأزمة المياه اثرها المشابه كما خففت بعض الطائرات حمولتها من البضائع، وازداد المصابون بضربات الشمس والاجهاد والانهاك الحراري

ومن جانب آخر، ادت الموجة الحارة التي اجتاحت الأردن في الأسابيع الماضية إلى نفوق الآلاف من طيور الدواجن المربّاة في المزارع، وحسب ما ذكر عبدالكريم الصانع (رئيس جمعية مربي الدواجن)، فإن ارتفاع درجة حرارة الطقس ادّى إلى نفوق اكثر من ٢٠٪ من دواجن المزارع مما انعكس على اسعار الدواجن في الأسواق الأردنية التي شهدت ارتفاعاً

وانشغلت الصحافة الأردنية، ووسائل الاعلام المرئية والمسموعة بموجة الحر، وعكست درجات الحرارة نفسها على مضمون وسائل الاعلام الذي جاء خفيفاً نوعاً ما بالرغم من شح البرامج الثقافية والترفيهية.

ولكن الاعلام المقروء اهتم بمعالجة ذيول موجة الحر غير المتوقعة هذا العام فاوردت معظم الصحف تقريباً، وضمن حملة إعلامية صحيّة وتثقيفية نصائح وتعليمات أجهزة الدفاع المدني التي طالبت بمراقبة الأطفال والشباب والحد من حركتهم خارج المنازل (وهذا الأمر عزز بدوره الانطوائية وانحسار نسبي للعلاقات ما بين الأشخاص) وكذلك ارتداء الألبسة الواقية كالخوذ والقبعات (مع العلم ان استخدام القبعات لم يندرج بعد في سلوكيات الأفراد صيفاً) وعدم رمي أعقاب السجائر جزافاً (هذه العادة الرديئة عند الكثيرين) وعدم رمي العلب الفارغة والزجاجات من نوافذ الحافلات (ومن اين يسترزق جامعو العلب الفارغة يا ترى!!) الخ...

كما دعت وزارة الصحة من جانبها إلى تغطية الراس وارتداء الملابس الخفيفة (ماذا نقول للسيدات اللواتي يلبسن الماكسي والخمار والجلابيب!) والإكثار من شرب السوائل والأملاح (كيف والمياه ملوثة؟!) والاستحمام حفاظاً على نظافة البشرة (بمياه فيها فطريات؟!) والابتعاد عن تناول الوجبات الدسمة (وهل يرضي هذا الاجراء المنسفيون – محبو المناسف؟!).

وتضررت المحاصيل الزراعية في الاغوار نتيجة لموجة الحر الأخيرة واظهرت التقارير التي اعدتها اللجنة المكلفة بحصر الاضرار بالمحاصيل الزراعية ان اضراراً طفيفة قد لحقت بمحصول الموز (١٦ الف دونم مساحة محصول الموز في الشونه الجنوبية) حيث «ادى هبوب الرياح الساخنة إلى حرق حواف الاوراق خاصة في المزارع التي هي بعمر سنة إلى سنتين» .. كما لحقت الاضرار بمزارع الحمضيات، فاضرت بالثمار المواجهة لأشعة الشمس.

يبدو، على كل حال، ان "ازمة" الطقس في الأردن ليست بمعزل عن ازمة الطقس في العالم. ففي قبرص مثلاً مات ما يقارب الـ ٥٦ شخصاً، وتم علاج ٢٥٠٠ شخص في المستشفيات من اضرار الحر. لكن عندنا – وحسب ما جاء في وسائل الاعلام – لم يمت سوى شخص واحد، وقليل من اصابهم إجهاد او إنهاك او حتى ضربة شمس!!

بلادنا تميزت عن غيرها من دول الإقليم بظاهرتين لا ثالث لهما: مشروع قانون المطبوعات سيء الذكر والسمعة الذي زاد من حرارة الاعلام ورفع من ضغط الاعلاميين وأصحاب الصحف الأسبوعية، وازمة المياه الملوثة التي زادت من عطش الناس.

اللهم لا حسد. لا يحسدنا احد على قانون المطبوعات الذي شدّد من الرقابة المسبقة على المطبوعات وزاد من المحظورات والعقوبات كما لا يحسدنا احد على وسخ مياهنا. ولا يحسدنا احد ايضاً – حتى الناس في اسكندنافيا والمحيط المتجمد الشمالي – على حرارة الطقس لدينا، التي ادت إلى نفوق دجاجنا.

علماء الأرصاد الجوية وعلماء الفضاء ينذرون بصيف اشد حرارة في عام ١٩٩٩، ويقول (ريتشارد كراوثر) عالم الفضاء البريطاني انه سيكون اكثر سخونة من صيف هذا العام.

إذا صدقت تنبؤات العلماء بخصوص الطقس في العام المقبل ماذا نصنع؟! هل نرحل إلى الشمال وفقاً لرواية الطيب صالح «موسم الهجرة إلى الشمال» ام نترك انفسنا عرضة للشواء؟! كل ما نتمناه إذا لم يقدر لنا الرحيل، أن تكون مياهنا انظف وان يكون لدينا قانون مطبوعات يرفع سيف الرقابة الذي اصبح حاجباً عنا اللهيب!

في اخر سيرة ذاتية له

نجيب محفوظ يكشف عن ادق خصوصياته ولا يغفر لعبد الناصر تنكيله بـ «الوفد»

صلاح نصراوي

الروائي المصري المعروف نجيب محفوظ واجه المتاعب في البداية عندما ايد السلام مع اسرائيل، وبعدئذ، اعلن اسلاميون ان الاديب الحائز على جائزة نوبل مرتد، وتعرض بعدها لمحاولة اغتيال فاشلة.

والان يثير محفوظ ٨٦ سنة، ضجة اكبر، كما يثير السخط في اوساط مصرية لانتقاده الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر

ففي سيرة ذاتية جديدة، يقول محفوظ ان عبد الناصر كان ديكتاتورا جلب لمصر كارثة اجتماعية واقتصادية والاسوأ من ذلك انه لم يعطها الديمقراطية

وكتب محفوظ «كان اكبر انتصار لعبد الناصر، تاميم قناة السويس، وهو انتصارنا بوسائل الاعلام والدعاية».

واضاف: "وعلى الصعيد العسكري انهزمنا في حرب ١٩٥٦ التي اعقبت التاميم عندما غزت بريطانيا وفرنسا واسرائيل مصر وعلى الصعيد السياسي كانت خسارة كبيرة لانها وضعت مصر في مواجهة مباشرة مع القوى العظمى".

لقد اثار الانتقاد الصريح عاصفة، لكنه اثار جدلا ايضا

ومنذ نشر «نجيب محفوظ صفحات من مذكراته» في حزيران الماضي اخذت صحف القاهرة تنشر انتقادات لاذعة شبه يومية لمحفوظ، او ثناء على وجهات نظره النقدية وصراحته

ونوقشت افكاره في ابرز صحيفة في العالم العربي «الحياة» التي تصدر في لندن، وعلى قناة الجزيرة، التي تشاهد في كل انحاء المنطقة

وما كشفه محفوظ من امور شخصية اثار الصدمة ايضا، فقد اعترف بانه كان يتعاطى الحشيش ويمارس الجنس خارج الحياة الزوجية وهو امر لم يكن متوقعا من رجل يلقى الاحترام كفرعون ادبي في دولة محافظة مثل مصر.

ومن المثير للاهتمام ان هذا السلوك يشبه سلوك شيخ جليل من اسرة تجارية قاهرية قديمة، تظهر ثرواته في اشهر عمل ادبي لمحفوظ، الروايات الثلاث «الثلاثية القاهرة» التي نشرت عامي ٥٦ و ١٩٥٧ . ففي هذه الروايات يلتزم الاب بالاخلاق الاجتماعية المحافظة في البيت، بينما يتناول الكحول ويتعاطى الحشيش ويذهب الى بيوت الغانيات.

لكن اقسى ردة فعل كانت ازاء قول محفوظ ان التقدم الاجتماعي والاقتصادي المنسوب فضله لعبد الناصر ليس سوى خرافة.

يقول النقاد ان محفوظ وهو مؤيد تاريخي لحزب الوفد الليبرالي، يقوم بتصفية الحسابات لان اطاحة عبد الناصر بالملكية في عام ١٩٥٢ قد اطاحت ايضا بحكومة وفدية ودفعت الحزب الى النفي السياسي.

ويتساءل النقاد لماذا انتظر محفوظ طويلا جدا، ليهاجم الزعيم المصري الذي توفي عام ١٩٧٠؟.

الروائي المصري صنع الله ابراهيم كتب في اسبوعية قاهرية يقول: لقد كان يقال دائما ان محفوظ منافق للحكام، وقد كشف الكتاب ذلك فعلا .. والدليل انه لم يقل ان عبد الناصر كان ديكتاتورا الا بعد موته.

يقول محفوظ في كتابه انه في البداية عايش مشاعر مختلطة ازاء انقلاب عبد الناصر العسكري الذي يسميه المصريون بثورة عام ١٩٥٢ «الحب والتأييد» لكن الغضب ازاء معاملة الوفد.

وختم محفوظ بالقول ان سقوط الوفد كان مؤشرا على «تنكر عبد الناصر للديمقراطية وانتهاجه الحكم الفردي» وان سياسات الرئيس الاجتماعية التي امتدحت كثيرا كانت كارثة.

في مقابلة نادرة مع وكالة انباء غربية، قال محفوظ لوكالة اسوشييتد برس ان وعد عبد الناصر بحرية التعليم قد قذف «خريجين بشهادة في الجهل» لان مصر لم تكن تملك الموارد لتعليم ملايين الطلاب.

وقال محفوظ ان تحويل الحكومة المزارع الى الفلاحين اثبت انه كارثة فسخت الاراضي الزراعية في مصر الى قطع صغيرة غير مربحة، وبددت امكانياتها الزراعية.

وقال هو يجلس على مقعد في مقهى على النيل: «لدينا هذه الاراضي الواسعة والنهر العظيم لكننا لا نستطيع ان نطعم انفسنا».

رغم الغضب ازاء كتابه فقد ادعى محفوظ انه لم يكشف شيئا لا يعرفه معظم المصريين.

وقال «كانت هذه احداثا عشناها جميعا، وسواء كانت صحيحة او مغلوطة فانها الان تاريخ ينبغي ان نتعلم منه»

ان محفوظ الذي كتب ٣٤ رواية والذي فازت حكاياته بجائزة نوبل للاداب في عام ١٩٨٨، شخص اعتاد على اثارة الجدل.

ان تأييده لمعاهدة السلام بين مصر واسرائيل عام ١٩٧٩ قد لقي الازدراء من معظم المثقفين العرب، كما ان روايته «اولاد حارتنا» قد اغضبت بعض الاسلاميين الذين قالوا انها انتهكت حظر الاسلام لتصوير الرسول والشخصيات الاسلامية الاخرى

الشيخ عمر عبد الرحمن، رجل الدين المصري السجين في الولايات المتحدة لاتهامه بتدبير خطة عام ١٩٩٣ لنسف معالم في نيويورك، طالب بموت محفوظ بسبب الكتاب، وفي عام ١٩٩٤ حاول اشخاص يحملون السكاكين قتل الروائي خارج بيته، وقد اصيب بجراح شديدة في العنق والذراع الايمن.

ولان محفوظ يكتب اعماله بخط يده فانه ما يزال يعاني من المتاعب في العمل، فقد جاءت سيرة حياته حصيلة خمسين ساعة سجلها بصوته

وحتى بعض من انتقدوا هجوم محفوظ على عبد الناصر فانهم يعربون عن الاعجاب بصراحته.

قال صلاح فضل، استاذ النقد الادبي في جامعة القاهرة، علينا ان نشكر محفوظ على اعترافاته لانه يعلمنا كيف نصبح اكثر جراة واكثر صدقا مع انفسنا.

لكن الكاتب عادل حموده يشك في ان تتقبل المحافظة ما كشفه وبخاصة زياراته للبيوت سيئة السمعة وتعاطي الحشيش

ويقول حموده يظل السؤال «هل نحن مستعدون لان نرى انفسنا عراة امام اعيننا».

التلفزيون .. الثقافة المحيّرة

عدنان مدانات

فاقم انتشار البث التلفزيوني عبر الاقمار الصناعية، بداية، من ازمة حكومات عديدة في العالم، وبخاصة منها تلك التي تعتاش على الرقابة الصارمة واخفاء المعلومات عن شعوبها. وفي العالم العربي، وبعد ان قررت حكوماته اللحاق بركب العالم المتحضر في هذا المجال واطلاق القمر الصناعي «عربسات» الاول، ادى الخوف من البث التلفزيوني الى تاخير اطلاق القمر الصناعي لسنوات عديدة، تم خلالها هدر الاموال، بهدف اعادة برمجة القمر بحيث تقتصر وظيفته على الاتصالات ويستثنى البث التلفزيوني منها. فيما بعد تم الوصول الى مساومة تقضي بان لا يبث الا البرامج الرسمية وان لا يتم الاستقبال الا من خلال المحطات الرسمية المحلية.

ولكن الزمن اثبت انه لا بد مما ليس منه بد وهكذا احتلت خدمة البث التلفزيوني عبر الاقمار الصناعية العربية فضاءها الطبيعي. وحصل من ثم تبدل في المواقف: قبلت الحكومات بالامر الواقع وبهذا القت الكرة في ملعب شعوبها. وبدورها تلقفت الشعوب الكرة وسعدت بامتلاكها. وكتعبير عن هذا الوفاق الوطني مضت الحكومات قدما وخطت خطوات ابعد، اذ سمحت للشعوب بتركيب الاطباق اللاقطة، كنتيجة طبيعية لامتلاك الحكومات محطاتها الفضائية الخاصة بها وكاعتراف بالامر الواقع بعد ان امتلك العامة الاطباق اللاقطة بشكل غير قانوني ونشروها فوق اسطح منازلهم.

آنئذ نشأ الجدال الشعبي العام متمحورا حول ثنائية مفيد/مضر، دون ان يؤثر هذا الجدال عمليا في الامر الواقع او ان يعطل مسيرة التاريخ. واتضح ان الامر محسوم، غير ان حسم الجدال لا ينفي ان ثمة مشكلة حقيقية في الامر، مشكلة تخص الافراد، كما تشمل المجتمع، مشكلة تضع الافراد والجماعات امام تحد ثقافي معلن، وتجعلهم في حيرة ثقافية من امرهم.

يجلس الفرد وحيدا امام شاشة التلفزيون، هو والشاشة، احدهما في مواجهة الاخر، ثمة وسيط في هذه العلاقة، وسيط له ازرار تضغطها الاصابع وتحركها، بشكل خفي، الرغبة بملاحقة خيارات العرض المتنوعة. والخيارات، في نهاية المطاف، هي رسائل موجهة للمشاهد، تنهال عليه بموافقته الالزامية. رسائل هي خطاب ثقافي اعلامي ترفيهي مرسل الى العقول والعواطف والغرائز. وهو خطاب محير، يرى المشاهد الفرد الشيء ونقيضه: الصدق والكذب، الشر والخير، الطهارة والنجس، الحب العذري والجنس الاباحي، يرى ما يتوافق مع اخلاقه وما يتنافى معها. هي رسائل تخترق عقله وبنيته النفسية ومفاهيمه الاخلاقية، وفي كل الاتجاهات تأثير ذلك سيتبين لاحقا، ولن نعرفه الان على نحو مؤكد. لكن ما يحصل حاليا هو مقدمات وتأسيس

> تشكل الهوائيات والصحون اللاقطة فضاء خاصا بها، فضاء واسعا جدا له وجوده المادي الملموس والعياني، ووجوده المعنوي المؤثر، غير ان ثمة مفارقة في الامر. ذلك ان هذا الفضاء الواسع، في حقيقة الامر وفي الواقع الحياتي، يتقلص الى درجة يصبح بالامكان عندها ان نقول مجازا انه ينحصر داخل قوقعة

في خلوة المرء الفرد امام الشاشة وضع خاص من نوعه. لا احد يراه. لا احد يرى ما يرى وضع سري حميم ثمة عزلة تقدم له تبريرا يسكت ضميره أو يهدىء من غلوائه. امام الاخرين سيكون تصرفه مختلفا. لكنه الان وحده

عملية المشاهدة الفردية ليست هي القاعدة دائما. فالدائرة تتوسع قليلا لتشمل العائلة هنا يختلف الوضع ويتطلب الامر حلا اجتماعيا جاهزا، اذ يسمح للاطفال بمراقبة اشياء ويمنعون عن اخرى. برمجة البث نفسها تساعد على ذلك، فالعروض المبكرة تختلف في عنونتها عن المتاخرة.

انها حلول انية لن تصمد طويلا امام التراكم. والتراكم مرعب في سرعته وسعته وكثافته، بسبب طبيعة التقنيات التلفزيونية التي تسمح للمشاهد ان يتنقل بين المحطات ذهابا وايابا دون ان يفوته شيء.

لم يحدث في تاريخ فنون العرض البصرية مثل هذا. لم يحدث ان وجد الانسان نفسه امام هذا الزخم من الرسائل المتنوعة والمتناقضة والمحيرة، وامام تواطؤ غير معلن في معظم الاحيان، يؤدي به الى القبول، ولو السلبي، بالوضع.

والحال هكذا، ثمة تأثيرات سلبية محتملة: ازدواج الشخصية على مستوى الافراد، وانقسام الاسرة الى افراد متنافين، وانقسام المجتمع الى جماعات، وتشوش الاذهان امام اسئلة التقاليد والبدع، الاصالة والحداثة، التمسك بالتراث والتنمية الثقافية

ثمة زاوية اخرى، يمكن النظر من خلالها الى الهوائيات والصحون اللاقطة. فهي اشكال دالة على حجم انتشار البث التلفزيوني وسيطرته على الفضاء، سواء الفضاء الارضي، عبر اجهزة البث ومحطات تقوية البث واجهزة الاستقبال، او الفضاء الخارجي، عبر الاقمار الصناعية الخاصة بالبث التلفزيون تؤشر هذه الهوائيات ايضا على الحجم الواسع للعلاقة ما بين البث التلفزيوني وسكان المعمورة، بما ينتج عن هذه العلاقة من تأثير واسع على الراي العام فكريا ونفسيا وسلوكيا

تشكل الهوائيات والصحون اللاقطة فضاء خاصا بها، فضاء واسعا جدا له وجوده المادي الملموس والعياني، ووجوده المعنوي المؤثر. غير ان ثمة مفارقة في الامر ذلك ان هذا الفضاء الواسع، في حقيقة الامر وفي الواقع الحياتي، يتقلص الى درجة يصبح بالامكان عندها ان نقول مجازا انه ينحصر داخل قوقعة، او على نحو اكثر تحديدا، انه يحصر الناس داخل قوقعة، هي فضاء الغرفة، غرفة الجلوس في المنزل المغلق الابواب

وهكذا نجد انفسنا امام عملية معاكسة. فالتلفزيون .. كنظام متكامل، نظام من التقنيات ووسائل الاتصال والخطاب الموجه للراي العام في العالم، نظام له فضاؤه الواسع بلا حدود، يلغي فضاء العلاقات الاجتماعية بين الناس ويحول المجتمع الى جماعات منعزلة منقلصة منطوية ومتقوقعة على نفسها. ويقضي على تقاليد المشاركة الجماعية في استقبال الخطاب الثقافي او الفني او الاعلامي. وهكذا يصبح سوق عكاظ الشعري في طي التاريخ وتبقى المدرجات الرومانية شاهدة على حضارة انتهت كان الناس فيها يتجمعون بالمئات معا لمشاهدة المسرح او للاستماع الى فن الخطابة، وتتراجع تقاليد المسرح المعاصر كعرض جماعي وعلاقة حية بين العرض والاستقبال. بين الفنان وجمهوره ويخف الاقبال على صالات السينما التي توحد مشاعر الناس في اهتماماتها، اي بمعنى عام تتلاشى تدريجيا الحياة الثقافية المشتركة، بما ينتج عنها من تاثيرات متبادلة، وتفاعلات ومشاركات وجدانية، وبما يعكسه ذلك كله من تفعيل الحياة الاجتماعية واغناء للعقل البشري والنفس البشرية

تتفاقم هذه الخطورة بسبب الانجازات المتواصلة في حقل البث التلفزيوني عبر الاقمار الصناعية وفي حقل اجهزة الاستقبال المنزلية المتطورة. التي باتت تتيح للمشاهد امكانية التنقل من محطة لاخرى بكبسة زر ودون ان يتحرك من مقعده، والاستفادة الفورية من مئات الخيارات على مدى اربع وعشرين ساعة متواصلة يوميا، باعتبار ان البث التلفزيوني عالميا صار متواصلا لا يتوقف لحظة.

الخيارات الكثيرة تعني اغراءات وفيرة العدد. وجبة شهية من البرامج المتنوعة فيها ما لذ وطاب الى درجة البطر. وبامكان المشاهد الان ان يقتني جهاز تلفزيون حديث يتيح له ان يشاهد محطتين معا على نفس الشاشة وفي نفس اللحظة مع امكانية تسجيل برنامج ثالث من محطة اخرى على شريط فيديو. اغراءات كثيرة تشد المشاهد الى مقعده امام الشاشة الصغيرة، تحصره داخل جدران المنزل مبتعدا ومنعزلا عن الاخرين.

بفضل انتشار التلفزيون شاعت مقولة ان العالم صار قرية صغيرة واحدة. لكن هذه القرية في واقع الامر، غير القرية التي نعرفها، فاهل هذه القرية لا يتفاعلون مع بعضهم البعض كما كان يفعل اسلافنا. ولا يبدو الامر شائنا بالنسبة لاصحاب الامر التلفزيوني وذوي الشأن منهم بل يبدو امرا طبيعيا للغاية ومطلوبا حتى، بحيث ان الامر صار مجالا للجذب عبر الاعلانات والدعايات التجارية التي تحث على متابعة القنوات والمحطات التلفزيونية.

تكنولوجيا حجب البث

التصنيفات الحالية للبرامج

يختلف صانعو اجهزة التلفاز ومحطات التلفزة الاميركية حالياً حول ضرورة اضافة تكنولوجيا جديدة الى اجهزة التلفاز الحديثة سيكون بإمكانها جعل الناس برمجة اجهزتهم لجعلها تحجب استقبال البرامج الاخبارية والرياضية والاعلانية، وهي برامج بالعادة لا يتم تصنيفها بالنسبة لاعمار مشاهديها، او بالاحرى منع الاطفال من مشاهدتها، والتي اقرتها الهيئات التنظيمية الفيدرالية ورحبت بها المشرعون التلفزيونيون الرئيسيون في الكونغرس فإن اشارة الحجب توضع على الجنس والعنف واللغة النابية او الايحائية لكنها لا تغطي الاخبار والرياضة.

ان صنع تكنولوجيا الحجب، كما تصورتها الحكومة في المعايير الفنية التي تم تبنيها في شهر اذار يمكن ان تسمح للمشاهدين بحجب برامج تستند إلى رسومهم، لكن المعايير لم تمنع صانعي اجهزة التلفزيون من جعل قرص الحجب اقوى مما يسمح للناس بمشاهدة برامج لا رسوم عليها.

ان بعض هؤلاء الصناعيين، بما فيهم ار سي ايه وباناسونيك يريدون ان يصنعوا اقراص حجب الاخبار والرياضة والبرامج التي ليس عليها اي رسوم مثل الاعلانات وبعض البرامج التلفزيونية حسبما يقول رجال البث والمنتجون المعنيون [illegible] اسمائهم.

وقد اثار هذا غضب رجال البث، فالخلاف يهدد التقديم السلس، المقرر للعام القادم لاجهزة تلفزيون تحتوي على اقراص الحجب.

يقول رجال البث ان ما يريد بعض الصناعيين ان يفعلوه سوف ينسف فكرة نظام التسعير الطوعي. وعلاوة على ذلك فانهم قلقون من ان التكنولوجيا سوف تجعل الناس يحجبون الاعلانات التجارية المحلية والتحذيرات حول الطقس المحلي، والمعلومات الاخرى.

ان الصناعيين الذين يريدون ان تكون اجهزتهم التلفزيونية قادرة على حجب البرامج التلفزيونية الممنوعة عن الاطفال وغير الممنوعة يعتقدون ان الزبائن يريدون تلك القدرة، حسبما قال مسؤول في صناعة الالكترونيات الاستهلاكية الذي تحدث شريطة عدم ذكر اسمه.

هنالك خيار امام رجال البث وهو تصنيف البرامج الاخبارية والرياضية اللائقة لجميع الاعمار، او المناسبة لجميع الاطفال والمنطق ان معظم الاباء لن يبرمجوا اجهزتهم التلفزيونية المزودة بقرص الحجب لتعمل هذه التسعيرات.

حلاوة الروح الرياضية !

خلص.. إذا فاز الوحدات أسطحني بقزازة الميّه.. وإذا فاز الفيصلي أنا بسطحك قزازة ميّه.. من غير زعل ولا اسراف ولا حساسيّات !!

إتفقنا.. وعيب عا شرفه إللي بيزعل! .. وبيقولك إنو ما فيش روح رياضيّه عند الجماهير !!!

تنمية «الروح الرياضية» والاعلام

الكرة نقطة اتصال بين متخاصمين أو متنافسين أو متحاورين!

حين يصبح الاعلام الرياضي هو الداء والدواء

عندما تحضر الكرة تغيب السياسة. وما يقال عن سياسة كروية هو من قبيل المجاز فقط لا غير. اما ان تلعب السياسة دورها في مباريات كرة القدم فهذا وارد دائماً.

لاحظ المراقبون في "اولمبياد العرب" في لبنان، ان النزاع العربي – العربي القى بظلاله على الدورة الماضية. فقد احتج الفريق الكويتي على وجود الفريق العراقي وظل شبح النزاع يخيم على الرياضة التي استمرت وبروح رياضية احياناً وبدونها احياناً اخرى.

وبرغم النزاعات والخلافات، شاهدنا الفرق الرياضية تتبادل الاتصال والحوار بواسطة نقطة اتصال عظيمة وهي "الكرة" كانت مرّة في ملعب ومرّة في الملعب الآخر. وصار اللعب أشبه بحوار صامت، فيه ايماء ولغة جسد وباستخدام تقنيات ومفردات حوار محددة ومعروفة ويستخدم كل فريق مهاراته في التفاوض بواسطة الكرة لتحقيق افضل فوز واعلى نقاط. والخروج عن اصول اللعب (الحوار) يعرّض البعض لأوراق حمراء او صفراء، او، إذا لم يرتدع اللاعب ينهال عليه زعيق او صراخ احتجاجي من المتفرجين يفتقر جزء كبير منه إلى الروح الرياضية مع قذف ورق تواليت من كل جانب. وهذا نوع من "الشغب المعنوي» على حد تعبير محمد الصبيحي («العرب اليوم» ٨/١٢) فكيف إذا تحول إلى شغب مادي!!

مسؤولية الاعلام الرياضي

وهناك من ينتقد الاعلام الرياضي والصحافة الرياضية التي باعتقاد البعض تتحمل جزءاً اكبر من المسؤولية في تنمية الروح الرياضية، فالمراسل الرياضي في الملعب أشبه بمراسل حربي عسكري، والفريقان المتنافسان يتحولان بقدرة الاعلام الرياضي إلى خصمين يتربص الواحد بالآخر والركلة الترجيحية تتحول إلى ضربة قاتلة أو الفوز يتحول إلى نصر مؤزر والخسارة إلى هزيمة ساحقة. فهل الرياضة لتهذيب النفوس أم لتربية العداوات وجمع الكؤوس؟ السؤال يبقى وهل من مجيب؟

مندسون في الملاعب!

جريدة "الحدث" الاسبوعية اشارت إلى معلومات تفيد بان اجراءات مشددة اتخذتها الجهات المختصة في شأن العبارات والألفاظ التي تمس الوحدة الوطنية وتتجاوز الخطوط الحمراء في الملاعب. وأضافت «الحدث» (٨/١٧) ان «من يثبت انه يتفوه بهذه الألفاظ سيتم تجريمه و إحالته إلى القضاء لأخذ القصاص العادل». وافادت «الحدث» (٨/٢٤) أن (١٣ إسماً) من المندسين الذين مارسوا الغوغاء في الملاعب معروفة لدى نادي الفيصلي وأن الأجهزة الأمنية ستقوم باتخاذ الاجراءات اللازمة.

عندما تتحول بعض المباريات إلى شكل مثير للاستنكار ويحمل في طياته بذور اصطفاف اقليمي او فئوي او .. فإن اللعب (الحوار بواسطة الكرة) يبتعد عن اهدافه التي نسميها «الروح الرياضية» بالعربية و «الفير بلي» بالانجليزية.

وفي يوم المواجهة الحاسمة على كأس الاردن بين الوحدات والفيصلي، اشتد الحوار حول «من سيتجرع الكأس» على حد تعبير رسام الكاريكاتور عماد حجاج. وكان الصراع الكروي او الحوار قد امتد عدة اسابيع ولكن خلال ثلاثة ايام فقط جرت مباراتان بين الفريقين اللدودين (الفيصلي والوحدات).

المباراة الأولى انتهت لصالح الفيصلي ٢/١ والاخرى انتهت لصالح الوحدات ٢/صفر في ختام المرحلة الخامسة من الدوري الممتاز. والمباراة النهائية على كأس الاردن جرت في اجواء ودية وفي إطار الروح الرياضية وخلت من اية أحداث شغب ومن الهتافات السيئة، وكما اشار المراقبون، فإن فريق الفيصلي سارع في بداية المباراة النهائية لمصافحة لاعبي الوحدات والتقاط الصور التذكارية مع طاقم الحكام الدولي السعودي.

غاب التلفزيون الاردني فكثر النزاع

الهتافات السيئة اكل شيء انطلقت، وجرى عراك غير مسبوق بين لاعبي الفريقين المتحاورين كروياً، وفي المباراة النهائية غاب عنها التلفزيون الاردني ولم تسجلها الكاميرا مما اثار سخط واستياء المهتمين بشؤون الكرة وبمباريات القطبين داخل وخارج الأردن.

وحين يغيب الرقيب الاعلامي، يكثر النزاع وتفسد الأجواء. فحضور الاعلام له هيبته وسطوته وقدرته الهائلة على تهدئة الخواطر والنفوس. ووجود الاعلام ضروري، حتى من الناحية الأمنية!!

وفي تعليقه على المناخ الرياضي الاردني كتب فخري قعوار («الرأي» ٨/١٧) «وصلت الروح الرياضية عندنا إلى حضيضها وتحولت إلى كذبة او خدعة، ليست لها ترجمة في الملاعب التي غصت بالشعارات والهتافات المسفة!». واتهم الجمهور الرياضي بالخروج في اكثر من مناسبة إلى «حدود قلة اللياقة» و «تمادى بعض الخارجين عن الاصول والاعراف الرياضية والسياسية والأخلاقية إلى الهتاف» ودعا إدارتي النادي الفيصلي ونادي الوحدات إلى غرس كل معاني المودة والألفة والمحبة والتسامح التي تلخصها عبارة – الروح الرياضية – المفقودة في الوقت الحاضر». وتساءل «فهل نسمع عن إجراءات حكيمة وجريئة، على طريقة تنمية الروح الرياضية، وتغليب الحس الوطني النبيل على الحساسيات الصغيرة والحزازات القميئة، والانصراف إلى رفع الكفاءة الرياضية بدلاً من الانصراف إلى الانشغال بالمهاترات والترهات الفارغة؟»

أما محمد الصبيحي فقد كتب في «العرب اليوم» (٨/١٦) محتجاً على الادعاء بوجود روح رياضية في بلادنا، قائلاً «لم يعد هناك مبرر لسياسة النعامة، فالكلام المعسول الذي يردده المعلقون الرياضيون عن الروح الرياضية في الملاعب لم يعد يقنع حتى قائليه» وتحدث عن «حالة طوارئ» أمنية» و«خيانة وطنية» و «هتاف للاعداء» و «تحويل الشوارع النظيفة إلى مزبلة» في وصفه لواقع حال مباريات الوحدات والفيصلي. وخلص الصبيحي إلى رأي مفاده ان الرياضة الأردنية تتحول إلى «قنبلة موقوتة يشاهدها الجميع» نتيجة «الانقسام الإقليمي في الملاعب».

ودعا ابو يزن (عريب الرنتاوي) في «الدستور» (٨/١٧) إلى الحفاظ على الوحدة بعيداً عن «لغة الملاعب» باعتبار «شغب الملاعب ليس من الرياضة في شيء». «وإطلاق الهتافات الممجدة لأكثر تيارات الأعداء ليس من الرياضة ولا من الأخلاق في شيء... نحن ابناء وطن واحد، شاء المغرضون أم ابوا».

الشيخ سلطان العدوان (رئيس نادي الفيصلي) ذكر في حديث إعلامي «في الرياضة هناك نصر وهناك خسارة، ويجب على الجميع ان يتقبل الخسارة كما يتقبل الفوز. نحن والوحدات سوف ندرس في سبل تنظيم متافات الجماهير وتصرفاتهم في الملاعب .. ولا ننسى الواجب المفروض على الاعلام الرياضي في توعية الجماهير» («العرب اليوم» ٨/١٨) وفي تصريح اعلامي اخر، استنكر العدوان بعض الأصوات التي تدعي انها من انصار الفيصلي وتهتف لـ «نتنياهو» في الملاعب. («الحدث» ٨/٢٤) وقال ان هذا الكلام لا يقبله الاردنيون ولا يعبر عن وجدان الوحدة الوطنية.

مونديال فرنسا: ذوق وفن واخلاق

وإذا شددنا على اننا بحاجة إلى كرة قدم نظيفة وبعيدة عن الفتنة، وإذا أردنا إعادة الاعتبار للكرة كأداة اتصال وحوار، فإنه يمكن استلهام مونديال هذا العام الذي كان كرنفالياً او حفل الافتتاح الذي استحوذ على العقول والقلوب. فعمالقة القرن الحادي والعشرين عبروا شارع الشانزيليزيه الباريسي في اداء احتفالي [illegible] هيمن على افئدة العالم اجمع، وكما قيادة الحافلات (السواقة)، فإن كرة القدم المحلية والعالمية تحتاج إلى فن وذوق واخلاق [illegible] شاهدناه في مونديال القرن في فرنسا بعيداً عن ممارسات الزعران (الهوليغان).

لا تستند إلى برامج وسياسات واضحة

ازدحام مهرجانات الصيف يعيق مباعث الفرح والبهجة

اسلاميون يتحفظون مجدداً على المهرجانات وينعتونها بخدمة الغرب

موسى برهومة *

رغم ان «البيات الشتوي» الذي نعيشه في الاردن يفرض على الاجساد والارواح إيقاعاً من الرتابة والملل و «البيتوتية»، فإن الصيف المنتظر لا يخلو – كما هو حادث الآن – من ازدحام يغدو معه الشتاء امراً مشتهىً!

صيف العام الجاري لم تكن علائمه المميزة المياه الملوثة والشحيحة، ولا الحكومة المهتزة الأركان والسياسات، ولا مرض جلالة الملك وحدوث التعديل الوزاري في غيبته، وهو حدث استثنائي غير مسبوق في التاريخ السياسي الاردني. لم تكن هذه وحسب علائم الصيف الفارقة، بل يُضاف إليها حمى المهرجانات الثقافية والفنية التي تغيب طيلة العام، ولما تهطل تُحدث ما يشبه الفيضان الذي يعيق ويشتت، ويدعو للتفكير في الغايات والضرورات التي تسعى لبلورتها هذه المهرجانات.

مهرجان جرش الذي اطفأ قناديله السابعة عشرة والذي نجح على مستوى نوعية فقراته ونخبويته، فشل في المقابل هذا العام في استقطاب الجمهور المرجو الذي كان يعني له المهرجان موعداً استثنائياً مكثفاً مع الفرح، ومع الخروج من عباءة الروتين والكآبات اليومية المضجرة.

مهرجان جرش لفظ انفاسه الأخيرة مساء السبت ٩٨/٨/٢٢، وما هي سوى ايام معدودات حتى كان مهرجان الفحيص يشعل قناديله التاسعة مستقطباً جمهورا اسقط سائر المبررات التي ساقتها إدارة جرش حول عدول الجمهور عن متابعة المهرجانات، ففي حفلي جورج وسوف، وحفلة نوال الزغبي احتشد جمهور كثيف لمتابعة غناء المطربين فاق كل التقديرات.

وقبل أن تخفت انوار مهرجان الفحيص كان مهرجان شبيب في الزرقاء يدخل عامه الرابع بموسم ثقافي وغنائي استقطب اعداداً هائلة من الحضور، ويكفي أن يعلم المرء ان حفلة المطرب المصري هشام عباس حضرها جمهور زاد عن خمسة الاف، مع أن مصادر المهرجان تزيد ثلاثة آلاف على الرقم المذكور.

في غضون ذلك كانت دارة الفنون التابعة لمؤسسة عبدالحميد شومان تعلن عن برنامج «مهرجان صيف ٩٨» الذي يستمر على مدى خمسة واربعين يوماً ويتضمن فعاليات ثقافية وفنية ومعارض للجرافيك اللبناني وأماسي فنية استهلها طارق الناصر بحفل بديع بمرافقة فرقته «رم». كما يستضيف المهرجان الروائي الليبي ابراهيم الكوني في حديث يتناول تجربته الابداعية.

وبإعلان مهرجان شبيب عن انتهاء فعالياته التي شابها سوء تنظيم وفوضى كادتا ان تبددا نجاحات المهرجان، كان مهرجان المدينة الاول، الذي اختار مدينة السلط منطلقاً له، يرفع بيارقه، وينفخ في روح المدينة مستعيداً عراقتها كعاصمة ثقافية أولى للاردن، ومكرّماً ابناءها الشعراء بقراءة قصائد من انتاجهم، وكذلك محتفياً بخريجي مدرسة ثانوية السلط التي تتلمذ على اساتذتها كبار رجالات الاردن وسياسييه.

وفي اليوم الذي شهد ختام فعاليات مهرجان السلط الذي سيقام كل عام في مدينة اردنية، كان الشراكسة يقيمون مهرجاناً في المركز الثقافي الملكي كيلا تندثر اغنياتهم، استمر اربعة ايام ذهبت نحو القبض على تجليات التراث الشركسي بمختلف تنوعاته الثقافية، ذات المرجعية التاريخية الموغلة في العراقة.

وفي إثر الشراكسة بدأ مهرجان الأزرق يتحفز لإعلان فعالياته التي ستتوزع على عمّان والأزرق في خطوة دعت كثيرين إلى التساؤل حول مشروعية إطلاق اسم الأزرق على مهرجان لا تقام فعالياته كلها على ارض الأزرق، كذلك ما جدوى إقامة مهرجان لا يسعى إلى تعزيز شخصية المكان وإنطاقها وإخراجها من حيز الهامش والإهمال.

لعل في التساؤلات الأخيرة ما يصلح لأن نعطف عليه تساؤلات اخرى لا تفترق عنه إلا لتنضمّ إلى جملة من الافكار والهواجس حول مشروعية المهرجانات الاردنية كلها التي تهبّ، كما اسلفنا، في فترة لا تتجاوز الشهرين، ثم تنطفئ، معزيةً النفس بعودة اخرى في العام المقبل.

بعبارة اخرى فان المهرجانات كيلا تغدو حكراً على شهريْ الصيف آب وايلول، يقتضي أن تُوزع على شهور العام كله، وإن لم يتسن ذلك، فلتوزع على اشهر الصيف الاربعة التي تبدأ من حزيران حتى أواخر تشرين الاول من كل عام.

ويستلزم هذا الأمر الشروع في الدعوة إلى لجنة عليا تشرف على تنظيم المهرجانات ليس لجهة مواعيدها وحسب، وإنما لجهة ضمان ألاّ تتكرر الفعاليات ذاتها فتكون ديانا حداد في (جرش)، وجورج وسوف في (الفحيص) وهشام عباس في (شبيب) وايهاب توفيق في (الأزرق).

ومن شأن تشكل لجنة عليا للمهرجانات أن يُضفي على كل مهرجان طبيعة خاصة تغدو مع الأيام هُوية مميزة له كما يجري في المهرجانات العربية والدولية العريقة التي يتخصص كل واحد منها باستقطاب فعالية تعزز التوجه الثقافي لخطابه ورؤيته.

اما فيما يتصل بخطاب المهرجانات التي لدينا، فيستطيع المراقب أن يقول بلا ادنى احساس بتأنيب الضمير انها تكاد تكون غائبة او غير موجودة إلاّ باستثناءات محدودة، ولعل ذلك يُسهم في تعزيز النظرة المعارضة لإقامة المهرجانات بوصفها «تخدم اغراض الغرب والصهاينة في الإفساد والإلهاء» كما صرّح الشيخ حمزة منصور في اعقاب مهرجان جرش الذي قالت صحيفة «السبيل» الإسلامية الاسبوعية بأنه غدا محطة لـ «الممارسات اللاأخلاقية لبعض زوّار المهرجان كشرب الخمر والعلاقات غير البريئة بين الشباب والشابات»!!

من اجل تبديد هذه الآراء والحيلولة دون اختراقها بنية المهرجانات يتعين على كل مهرجان ان يتسلح ببرنامج ثقافي «يكون معبراً عن ثقافة الامة ونابعاً من هويتها» على حد تعبير الشيخ منصور نفسه.

وبخلاف من يزعمون بأن المهرجانات مدعاة لـ «الخلاعة» و «الاختلاط والرقص والتمايل والابتذال»، تأتي المهرجانات كضرورة حيوية من اجل تنفيس الاحتقانات الاجتماعية التي تسببها، ما تزال، الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تفرس نصال الملل والإملال في نفوس شريحة واسعة من الناس لا تسمح له ظروفهم المعيشية بالذهاب في رحلات استجمام واصطياف خارج الوطن، فيجدون في امسية أو حفلة غنائية ضالتهم وسبيلهم المتوفر لغبطة مؤقتة تعيلهم وتساعدهم على المضي في رحلة الكفاح الشاقة مع متطلبات الحياة

مجمل القول: المهرجانات ضرورة لا بد منها، ولكن ازدحامها وخلوها من البرامج والسياسات يطيح بمبرراتها وبالتالي يعيق تسرب الفرح والبهجة إلى النفوس.

هموم إعلامية: قراءة للعدد الثاني عشر من المشرق الاعلامي

محمد ناجي العمايرة *

كنت اتابع بين الحين والآخر شهرية «المشرق الاعلامي». وقد فكرت، غير مرة، في ان اكتب إليها، او عنها، ثم حالت بيني وبين ذلك شواغل من حياة او عمل. على انني كنت قبل ايام اتصفح العدد الثاني عشر من «المشرق» وافكر بالاتصال برئيس تحريرها، وناشرها، إذ جاءني هاتف الزميل جورج حواتمه يحثني على المشاركة في بعض القضايا الإعلامية التي تطرحها.

وإذ اجدني، وقد تابعت كثيراً من أعدادها، اشيد ابتداء، بالجهد المبذول في اخراجها، وإصدارها، وبالتوجه الليبرالي الذي تنتهجه، وبالحرص على حرية الصحافة وتقدمها وتعميق النهج الديمقراطي، في بلدنا العزيز فانني اتمنى أن تكون مشاركتي هذه تحـيـة لهـذا الدأب المتـصل في إصـدارها، ولـي استمرارها على نهجها الذي اختطته، ولما احدثته في ساحتنا الاعلامية من أثر واضح في استقطابها هذا العدد الوفير والنوع المتميز من الاقلام والكتاب والصحفيين والمثقفين!

وأود في هذه العجالة ان اتوقف عند بعض المحطات التي تابعت آراء الزملاء والزميلات فيها، في العدد الثاني عشر (الأخير - صدوراً) وما تثيره من هموم إعلامية!

فمع إدراكي لأثر الصحافة وتأثيرها، وانا لا اجد مسوغاً لطرح سؤال كهذا: هل ساهمت الصحافة في إضعاف حكومة المجالي؟ ذلك أن دور الصحافة هو كشف الأخطاء، ووضع الاصبع على الجرح، وتصوير معاناة الناس.. وكل ذلك من (انجازات) الحكومة، مما يساهم في صورتها الضعيفة. أما الصحافة فلا تسهم في إضعاف حكومة وتقوية اخرى، إلا بمقدار ما تتوخى الدقة والدقة في ما تنقله من اخبار وتقارير ومعلومات، وما تنشره من وثائق حول اخطاء هذه الحكومة، او إيجابيات تلك ويبقى الأمر متروكاً للناس ليحكموا على المحسن، ويحددوا المسيء وتبقى الصحافة عين الشعب التي تراقب اداء الحكومات، وضميره اليقظ الذي يقيم النشاطات، ويكافئ عليها، او يحاسب من يقصّر.

ومتابعة «المشرق» لمشروع قانون المطبوعات والنشر، في مراحله الدستورية، عبر لجنة التوجيه الوطني، ومجلس النواب وردود فعل الصحفيين ونقابتهم، وكل المعنيين بقضايا الحريات العامة، هذه المتابعة توقعنا في «يك» الاجابة على سؤال من الكاسب ومن الخاسر في معركة هذا القانون؟ واما اسارع إلى القول أن الصحفيين، بعد موافقة مجلس النواب على المشروع، في صيغته الأقرب لما ارادته الحكومة، قد خسروا المعركة مكاسباً، وليس معظم مكتسباتهم. فماذا لو ربحنا العالم وخسرنا انفسنا؟ هل نكون من الرابحين!

أما عن تعامل الاعلام والصحافة مع مرض الحسين، فأنا اختلف مع الزميل الصديق موسى برهومة في قوله أن «الكتابات الصحفية غرقت في الانفعال العاطفي، وابتعدت عن التحليل» ولعل ما اجتزاه من مقالي عن الموضوع لا يحقق الغرض الذي اراده. فقد جاءت تلك الفقرة المجتزأة في سياق غير السياق الذي ظنه الزميل برهومة، إذ انني كنت ارد على ما تردد من شائعات واقاويل مفبركة عن الوضع في الأردن مستقبلاً، ولم اكن اتحدث فقط عن العارض الصحي الذي اصاب جلالة الحسين لان تلك الآراء التي سماها جلالته، فيما بعد، "خنفشارية" كانت تتحدث عن الخلافة، والخلافات وما قد تتسبب [illegible]

[illegible]

استقلال لاحقاً [illegible] قامت مواجهتها وإن تفاوتت حمل المسؤولية من صحيفة واخرى من اليوميات إلى الاسبوعيات إلى الدوريات (الشهرية)

يبقى أن نعرج على تقاليد المهنة، وطبيعة التعامل بين الصحف، واحترام بعضها بعضاً، ولكنا نشير هنا إلى أن ذلك الاحترام، وتلك التقاليد لا تعفي أية صحيفة من مسؤولية نقل الحقيقة كاملة كما الواقع، دون تزيد أو تزويق. وهذا ينطبق على طبيعة التعامل بين اصحاب الاقلام وكتاب الاعمدة، بعيداً عن الهمز والغمز واللمز. ولعل المصارحة بالحقائق وكشفها امر من مراعاة "الاتيكيت" ومن "المجاملات الاجتماعية" شريطة ان يظل الامر في إطار الرأي والرأي الآخر، دون تجريح أو إساءة.

واما كتابة الكاتب في اكثر من صحيفة، فالتقاليد المرعية أن لا يكتب كاتب واحد في صحيفتين متنافستين، والا يكتب في صحيفة عكس ما ينشره في اخرى. ولا شك ان هناك تفاوتاً بين كاتب وكاتب انتشاراً وقراء. وكل ذلك مما هو من طبيعة العرض والطلب، ومن سمات مهنة الصحافة التي تعتمد الابداع اساساً في مقاييسها. ولا ننسى ان نشير إلى ان كاتباً مغموراً قد يوفق، ذات يوم في كتابة مقال او معالجة موضوع، بأفضل من كاتب مرموق. ولكن القياس على العموم، لا على التفرد. وما يهمنا ان يظل احترام الاقلام وإبداعها، وصيانة الحريات العامة، وحماية الصحافة ومكاسبها، هو هدفنا، وسعينا إليه دائم ومتصل ودؤوب!

وتحية لـ "المشرق" من قبله ومن بعده، نشراً وتحريراً، وكتاباً وفنيين. وكل عام وأنتم بخير، والطف لنا، بقانون مطبوعات عصري، ديمقراطي، رحيم!

* امين عام سابق لوزارة الثقافة وكاتب عمود يومي في صحيفة "العرب اليوم"

«الدستور» ليست نبتاً غريباً

علي سعادة

بداية، اهنئكم بإيقاد الشمعة الأولى من عمر «المشرق الاعلامي»، ولا اخفي عليكم بأنني احسدكم على مهنيتكم ونضوج تجربتكم.

وهكذا الج من باب التهنئة والتبريك الى باب اخر قد لا تتفقون فيه معي، وربما، اقول ربما، لا تتفق معي فيه ادارة «الدستور»، فما اكتبه هنا هو دفاع عن «الدستور» التاريخ والانجاز والعاملين.

ولنشرع الابواب، لقد تابعت جميع الاعداد التي صدرت عن «المشرق الاعلامي»، وكانت تغطيتها للشأن الاعلامي والصحفي معقولة وثقت لعام كامل من الاحداث الاعلامية محلياً، ولكن، ونضع تحتها خط احمر كبير، فقد كان التحيز واضحاً للجميع، وهذا لا اتهم احداً، خاصة ناشر الصحيفة، فمعظم كتابكم هم إما من الزميلة «الراي» أو الزميلة «العرب اليوم»، وهذا شأنكم وحدكم.

وسنأخذ العدد الاخير رقم (١٢) كنموذج لاظهار التحيز الذي اؤكد بانه قد لا يكون مقصوداً، وسنتحدث فقط عن الصحف اليومية.

في الصفحة الثانية سألت «المشرق الاعلامي» السؤال الكبير.. هل ساهمت الصحافة بإضعاف حكومة عبدالسلام المجالي؟ طبعاً لم تجب على السؤال!! فقد بني المقال على لقاء اجرته الزميلة «اخبار الاسبوع» مع النائب غازي الفايز وهجوم الزميلة «الميثاق» على الحكومة وفقرات من مقال الاستاذ صالح قلاب رئيس تحرير «العرب اليوم».

ولا وجود هنا لباقي الصحف وتحديداً اليوميات الاخرى. ولنلقي نظرة على الصفحة المقابلة ونجد مقالا للاستاذ عبدالله حسنات بعنوان «قانون المطبوعات .. الحكومة تضغط والنواب والصحفيون يقاومون»، وهنا يقحم الكاتب مقالاً للنائب بسام حدادين في «الراي» ومقالات للكاتبة رنام الفرا في «العرب اليوم» دون معنى مفهوم، ودون أن تذكر الصحف الاخرى خاصة «الدستور» التي كان ولا تزال وفقها إسقاط القانون.

ونواصل [illegible] عند الصفحة المقابلة ونقال الزميل موسى برهومة [illegible] برهومة وهو كاتب ذكي [illegible] من ذكر [illegible] الصحف اليومية [illegible] الكتاب [illegible] الحق [illegible] شيئاً، وفقاً للاية الكريمة، بان الزميل تجنب ذلك حتى لا تذكر «الدستور» في خمسة مواقع من تسعة في المقال.

ونقترب من الصفحة الثامنة والتي تحدثت عن المؤتمر الوطني المقترح والدلالات الاتصالية والإعلامية، ولم يوقع المقال باسم واحد، ولا يعرف من هو صاحب المسؤولية عنه، والصحيفة الوحيدة التي ذكرت في المقال هي الزميلة «العرب اليوم»، وذكرت الصحف الاسبوعية التالية «الميثاق» و«شيحان» و«البلاد» و«الحدث».

ونأتي الى اكثر المقالات اثارة الجدل وهو مقال الزميل احمد ابو خليل من صحيفة «العرب اليوم» وبالمناسبة انا من المعجبين بقلمه الجميل والجريء، ففي الصفحة العاشرة كتب الزميل مقالاً بعنوان «تلوث المياه.. استفز ثلاثا من الحواس».

الزميل ابو خليل اكد ان البداية كانت في صحيفة «العرب اليوم» ٧/١٢ وكما جاء في المقال «عندما كتبت على صفحتها الاولى تحت عنوان (قضية جديدة تثيرها «العرب اليوم»)، والواقع ان البداية لم تكن في «العرب اليوم» وحدها ففي نفس اليوم ٧/١٢ اجرت «الدستور» على صفحاتها الاولى لقاء مع امين عام سلطة المياه حول تلوث مياه غرب عمان، ولكن يبدو ان الزميل لا يطلع على ما تنشره الصحف الزميلة

ويواصل الزميل الاستناد الى ما نشرته «العرب اليوم»، وهذا حق مشروع له، ولكنه وبعد خطوتين يشير الى صحيفة «الراي» وما نشرته حول الموضوع، ثم مرة اخرى يذكر «الراي» ويعود في نهاية المقال الى «العرب اليوم» دون اي ذكر لـ «الدستور» التي كانت اول من كتب عن الموضوع وواصلت الكتابة عنه على صفحتها الاولى وعبر كتابها من ٧/١٢.

وفي الصفحة (١٢) مقال بتوقيع (ت.م) واحسب انه د. تيسير مشارقة حول «التداول الاعلامي للتوجيهي»، ولا ذكر فيه لاية يومية سوى «الراي» واسبوعية «شيحان»، وفي الصفحة التالية صفحة (١٤) مقال دون توقيع حول معركة التطبيع بين «الراي» و«العرب اليوم» ومقال اخر حول انتقال الصديق الفنان الموهوب عماد حجاج من «الراي» الى «العرب اليوم».

ويظهر الانحياز واضحاً ومتعمداً في مقال الزميل [illegible] باسم [illegible] «الراي» في الصفحة (١٥) وتناول فيه استطلاع مركز الدراسات الاستراتيجية، وهو يتحدث عن ردة فعل الصحف اليومية حول الاستطلاع ويذكر بأن «الراي» تعاملت معه باهتمام لانه اظهرها الاولى، فيما امتنعت «العرب اليوم» عن نشر النتائج بعد ان اظهرت الثالثة، وكذلك «الاسواق» التي احتلت المرتبة الرابعة، وهنا نسأل من هو صاحب المركز الثاني وكيف استقبل نتائج الاستطلاع؟ في الزاوية المجاورة لمقال الزميل ابو هلالة مقال الكاتب الدكتور فهد الفانك حول التقاليد الصحفية ويذكر فيه صحف «الراي» ثلاث مرات و«جوردان تايمز» و«شيحان» و«الحدث» مع ان المقال بني على مقال سابق للاستاذ راكان المجالي، ولكن هنا ذكر الاستاذ المجالي دون ذكر اين نشر مقاله او اسم الصحيفة التي يكتب فيها.

ونصل الى الصفحتين (١٦) و (١٧) ومقال الزميل جميل النمري والذي يقرأ فيه الصفحة الاولى في الصحف الاردنية الاربع، ولا اعرف لماذا اختار عدداً قديماً هو ١٩٩٨/٢/٢١ تحديداً، وحتى يقرب الزميل النمري الصورة وضع الصفحة الاولى من الصحف اليومية «الراي» و«العرب اليوم» و«الاسواق» ونسي ان ينشر الصفحة الاولى من «الدستور». وهذا النسيان هو احدى نعم الله عز وجل علينا

وفي الصفحتين (٢٢) و (٢٣) مقال حول القاء الصحافة الاضواء على الازمة الاقتصادية، ذكرت فيه «الاسواق» و«العرب اليوم» فقط دون غيرهما، وكذلك مقال حول الواقع الاقتصادي في الاردن صفحة كاملة ذكرت فيه الصحيفتان فقط المقالات بتوقيع الزميل جمال الطاهات

اما آخر صفحات الانحياز فهو مقال دون توقيع في الصفحة (٢١) حول وسائل الاعلام ونفي الوساطة الاردنية بين الفلسطينيين والاسرائيليين، ولا ذكر هنا سوى لصحيفتي «الراي» و«الجوردن تايمز».

أما المقال الذي نشر في الصفحة الثالثة ونبه لمشروع للاستاذ محمود الشريف والدكتور نبيل الشريف فلقد نقل عن «الجوردان تايمز» وليس عن «الدستور».

وبحساب بسيط، ما عدا الخطأ والسهو فقد ورد ذكر «العرب اليوم» في عدد «المشرق الاعلامي» لشهر اب (٥٢) مرة و«الراي» ذكرت (٤١) مرة و«الدستور» ذكرت (٢١) مرة و«الأسواق» ذكرت (١٩) مرة.

وانهي مقالي بسؤال هام: هل وضع المطبوعة لعبارة (الآراء والمقالات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن موقف الجريدة).. يعفي المطبوعة من المساءلة القانونية والاخلاقية، فاذا كان يعفيها من القانون فهل يعفيها من الله في الوقيعة باسم صريح فهل يحميها من الله في بدون توقيع!!

لقد مضت على «الدستور» اشهر عجاف لقد من ايلول العام الماضي، ولم يكن امام اسرتها الصحفية سوى الانحناء قليلاً ريثما تمر العاصفة وعاتبنا الاف القراء المخلصين على انخفاض سقفنا وحين شرحنا ظروفنا لمن اتصل او كتب علينا الكثيرون وساندونا، وتحملنا القارئ اكثر من لتلبية اشهر، حتى مضت العاصفة في شأنها ومالها وبقيت «الدستور» وعادت اليها الروح من جديد ويلمس القارئ والمهتمون بأنها تسير نحو الانفتاح بخطى ثابتة وسريعة، فهي الاولى تاريخياً ومهنياً في الاهتمام بالقضايا الوطنية والقومية، وستبقى كذلك ان شاء الله

ثانية اشد على يديكم في الذكرى السنوية الاولى لصدور صحيفتكم واتمنى لكم عمراً طويلاً في هذه المهنة المتعبة والمحرقة للاصابع والارواح معاً.

* باحث وكاتب

«المشرق الاعلامي» تشكر الزميل العزيز على تهنئته الطيبة، وتود التأكيد بالمناسبة على كل مشاعر الاحترام لصحيفة «الدستور» وللقائمين عليها والذين ترتبط «المشرق الاعلامي» معهم بعلاقات المودة الخالصة، اما ذكر اسم الصحيفة في المقالات المنشورة فلتقديرات الكُتاب وهي ليست بالضرورة صحيحة صحة مطلقة. هذا مع التمنيات لـ «الدستور» العزيزة والتي تحقق لها كل التقدم والازدهار في التنافس [illegible] والتطور المطلوب.

JORDANIAN-PALESTINIAN RELATIONS: WHERE TO? Four Scenarios

إصدارات مركز الدراسات الاستراتيجية

الجامعة الأردنية - عمان - هاتف [illegible]

العلاقات الأردنية - الفلسطينية : الى أين ؟
أربعة سيناريوهات للمستقبل
مصطفى الحمارنة ، خليل الشقاقي ، روزماري هوليس
نشر في (٢١٩) صفحة باللغتين العربية والانجليزية في تشرين الثاني ١٩٩٧ .
سعر النسخة (١٠ دنانير)

يعد هذا الكتاب نتاج مشروع مشترك بين مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية، ومركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس، والمعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن. واستهدف هذا الكتاب تحديد ديناميكية العمل في المحور الاردني الفلسطيني من الناحية السياسية - الاستراتيجية في سياق العملية السلمية العربية - الاسرائيلية، وتقديم إطار لتقييم الاحتمالات المستقبلية والخيارات المتاحة.

" الكتاب يعتبر قراءة واجبة على جميع المهتمين بالعلاقات الاردنية الفلسطينيــة من اجــل رؤيــة المشهد بعيون بــاحثين ليس وراء اكثرهم غرض."

من مقالة الدكتور فهد الفانك

البطـــــــالة في الاردن - ١٩٩٦ :
نتائج أولية وبيانات أساسية
اعداد : وحدة الدراسات الاقتصادية - مركز الدراسات الاستراتيجية الجامعة الأردنية
اصدار عام ١٩٩٨
سعر النسخة (١٠ دنانير)
تقع الدراسة في ٥٩٦ صفحة

تجيء هذه الدراسة في إطار حرص المركز على التفاعل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية ذات الطابع الاستراتيجي، ودراسة المشكلات التي يواجهها المجتمع الأردني على أسس علمية موضوعية من خلال جمع المعلومات المتعلقة بهذه القضايا، وتحليلها لتقييم أهميتهـا، وما يترتب عليهـا من آثار، بهدف وضع نتائجها في متناول أصحاب القرار والباحـثين، والمهتمين للاستفادة منها والاسترشاد بها.

JORDANIAN - PALESTINIAN RELATIONS: WHERE TO?
Four Scenarios for the Future
By:
Mustafa Hamarneh
Rosemary Hollis
Khalil Shikaki
Date of publishing : November 1997
Price : JD 15
No. of pages: 130

Jordanian Palestinian relations have become hostage to the fate of the troubled Arab- Israeli peace process. This study seeks to liberate the former from the latter by exploring alternative ways of thinking about the future and thereby identifying choices. Four scenarios are envisaged Drift describes an absence of initiative on all sides; the Functional scenario is what transpires if a hardline Israeli government has its way; Separation is possible if Jordan and Palestine take divergent paths; and Cooperation is posited as a way for the two work together to realize Palestinian statehood as a prelude to closer ties. Since all four scenarios are plausible, it is up to the parties themselves to draw their own conclusions

"A courageous and perceptive investigation of what may prove to be a decisive component of the peace

جميع النسخ لاستطلاعات الرأي توزع مجانا

استطلاع الرأي حول :
أ- المفاوضات الأردنيــة الإسرائيليـة (ردود الفعل على إعلان واشنطن) آب ١٩٩٤
ب - العلاقات الأردنية الإسرائيلية - كانون أول ١٩٩٧

استطلاع الرأي حول :
أ- العلاقة الأردنية الفلسطينية (البعد الداخلي) - شبـــــاط ١٩٩٥
ب- العلاقة الأردنية الفلسطينية (البعد الخارجي) - تشرين الأول ١٩٩٥
ج- العلاقة الأردنية الفلسطينية (البعد الخارجي) - كانون أول ١٩٩٧

استطلاعات الرأي حول :
أ- الديمقراطية في الأردن ١٩٩٣. - آذار ١٩٩٣
ب- الديمقراطية في الأردن ١٩٩٥. - أيار ١٩٩٥
ج - الديمقراطية في الأردن ١٩٩٦. - أيار ١٩٩٦
د - الديمقراطية في الأردن ١٩٩٧. - أيار ١٩٩٧

استطلاعات الرأي العام حول
أ- حكومــة السيد عبد الكريم الكبــاريتي منذ تشكيلها - شبــاط ١٩٩٦
ب- حكومــة السيد عبد الكريم الكبــاريتي بعد مرور مائة يوم على تشكيلها أيار ١٩٩٦
ج- حكومــة الدكتور عبد السـلام المجـالي منذ تشكيلها - آذار ١٩٩٧
د- حكومة الدكتور عبد السلام المجـالي بعد مرور مائة يوم على تشكيلها ، حزيران ١٩٩٧

محنة الصحافة العربية

وحيد عبدالمجيد *

يبدو ان المحنة التي تتعرض لها الصحـافة في بلاد عربية عدة منذ منتصف العام الماضي ستطول إلى مدى غير منظور. كنا نامل في أن يكون الإفراج عن صحفيين مصريين بموجب حكم من محكمة النقض في حزيران الماضي، بعد أن امضيا نحو اربعة شهور في السجن، بداية انحسار لهذه المحنة. واقترن ذلك الأمل في حينه بما بدا من ان مجلس النواب الأردني يتجه إلى إدخال تعديلات معتبرة على مشروع قانون المطبوعات والنشر الجديد الذي يضيف قيوداً شديدة على حرية الصحافة. كما ارتبط الأمل أيضاً بإشارات غامضة أوحت بأن مجلس الوزراء المصري قد يفرج عن بعض طلبات تأسيس الشركات الصحفية المستقلة المحفوظة في ادراجه، والتي وصل عددها الآن إلى نحو ٢٥ طلباً.

غير أنه كما هو معتاد في معظم الأحوال، تتبدد الآمال المتعلقة بالحرية بأسرع مما تظهر. فكان ان اقرّ البرلمان الأردني قبل أيام المشروع المعروض عليه مكتفياً بتعديلات طفيفة لا تغير مضمونه العقابي الذي يُضيق مساحة الحرية. ولم يحرك مجلس الوزراء في مصر من الطلبات المقدمة إليه غير اثنين لا طابع سياسياً لهما.

وحتى الإعداد للمؤتمر الرابع للصحفيين المصريين، المفترض عقده في تشرين الأول المقبل، يجري بأسلوب تقليدي وبيروقراطي ينقصه الحماس حتى لا نقول إنه يفتقد الجدية، على نحو لا ينبئ بأن يكون له صوت مسموع.

وعلى هذا النحو، صار مرجحاً أن تستمر المحنة التي دخلت عامها الثاني. فهي بدأت بإصدار قانون المطبوعات والنشر المؤقت في الاردن في ايار ١٩٩٧. وعلى الرغم من أن المحكمة العليا أسقطته بحكم تاريخي اصدرته في كانون الثاني الماضي، بسبب مخالفة إجرائية شابت إصداره، فقد أعيد صوغه مع الحفاظ على مضمونه وتم الدفع به إلى البرلمان لتلافي تلك المخالفة.

وعلى صعيد التشريع ايضاً، جرى تعديل بعض أحكام قانون الشركات في مصر في كانون الثاني ١٩٩٨ على نحو جعل تأسيس الشركات الصحفية اكثر صعوبة. وتزامن ذلك مع صدور احكام قضائية نافذة في مطلع العام الجاري لحبس اربعة صحفيين للمرة الأولى منذ نحو نصف قرن. وحدث مثل ذلك، بعده بقليل، ضد صحفي كويتي كان أسعد حظاً لأن المحكمة الاستئنافية أوقفت الحكم بحبسه قبل أن يوضع وراء القضبان. وهذا فضلاً عن وقف تعطيل عدد من الصحف في بلاد عربية عدة، وتعرض صحفي لصفعة رئاسية قد لا تكون هي العنوان الأهم لمحنة الصحافة في لبنان.

غير أن هذه التطورات كلها تعد اعراضاً للمشكلة، التي تعود في جوهرها إلى حملة تستهدف تقزيم دور الصحافة في مواجهة الفساد بأشكاله المختلفة. وهي الحملة التي انطلقت من مفهوم للحياة الخاصة لا يترك فرقاً يُذكر بين الشخصيات العامة واحاد الناس، واستغلت اعوجاج قليل من الصحف ذريعة للحد من مساحة الحرية المتوفرة في بعض البلاد مثل مصر والاردن. وعلى الرغم من أن شعار «محاربة الصحافة الصفراء» صار عنواناً لهذه الحملة، إلا ان الضربات الموجعة وجهت اساساً ضد صحف [illegible] ابرزهم ضمن هذه الفئة. فالصحفيون الاربعة الذين سجنوا في مصر [illegible] في الحياة العامة من خلال جرائم القذف [illegible] او نكتب [illegible] في صحف [illegible] هذه الحملة في [illegible]



جدل في بعض الدول الديموقراطية الغربية حول حدود تدخل الإعلام في الحياة الخاصة عقب حادثة مصرع اميرة ويلز الليدي ديانا في اخر اب ١٩٩٧. فقد فجرت تلك الحادثة قضية اقتحام الحياة الخاصة للافراد، ما اثار جدلاً جرى استغلاله لتغذية نزعات معادية لحرية الصحافة في العالم العربي، وإشاعة مفهوم الاحترام المطلق للحياة الخاصة للافراد من دون تمييز بينهم من حيث مواقعهم، وبغض النظر عما إذا كان تناول جانب من جوانب هذه الحياة يخدم مصلحة عامة

ولكن هذا المفهوم، الذي يجري ترسيخه إلى إطالة امد محنة الصحافة العربية، يحتاج إلى مناقشة موضوعية لاهم ركائزه إنطلاقاً من ان ليس كل تناول للحياة الخاصة متعارضاً بالضرورة مع الاخلاق والتقاليد المهنية السليمة. ففي بعض الأحيان تكون متابعة شأن يخص هذا الشخص العام او ذاك، حتى لو كان متعلقاً بصميم حياته الخاصة، مدخلاً للفت الانتباه إلى قضية ذات صلة وثيقة بمصلحة الدولة او المجتمع. وربما تكون قصة منشورة عن شخص ما، او صورة التقطت له، بداية لكشف قضية فساد مثلاً. وفي مثل هذه الحالات، يصير التشهير بحرية الصحافة مزيناً للتستر على اوضاع لا يراد كشفها. وهذا التستر اخطر كثيراً من اي اخطاء قد تترتب على الخوض في الحياة الخاصة لشخصيات هامة. كما ان الحرية هي العلاج الناجع لمثل هذه الاخطاء، وليس التقييد.

وفي مصر مثلاً، يكفي فتح الباب المغلق الآن لإصدار صحف جديدة جادة لتحجيم «الصحف الصفراء» القليلة التي ما برحت تصدر، ووضعها في موقعها الطبيعي على هامش سوق الصحافة وهذا هو ما اخفقت فيه الاسبوعيات التي تصدر عن المؤسسات الصحفية القومية الكبرى ويرجع ذلك إلى عوامل عدة في مقدمتها ضعف المستوى المهني لمعظمها، وخصوصاً تلك التي يفترض ان تنافس الاسبوعيات «الصفراء». فالاسبوعيات ذات الطابع السياسي والاجتماعي هي الاضعف من بين إصدارات المؤسسات القومية. اما تلك المتخصصة، وخصوصاً الرياضية والدينية، فهي ليست من النوع الذي يمكن الاعتماد عليه في منافسة من هذا النوع رغم انها افضل حالاً نسبياً.

وفي وجود مشاكل هيكلية تحول دون تحسين مستوى الاسبوعيات القومية، يصير ضرورياً الحد من القيود المفروضة على إصدار صحف جادة. وهناك ٢٥ طلباً لدى مجلس الوزراء المصري تدخل غالبيتها في هذه الفئة او يستطيع بعضها ان يقدم ما يجذب القارئ الذي يقبل على صحيفة «صفراء» بحثاً عن جديد لا يجده في الاسبوعيات القومية وبعيداً من الصحف الحزبية.

ومن بين هذا الجديد مواضيع تبرزها الصحف «الصفراء» بطريقة تغلب عليها الفجاجة، ويمكن تغطيتها بصورة اخرى. ويعني ذلك انه لا يصح تعريف الصحافة الصفراء باعتبارها تلك التي تتناول مواضيع معينة او تطرق قضايا محددة، وهو التعريف الذي شاع أخيراً [illegible] الصعيد العربي. فهذا النوع من الصحافة [illegible] بطريقة التناول وكيفية التغطية، [illegible] وليس بالموضوع نفسه.

وينبغي أن يكون الفصل في ما إذا كانت التغطية مسيئة أو غير مسيئة للقضاء وحده، كي لا يكون التوسع في التقييد أداة للقهر والتستر على قضايا تمس المصلحة العامة. ولذلك نجد الصحف الجادة في الدول الديموقراطية في مقدمة الرافضين اي اقتراحات تهدف إلى تقييد اقتحام الحياة الخاصة. فعلى سبيل المثال، سبقت القارئ البريطانية الصحف الشعبية «الصفراء» في العام الماضي إلى رفض اقتراح «الخط الساخن» الذي يتضمن إلزام الصحف بإعطاء الشخص الذي تعتزم التدخل في شؤونه إنذاراً مبكراً يتيح له الاتصال بلجنة شكاوى الصحافة (C.P.P) لتقرر ما إذا كان الأمر يستلزم فعلاً مثل هذا التدخل الصحفي.

وليس أدل على أن تناول الحياة الخاصة للشخصيات العامة ضرورة ديمقراطية من حجم المعارضة التي ظهرت في أوروبا والولايات المتحدة ضد أي قيود في هذا المجال بعد حادثة مصرع الاميرة ديانا. وحتى المنظمات الحقوقية التي بدا موقفها مهتزاً عقب الحادثة مباشرة، لم تلبث أن عادت إلى سيرتها في الدفاع عن حرية الصحافة وذهب بعضها إلى مدى ابعد دفاعاً حتى عن الصحف الصفراء، مثل الجمعية الاميركية للصحافة الحرة التي اشادت بما اعتبرته دوراً لا ينكر لهذه الصحف في كشف عشرات الحالات المتعلقة بقضايا فساد وخداع وتدليس.

غير أن هذا التاكيد على الحرية ينبغي أن يقابله التزام بالمسؤولية الاجتماعية والتقاليد المهنية السليمة، التي تقوم على مبادئ أهمها التحقق إلى اقصى حد ممكن من صحة المعلومات وتوخي الامانة، وعدم السعي إلى مصالح شخصية أو منافع خاصة والحفاظ على كرامة المهنة. ومن هذه المبادئ، ايضاً تجنب توجيه اتهامات لا تستند إلى دليل موثوق، وإلا يكون الاتهام مستهدفاً التشهير.

وهذا يختلف كثيراً عن ما يطالب الحاكم على الصحافة في بعض البلاد العربية من الامتناع عن توجيه اتهامات تحت اي ظرف حتى إذا توفرت ادلة قاطعة تؤكدها، بدعوى ان جهات التحقيق هي المخولة وحدها بتوجيه الاتهام. وذكر انه في احد الحوارات حول هذا الموضوع في مصر، سال صحفي عن حقه في أن يصف شخصاً عاماً بانه فاسد، او سارق في حال توفر مستندات قاطعة تؤكد ذلك، وحدث خلاف على ما إذا كان هذا الوصف يعتبر تدخلاً سياسياً أم قذفاً مؤثماً. وهو ليس خلافاً محض قانوني في جانبه الاهم سياسي يتعلق بمساحة الحرية في المجتمع. ولا اساس للقول إن الصحفي يعتدي على اختصاص جهة التحقيق، لانه لا يوجه اتهاماً قانونياً حين يصف شخصاً غالباً بانه منحرف، وإنما يعبر عن ضمير المجتمع الذي يثور ولا يصمت حين يتعلق الامر بالانتهاك للقانون والتعدي على مصلحة عامة. ولا يصح منطقاً أن يكون كشف الخارجين على القانون، بما في ذلك تحديد نوع هذا الانتهاك وإطلاق الصفة الدالة عليه، مُجرماً او مؤثماً. فالمفترض ان الامتناع عن كشف الانتهاكات هو الذي يكون [illegible] الحالات التي تنطوي على [illegible] توفر وهي هام بذلك، [illegible] التستر عليها ، [illegible] الحياة الخاصة [illegible]

* رئيس تحرير [illegible] العربية [illegible]

الإعلام الإسرائيلي تجسيد لتناقضات المجتمع

محطات إذاعية وتلفزيونية تبث السموم وأخرى تنشد للسلام

غازي السعدي

الإعلام الإسرائيلي يتمتع بهامش عريض من الحرية، هذه حقيقة لا يقلل منها حقيقة أخرى، هي ان هذا الاعلام مبرمج، ويخضع للرقابة، خاصة العسكرية، التي تشهر مقصها لدواع امنية، وفيما عدا ذلك، فإن وسائل الإعلام الإسرائيلية، المقروءة، المسموعة والمرئية، لا تقف عند حدود الخطوط الحمراء في السياسة ومآزق المجتمع الإسرائيلي، بيد انها تصطف في معظمها، للدفاع عن قرارات، ربما كانت خاطئة، لتسويغ الراي الإسرائيلي، في مواجهة العالم.

ومع هذا كله، تبدو وسائل الإعلام الإسرائيلية، وكأنها تتسابق للدخول في الشيء ونقيضه، وهي في ذلك تدخل الكثير السياسي، واحياناً العسكري، في انفاقات مظلمة يصعب على "العقلاء" الخروج منها بسلام.

محطات إذاعية وتلفزيونية، حكومية وخاصة، تغمر الدولة العبرية، تطفح بالسموم واللااخلاق، والتناقضات، وربما "تلوث" عقل المستمع او المشاهد الإسرائيلي، وهذا في حقيقته تجسيد عملي لتنافر المجتمع الإسرائيلي، الذي يتشكل من شرائح غير متجانسة.

في إسرائيل محطتان للبث التلفزيوني، القناة الاولى وهي حكومية، خاضعة لإشراف مجلس تعينه الحكومة، ويمثل جميع القوى السياسية، وفقاً لحجمها، ويعتبر بمثابة الهيئة العليا للإذاعة والتلفزيون الحكوميين، اما المحطة الثانية التي تحمل اسم القناة الثانية، فهي شركة مساهمة مستقلة، تعمل وفقاً لنظام الشركات، وتعتمد في موازنتها على الإعلانات التجارية، فيما تعتمد الاولى على ميزانيات حكومية، إضافة إلى الإعلانات التجارية.

بدأ البث التلفزيوني الإسرائيلي (القناة الاولى) منذ عام ١٩٦٦، فيما بدأت القناة الثانية بثها منذ ست سنوات فقط، ومع ذلك اخذت تنافس القناة الاولى، في حجم جمهور مشاهديها، وبرامجها المتنوعة، وحجم الإعلانات التي تدر عليها اموالاً طائلة.

لكن هناك محطتين اخريين إحداهما إذاعية والثانية تلفزيونية، وهما غير مرخصتين تبثان من البحر، من خلال سفينة لكل محطة، وحتى تتجاوزا الملاحقة القانونية الإسرائيلية فهما تعملان خارج حدود المياه الإسرائيلية، واحياناً تخترقان هذه الحدود لتحسين بثهما.

القناة الاولى اقيمت قبل [illegible] اسم (إذاعة السلام)، [illegible] نتان" المعروف باسم رجل السلام الإسرائيلي [illegible] عمد إلى إغلاق إذاعته، قبل سنوات [illegible] مرضه، وعدم توفر الإمكانيات المالية اللازمة [illegible] العمل في هذه الإذاعة.

اما الثانية، فهي محطة [illegible] المستوطنون واليمين الإسرائيلي [illegible] تحريضية ضد العملية السلمية [illegible] او أي اتفاق اخر يعيد للفلسطينيين [illegible] من اراضيهم المحتلة، وهذه المحطة [illegible] الحكومة الإسرائيلية [illegible] دعائية تجارية تدر عليها الاموال الطائلة [illegible] باس به من المشاهدين، [illegible] المستوطنين الإسرائيليين.

في عام ١٩٩٥ [illegible] اتخاذ إجراءات قانونية ضد هذه المحطة [illegible] بنيامين نتنياهو نفسه، كزعيم [illegible] حزبه بزيارة بحرية إلى سفينة [illegible] المستوطنين [illegible] عن دعمهم ومساندتهم لها، وللتصدي [illegible] كانت الحكومة السابقة تنوي القيام [illegible] المسؤولين عن سفينة المستوطنين.

وقبل اشهر، حاول المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية (الياكيم روبنشتاين)، إجراء تحقيق [illegible] العاملين في محطة تلفزيون المستوطنين البحرية [illegible] وبتدخل من الجهات العليا جرى لملمة الموضوع ولفلفته.

من حيث الجوهر فإن القناة (٧) تعبر عن التمرد على المؤسسة الإعلامية وعلى العملية السلمية [illegible] وبرامجها خليط من الأسس اليهودية، [illegible] والاخبار السياسية والموسيقى والأمور الراهنة [illegible] طرحها لقضايا الساعة، تتدرج في [illegible] الجمهور الديني، والقوى اليمينية التي [illegible] "القوى الوطنية" وتعكس [illegible] السائد اليوم بين الجمهور الإسرائيلي [illegible].

المستوطنون لم يكتفوا بهذه القناة [illegible] الوزارية التي كادت تطيح بحكومة نتنياهو قبل اشهر معدودة، ومن خلال المساومة والصفقات [illegible] الحكومة، حصل المستوطنون على وعد من نتنياهو لتأسيس "راديو المستوطنين" تحت اسم المحطة السابقة، ويعمل المستشار القانوني للحكومة على [illegible]

[illegible]

حق حماية الحياة الشخصية

كيتي اوهانلون

ان حق الامتياز المشروط لن يحمي نشر كلمات افترائية عن سياسي منتخب فيما يتعلق بسلوكه في دوره العام الا اذا كانت طبيعة ووضع ومصدر المادة وظروف النشر، في وضع ينبغي معه حماية المطبوعة، في غياب الحقد والاذى المتعمد، للمصلحة العامة.

ان محكمة الاستئناف التي امرت بمحاكمة جديدة لتصرف البرت رينولدز التشهيري بحق صحف الـ «تايمز» والصحف الاخرى، قد قضت بان المدعى عليهم غير مؤهلين للاعتماد على دفاع حق الامتياز المشروط في اعادة المحاكمة.

كان المدعي عضوا في دويل ايريان، منذ عام ١٩٧٧، واصبح في شباط ١٩٩٢ طاويا .. من اتباع الفلسفة الطاوية المبنية على تعاليم لاوتسي - احد اديان الصين الثلاثة - وترأس ائتلافاً من حزبه، فيانا فيل، وحزب العمال برئاسة ديك سبرينغ.

وانتهى الائتلاف في تشرين الثاني ١٩٩٤ نتيجة ازمة سياسية بتسليم طلب لجلب كاهن روم كاثوليكي الى ايرلندا الشمالية للاجابة على تهم باعتداءات جنسية على الاطفال، وفي السابع عشر من تشرين الثاني استقال من عضوية الطائفة الطاوية.

في العشرين من تشرين الثاني ١٩٩٤ نشرت «صنداي تايمز» مقالة في طبعتها البريطانية حول استقالة المدعي، فاعتبر المدعي انه يعتبر انه [illegible]

القذف والتشهير، قائلا ان الكلمات التي شكا منها في المقالة كانت تعني، وفهم منها انها تعني انه ضلل «الديل» وزملاءه عن قصد وبشكل غير شريف، بحجب معلومات معينة، وانه كذب عليهم حول تاريخ حصوله على هذه المعلومات.

في نهاية المحاكمة حكم للمدعي بمبلغ بنس استرليني بدل اضرار، فاستأنف طالبا محاكمة جديدة على اساس ان القاضي اساء توجيه لجنة المحلفين.

قال لورد بينغهام ان المحكمة لم يكن لديها اي بديل فعال سوى ان تأمر بمحاكمة جديدة لذلك كان من الضروري ان تقرر فيما اذا كان المدعى عليهم يمكن ان يعتمدوا على حق الامتياز المشروط في اعادة المحاكمة وكان يجب الاجابة على الاسئلة التالية

١. فيما اذا كان الناشر ازاء واجب قانوني او اخلاقي او اجتماعي بالنسبة للذين نشرت لهم المادة (اختبار الواجب).

٢. فيما اذا كان للذين نشرت لهم المادة مصلحة في تلقي المادة (اختبار المصلحة).

٣. فيما اذا كانت طبيعة ووضع ومصدر المادة وظروف النشر، كانت في وضع يجب معه حماية المطبوعة للمصلحة العامة في غياب اثبات الضرر المعلن (اختبار الظروف).

ان الظروف التي سلكت فيها حكومة المدعي من [illegible]

[illegible]

لقد فشل المدعى عليهم في تسجيل رواية المدعي لسلوكه، او الحصول على ملاحظاته حول استنتاجاتهم وفشلوا في الحكم فيما اذا كان ضحية الظروف، خصوصا نقل الى القراء الايرلنديين في الطبعة الايرلندية من قد «صنداي تايمز» او انه كاذب مراوغ، كما نقل الى القراء في بريطانيا، وكان يجب ان يكون واضحا انه لم يكن ايا منهما

الاندبندنت

الرومانيون يتندرون على اسنان رئيس وزرائهم

تركيب اسنان جديدة يتيح قضم جزء اكبر من الفطيرة

عندما اختفى رئيس الوزراء الروماني رادو فاسايل مدة ثلاثة ايام، خلال زيارة رسمية لاسرائيل لتركيب اسنانه، انطلقت الالسنة بالحديث

بعد زيارة استمرت اربعة ايام التقى خلالها بنظيره بنيامين نتنياهو، وزار مصنعا للطائرات الروحية، وحيا الآلاف الرومانيين الذين يعملون في قطاع البناء في اسرائيل اختفى فاسايل عن الانظار، اين يمكن ان يكون رئيس الوزراء؟ هل يأخذ حماما شمسيا على احد الشواطئ على البحر الابيض المتوسط او يتوسط في الصراع الاسرائيلي الفلسطيني ام كان ينشر مشكلات رومانيا الاقتصادية والسياسية؟

عندما عاد، دار الحديث عن اسنانه التي زرعها ويقال انها ١٦ سنا وقد اثارت نكاتا حول السياسيين الذين يريدون ان يقضموا اكبر جزء من الفطيرة

كتب الشاعر ميركيا دينيسكو: لا يمكن استثمر سنا من النيكل في فم رئيس الوزراء لكنهم في اسرائيل دفنوا خمسين الف دولار تحت شاربي رادو فاسايل. موسيدي مهينة حدا. لقد نفى مستشار رئيس الوزراء بتريسو بيو ان يكون انفق مبلغ الخمسين الف دولار الذي تحدثت عنه وسائل الاعلام على نطاق واسع. وقال بيو ان فاسايل ذهب الى منزل اسرائيلي يعمل طبيب اسنان ولم يدفع اكثر من الفي دولار.

ايا كان الامر، فان القصة تسبب توتر الاعصاب عندما يرى الرومانيون ان من يتولون المناصب يدللون انفسهم او يريدون ان يستغلوا مناصبهم، فبالنسبة للدليل، انتقل الى ملكة الاسنان او اية جراحة طفيفة. لقد واجه الرئيس السابق ايون ايليسكو السخرية عندما ذهب الى طبيب الاسنان، ثم ازال ندبة في وجهه وقد اعتبر هذا التصرف عبثا، ومؤشرا على صلف اناوي، وليس تصرفا رجوليا لزعيم بالتالي.

كتب ثيودور اوكتافيان في المجلة الاسبوعية الساخرة، كاتافيشو: عندما تتولى السلطة هنالك اعتقادا باننا جميعا مالكون لكن بعض الذين يتم اختيارهم هم استثناء لهذه القاعدة

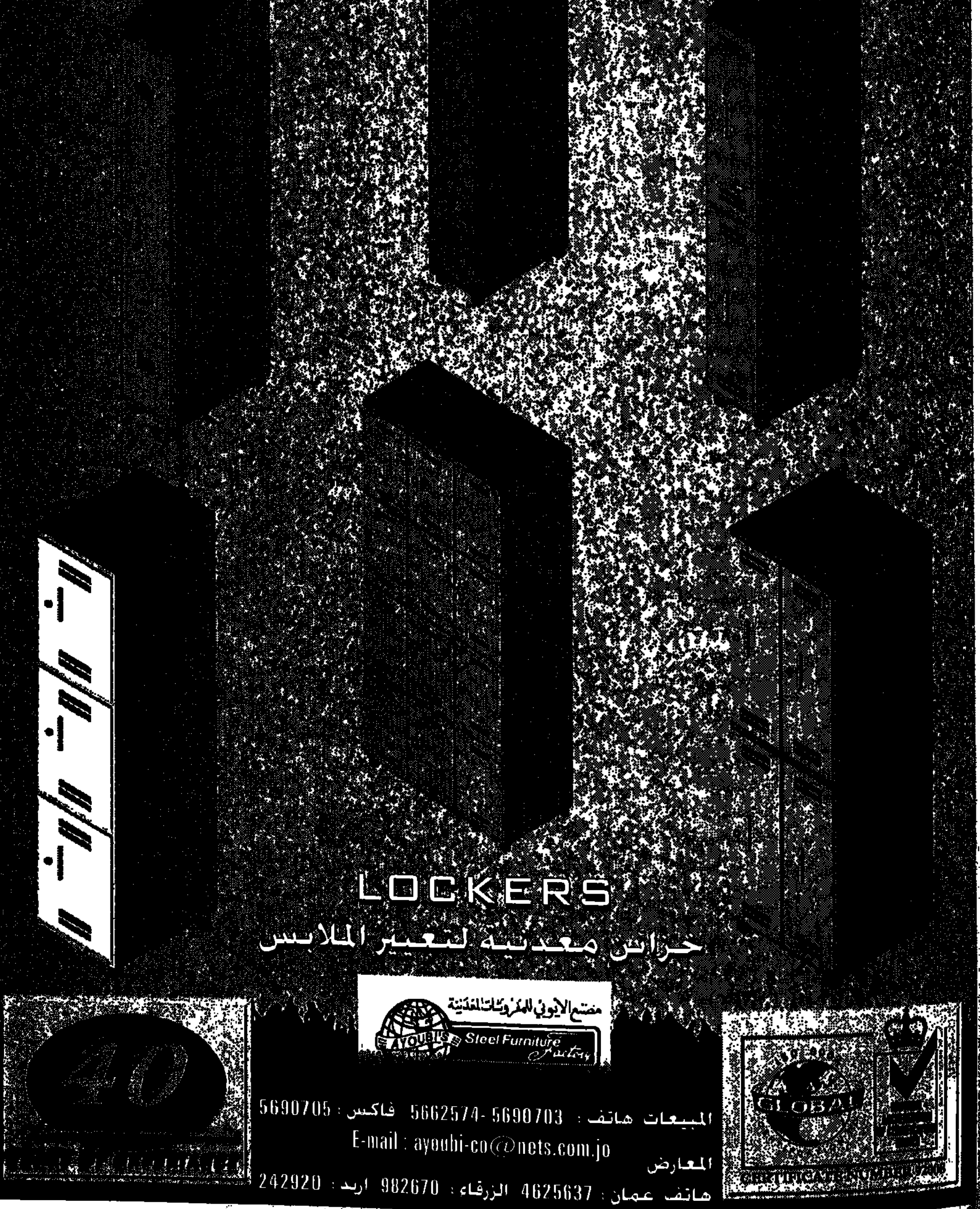
واضاف ثيودور: يجب ان يدرس ابوابكم الغرب، ويجب ان تتزود الزوجة بالملابس من باريس، وما يتطلبه ذلك من دولارات

كما هو حال كثير من الرومانيين لم تكن اسنان فاسايل مصدر جاذبية او قوة شخصية فهو مدخن، واسنانه تختفي تحت شاربه كثيفين، وعندما كان يلتمع فمه كان يكشف عن قواطع لطخها النيكوتين

وبعد ان اصبح رئيسا للوزراء عمل فاسايل على تحسين مظهره - شذب فراشاته .. وخلع خاتما ذهبيا ثقيلا - وشرع يرتدي ملابس ذات مسحة ايطالية.

ان طبيب الاسنان في رومانيا امر ملاذ كانت تذهب اليه حين تؤلمك اسنانك وتنتابك طوال الليل. فالناس ليس لديهم سجلات مع اطباء الاسنان وهم يخافون جدا من كرسي طبيب الاسنان.

[illegible]



الاعلام الاردني تابع مجريات الازمة الروسية ومعلقون تنبأوا بعودة مبكرة للشيوعيين

لاقت الازمة السياسية والاقتصادية التي تشهدها روسيا اصداء واسعة في وسائل الاعلام الاردنية، ويبدو ان الازمة الاقتصادية الروسية ليست كمثيلاتها في العالم كون تفاقمها ينذر بعواقب كثيرة ومنها عودة للشيوعية والحرب الباردة وانحسار للعالم احادي القطب. فقد تابع الاحداث زعماء العالم اجمع، وقام الرئيس كلينتون بزيارة مشهودة لموسكو ليقف عن كثب على تداعيات الوضع الروسي، وافاق الازمة. والتساؤل الذي اثير في الاونة الاخيرة بعد استفحال الوضع الاقتصادي وتازم الوضع السياسي هو: هل تقف المؤسسات المالية الغربية وعلى راسها الولايات المتحدة واوروبا مكتوفة الايدي حيال الازمة المالية .. وهل تفتح الازمة الابواب على مصراعيها لعودة اليسار والشيوعيين الى الحكم بعد اقل من عقد على الانهيار العظيم في الاتحاد السوفييتي؟!

التناول الاعلامي الاردني للازمة الروسية، كان متوازنا، وشابه حذر شديد، فالكاتب صالح القلاب في «العرب اليوم» اعرب عن قلقه لما تحمله الازمة الروسية في طياتها من مخاطر، وانذر بان الانهيار للنموذج الراسمالي هناك يعني عودة مبكرة للشيوعية. ويقول القلاب «لقد سقط حكم الراسمالية الوردي» ... النبوءة ستكون ان روسيا ... ايام ستهز العالم، وان الشيوعية ... الطريقة الستالينية ستعود ... بثوب الديمقراطية بالتاكيد»

اما مؤنس الرزاز في «الراي» ... في معالجة مسالة التحالف الاوروبي ... الروسية برئاسة بوريس يلتسين ... على زيارة كلينتون بحوار ... المترهلين. يلتسين ... البلدان التي تسمى بـ «العالم الثالث» ... يكون بوسعه ان يتهم ... الازمة الاقتصادية ويقوم بوجبة ... راسها رئيس الوزراء ... كلينتون فيتمنى في حضرة صديقه ... اسيويا اقام بسحل مونيكا ... العظم بتهمة التامر ... الشيوعيين والعرب واليهود

الكاتب نقولا ناصر تحدث في ... انهيار النموذج الراسمالي في روسيا ... نظام يلتسين بانه «نظام سياسي راسمالي ... راسمالية»، وكتب ايضا ان سقوط نظام سياسي معلق في الهواء بلا اساسات على الارض لم يعد متوقعا يحتمل التخمين بل اصبح حتمية تنتظر التوقيت المناسب فحسب.

لقد انهارت الشيوعية في روسيا ولكن الراسمالية لم تحتل مكانها - يقول نقولا ناصر - ويصطدم يلتسين، لاحقا، بالحقيقة المرة ...

[illegible]

النووية الروسية التي وضعت في حالة ... الدب النووي الروسي قد ... التسمية ليكون فزاعة مرة ... شيوعيين تمرسوا في العمل السياسي والديبلوماسي وفي اجواء راسمالية ...

ويتساءل كتابنا عن مدى قدرة الشيوعيين الجدد على ادارة الحياة بعد انهيار ... النظام السياسي الراسمالي ... الاقتصادي الراسمالي. وراى جورج حداد ... جريدة «الدستور») ان روسيا ... فرق حاد، قد يطال العالم باسره ... الروس الوصفة الغربية الراسمالية ... الاقتصاد، فخصخصوا وباعوا ... وتبنوا ما اصطلح على تسميته ... املا في ان تتحسن اوضاعهم، ... وجدوا ان نتيجة كل ذلك كان الفقر ... التردي

ابراهيم جابر ابراهيم من صحيفة «العرب اليوم» خلص الى نتيجة من الازمة الروسية مفادها ان كل شواكيش العالم ... تجعل البيت امنا، اذا كان سكانه ...

اما الولايات المتحدة، ... تفكر بان اضعاف روسيا يؤدي الى ... كما يقول الصحفي خالد الزبيدي ... ان المبالغة في اضعاف روسيا من ... والخارج سيفتح الباب على مصراعيه ... قوى اكثر تشددا وفي مقدمتها الحزب ... الذي ما زال يحتفظ بنفوذه في الشارع الروسي



.. كما عكسته المتابعات الصحفية

بداية تفاؤل مع بدء الحوار الرسمي مع الأحزاب

فرانشيسكا شيرياشي

مندوبة الشؤون السياسية في الجوردن تايمز فرانشيسكا شيرياشي، تلقي الضوء على قضيتين حظيتا باهتمام الصحافة والراي العام الاردني خلال الاسابيع القليلة، وتتصلان بعلاقة الاحزاب بالحكومة.

رحبت المعارضة باجتماع الاحد، الثالث والعشرين من اب، بين ولي العهد الامير الحسن وزعماء الاخوان المسلمين، لكنها انقسمت حول الاولويات ازاء جدول الاعمال ووسائل استئناف حوار وطني.

وبينما تمسكت جماعة الاخوان المسلمين القوية بمطالبها بتجميد معاهدة وادي عربة التي عقدت عام ١٩٩٤، ووقف التطبيع مع اسرائيل، فان احزاب المعارضة الاخرى، بما فيها الذراع السياسي للاخوان، جبهة العمل الاسلامي، بسطت يدا مفتوحة لحكومة الدكتور فايز الطراونة واعلنت عن استعدادها لمحادثات بناءة من اجل تعزيز الديمقراطية.

قال زعيم الاخوان، السيد عبد المجيد ذنيبات: اننا نرحب بالاجتماع مع سمو الامير الحسن، لكننا نركز على رغبتنا في حوار يؤدي الى حلول للمشاكل التي طرحناها، وليس حوارا من اجل الحوار.

خلال الاجتماع، قدم السيد الذنيبات لسمو ولي العهد مذكرة توضح وجهات نظر الاخوان ازاء جملة قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية.

وقد قال السيد ذنيبات في مقابلة هاتفية في اليوم التالي للاجتماع المذكور :طالبنا بمزيد من الحريات العامة من خلال تغييرات في قانوني المطبوعات والانتخابات.

وقال: كما ان المذكرة طالبت باعادة النظر في قانون الاستثمار الذي نعتقد انه يهدد امن الوطن من خلال ازالة جميع الحواجز امام الاستثمارات الاجنبية والاسرائيلية.

واضاف: طالبنا بوقف التطبيع من اجل تحسين العلاقات مع الدول العربية الاخرى، وطالبنا بتجميد معاهدة وادي عربة لانها تلحق ضررا شديدا بالوحدة الوطنية.

ان اجتماع سمو ولي العهد مع السيد ذنيبات واللجنة التنفيذية للاخوان المسلمين، وهو اول اجتماع من نوعه منذ عام ١٩٩٥، قد جاء متمشيا مع السياسة الهاشمية المتمثلة في الابقاء على الحوار مع جميع اطياف وقطاعات المجتمع .. وهي ظاهرة يتفق المحللون على انها نادرة في هذه المنطقة.

قال السيد ذنيبات ان الاجتماع ليس سوى الاول من سلسلة اجتماعات لتبادل الاراء بهدف كسر الجمود الذي استمر احد عشر شهرا في العلاقات بين الحكومة والمعارضة.

وقال السيد ذنيبات . ان سمو ولي العهد قد وعد بقراءة المذكرة، والاجتماع معنا مرة اخرى

على نقيض سياسة «لننتظر ونرى» التي ينتهجها الاخوان، فان زعماء احزاب المعارضة اعربوا عن حماسهم ازاء تصرف ولي العهد ونيته المعلنة بالاجتماع في الايام المقبلة مع ممثلي الاحزاب المختلفة والاتحادات والمؤسسات المدنية الاخرى والصحفيين.

بعد يوم فقط من اجتماع سمو الامير الحسن مع الاخوان، قال كثير من قادة الاحزاب انهم بداوا باعداد مذكرة محتملة لتقديمها لسمو ولي العهد، او الحكومة كاساس لحوار وطني

يبدو ان تطبيع العلاقات مع اسرائيل – وهي القضية الشائكة في العلاقات بين الحكومة والمعارضة طوال السنوات الاربع الماضية، يبدو انها اسقطت من قائمة اهتمامات المعارضة التي تركز الان على القضايا الداخلية. فقد قال الامين العام لجبهة العمل الاسلامي، الدكتور عبد اللطيف عربيات الحريات والديمقراطية قبل اي شيء اخر

وقالت جبهة العمل الاسلامي وهي اقوى حزب في الاردن حتى الان، انه ينبغي لاي حوار جاد مع الحكومة ان يبدا برسم طرق ووسائل رفع سقف الحريات العامة، التي تلقت كما ذكرت الجبهة ضربة شديدة بنظام الانتخاب الذي طبق في عام ١٩٩٣، نظام شخص واحد وصوت واحد، وقانون المطبوعات «القاسي» الذي وافق عليه البرلمان مؤخرا وينتظر الارادة الملكية

وقال الدكتور عربيات القضايا الجديدة مثل المياه والامن الغذائي لجميع المواطنين تحتاجان لاحقا على جدول الاعمال التي نرغب جبهة العمل الاسلامي بمناقشتها في اجتماع محتمل مع سمو ولي العهد ،ثم هنالك الحاجة الى تعزيز العلاقات مع اشقائنا المسلمين والعرب»، قال السيد عربيات في اشارة الى العراق والسودان اللذين يرزحان تحت حصار دولي لكنه لم يذكر علاقات المملكة مع اسرائيل

وقال النائب محمد العوران (الطفيلة) وهو ايضا الامين العام لحزب الارض العربية اليساري، من المؤكد ان هنالك خلافات بين القيادة والمعارضة وبخاصة حين يتعلق الامر بالعلاقات مع اسرائيل لكننا في حاجة الى التحرك والاستناد الى اهدافنا المشتركة

وقال العوران لا تستطيع المعارضة ان تجلس متفرجة وتنتقد العلاقات مع اسرائيل، فنحن نستطيع ان نشارك في حل الامور الاخرى مثل الفقر والبطالة والحريات.

في اجتماع مع النواب والاعيان واعضاء الوزارة الجديدة برئاسة الدكتور فايز الطراونة عقد يوم السبت الثاني والعشرين من اب، قال سمو الامير الحسن ان ابواب القصر الملكي [illegible] مفتوحة للحوار المسؤول مع جميع الاطراف.

وكان جلالة الملك قد اشار في وقت سابق الى استئناف الحوار الوطني على انه احدى [illegible] الحكومة الجديدة في رسالة التكليف [illegible] الطراونة.

وكانت حكومة الدكتور عبد السلام المجالي قد فشلت في استئناف الحوار مع المعارضة [illegible] مقاطعة المعارضة للانتخابات العامة في تشرين الثاني ١٩٩٧.

قال الامين العام للحزب الشيوعي الاردني السيد منير حمارنه: ما يزال من السابق لاوانه ان نحكم فيما اذا كان الحوار سوف ينجح [illegible] متفائلون لان هذه الحكومة لا تبدو فقط اكثر [illegible] من الحكومة السابقة في الدخول في حوار [illegible] تلقت ايضا تفويضا واضحا ازاء هذا الامر.

لقد تفاوتت مواقف زعماء المعارضة بين [illegible] بحذر ومتفائل في التكهن بمسار التنمية والحريات العامة في عهد الدكتور الطراونة التي تشمل حكومته جيلا شابا من السياسيين.

قال الدكتور عربيات: انها بداية تبشر بالخير فكتاب التكليف السامي ورد الدكتور الطراونة اضافة الى اجتماع سمو ولي العهد مع الاخوان والاعلان بأن مثل هذا الاجتماع سيستمر مع احزاب اخرى، كلها تثير الامال في ان حوارا راسخا سوف يبدأ.

وقال السيد سليمان عرار، الامين العام لحزب المستقبل: سوف ننتظر ونرى، لكننا متفائلون بالامل [illegible]

على خلفية موقفه من قانون المطبوعات

الحزب الوطني الدستوري يميل لاتخاذ مواقف ناقدة

مواقف الحزب الوطني الدستوري الاخيرة ضد قانوني المطبوعات النشر والانتخابات، ومفاوضاته مع بعض احزاب المعارضة وانتقاده للحكومة السابقة حول ازمة المياه، جاءت مفاجأة للكثيرين.

نشأ هذا الحزب من اندماج ثمانية احزاب وسطية قبل اكثر من سنة، وكان المتوقع من الحزب الذي يراسه الوزير السابق المهندس عبد الهادي المجالي ان يعزز مصالح الحكومة السابقة في البرلمان وعلى الساحة السياسية.

لكن المحللين يقولون ان سلسلة من الهزائم الانتخابية والانشقاقات الداخلية قد شجعت عملية البحث عن الذات التي جعلت الحزب يصبح اكثر نقدا للحكومة (السابقة) وان تكون تصريحاته السياسية منسجمة مع النبض العام.

قال احد المحللين يبدو ان الحزب قد غير رايه ازاء عدد من القضايا في السنة الماضية، فقد تعلم من الدروس المؤلمة.

لقد عانى الحزب الوطني الدستوري من ضربة ثقيلة خلال الانتخابات العامة في تشرين الثاني الماضي فلقد وصل اثنان فقط من مرشحي الحزب الاحد عشر الى مجلس النواب، مع ان خمسة نواب اخرين فازوا كمستقلين.

بعد فترة [illegible] قصيرة في اعقاب [illegible] الحزب [illegible] في ايار الماضي، ادت موجات متلاحقة من الاستقالات نتيجة الخلافات الشخصية والسياسية الى اضعاف الحزب.

لكن المسؤولين فيه ينفون ان تكون مواقف الحزب قد شهدت اي تغيير، وهم يقولون ان الحزب قد جرى تصنيفه على عجل منذ ظهوره حتى قبل ان يبدأ اي عمل سياسي، وانه قد اسبغت عليه صورة زائفة لم تعكس طبيعته الحقيقية.

قال المتحدث باسم الحزب الوطني الدستوري، السيد خلدون الناصر: «اننا حزب قومي وسطي ولسنا حزب الحكومة، وهدفنا هو رفاه الناس، ولا نتردد في انتقاد اية حكومة اذا لم تعجبنا طريقة معالجتها للامور».

لقد انضم الحزب الى المحتجين على سوء ادارة المسؤولين في الحكومة السابقة، لازمة المياه الملوثة التي ادت الى استقالة وزير المياه، الدكتور منذر حدادين.

وخلال ازمة المياه اصدر الحزب بيانا قال فيه: «اننا نحمل المسؤولية عن قضية المياه للسلطة التنفيذية في اشخاص وزيري الصحة والمياه والري، وجميع المسؤولين والموظفين ذوي العلاقة».

وقال البيان: «يطالب الحزب الوطني الدستوري بمعاقبة من تتبين مسؤوليتهم ازاء مشكلة المياه في الوزارتين».

وكان الحزب قد بدا محادثات مع حزب التجمع الديمقراطي لتشكيل تحالف الجمهور [illegible] قانون الانتخابات

ويعمل الحزبان على تشكيل تحالف اعرض، حيث يمكن ان يضم حزب اليسار الديمقراطي ايضا قوميين عربا ويمثين لمقاومة قانون الصوت الواحد الانتخابي، وذلك بطرح صيغة نسبية جزئية تبقي ١٠ الى ٢٠٪ من مقاعد البرلمان للاحزاب السياسية.

يقول السيد الناصر «ما يزال السؤال قائما حول: كيف ستنضم احزاب كثيرة الى مثل هذه الحملة، لكننا نعتقد ان التغييرات في قانون الانتخابات مطلوبة لتعزيز دور الاحزاب السياسية وخلق ثقافة حزبية».

ووفقا لما يقوله احد قادة حزب اليسار الديمقراطي السيد جميل النمري «فان للحزب الوطني الدستوري الان موقفا ازاء الانتخابات يماثل موقفنا».

وقال النمري «لقد وجهت الانتخابات الاخيرة ضربة شديدة للحزب الوطني الدستوري وهو الان يحاول الحيلولة دون تكرار ما حدث».

وانضم الحزب الوطني الدستوري ايضا الى الاسلاميين واليساريين في موقفهم من مشروع قانون المطبوعات والنشر الذي تم تعديله وتبنيه من قبل مجلس النواب، وقد اعلن السيد الناصر تاييد الحزب للتعديلات التي اقترحتها لجنة التوجيه الوطني التابعة لمجلس النواب مع ان اللجنة لم تتبن كل التعديلات التي طرحها الحزب.

وقال الناصر: «لقد وقفنا ضد [illegible] القانون عندما جاء من الحكومة [illegible] التغييرات التي اقترحتها لجنة التوجيه [illegible] ولكن لسوء الحظ لم تتم استشارتنا حول [illegible] المطبوعات وهذا امر اغضبنا».

ويخطط الحزب الوطني الدستوري [illegible] لتعديل قانون الاحزاب السياسية [illegible] بطرح التمويل العام للاحزاب التي تعاني [illegible] مالي في الاردن.

وباستثناء جبهة العمل الاسلامي [illegible] الوضع المالي للحزب الوطني الدستوري [illegible] اعتباره مرضيا بالمقارنة مع الاحزاب [illegible] عشر الاخرى في الاردن.

لكن في ضوء رسوم التسجيل [illegible] تتراوح بين خمسة دنانير لاعضائه [illegible] البالغ عددهم ثلاثة الاف عضو [illegible] للكوادر العليا، فان الحزب ما يزال [illegible] مصاعب مالية.

قال السيد الناصر: «كنا [illegible] الى مالا يقل عن ١٥٠ الف دينار [illegible] الحزب بشكل مناسب [illegible] انصاره للتمويل من حيث [illegible] كاف».

وقال: «ان التمويل [illegible] لتفعيل دور الاحزاب [illegible] يمثلها التمويل الخارجي [illegible]

دور الاعلام في التنمية العقلية - المطبوعات والماء نموذجاً

احمد المصلح *

يميز في الادبيات الاعلامية عادة بين نمطين من الاعلام، الأول إعلام الدولة والثاني إعلام السلطة الحاكمة، وبديهي ان لكل نمط من هذين الاعلامين لغة إعلامية خاصة، واليات منهجية خاصة، سواء في البناء المعرفي للمقولات الاعلامية، او في مخاطبة المتلقي بهدف اقناعه بالرسالة الاعلامية التي يحملها كلا النمطين.

وبديهي ايضاً ان اعلام الدولة هو الاكثر اتساعاً للأراء المختلفة او المتناقضة، كونه معنياً بالمجتمع بكل شرائحه واتجاهاته السياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية والقيمية على كامل مؤسسات المجتمع المدني الحديث من جهة، وكونه الاقدر على خلق حالة استقطاب جماهيري تحتضن الحراك الاجتماعي بتفاعلاته وإشكالياته وانجازاته واخفاقاته على درب التنمية الشاملة بعامة والتنمية العقلية الجماعية والفردية بخاصة من جهة اخرى، فيما إعلام السلطة الحاكمة احادي الجانب، ومشغول بالترويج لمقولاته واجتهاداته وذرائعيته، والى حد يبدو فيه هذا الاعلام اقرب الى الايديولوجيا والفئوية والراي «الابوي» المحتكر للحقيقة والصواب.

لكن المشكلة ان الدولة العربية كمؤسسة قومية قد اخلت مواقعها لصالح الدولة القطرية، وكنتيجة لذلك تبنت هذه الدولة القطرية صيغة الاعلام الوطني، الذي استقر على شكل اعلام السلطة الحاكمة، التي اعتبرت نفسها البديل الواقعي للدولة القومية التي تشظت مفرداتها على الدول القطرية، وبذلك صار لدى الامة مؤسسات اعلامية وطنية سلطوية بمقدار ما لديها من دول قطرية، والمحصلة ان حالة الخراب القومي امتدت الى الاعلام الوطني، ويكفي لقراءة حالة الخراب الاعلامية الراهنة، النظر الى تجلياتها القطرية، وتحديداً حيال القضايا العربية الاساسية بدءاً بالوحدة او التضامن او التنسيق، مروراً بمواجهة التحديات الكبيرة وفي مقدمتها تحديات الحرب والسلام، وانتهاء بتحديات صدمة المستقبل المرافقة لثورة المعلومات والإعلام والاتصال والثقافة والياتها التكنولوجية والالكترونية عبر البريد الالكتروني واقمار الاتصالات وشبكات الانترنت.

بل وان ازمة الاعلام الوطني السلطوية ازدادت تفاقماً مع تفاقم الظروف العربية والاقليمية والدولية بدءاً بالنكبة والنكسة، مروراً بالحروب الاهلية والصراعات العربية العربية، وانتهاء بانفتاح المنطقة العربية لقوى القهر والنهب الدولية وتحديداً بعد زلزال الخليج وسعي اسرائيل لكي تتبوأ مركز دولة الاقليم الوحيدة.

والمحصلة ان الدول العربية تخلت عن اعلام الدولة في الوقت الذي مارست فيه دول العالم المتقدمة هذا النمط من الاعلام، وبالتالي تحول الاعلام الوطني القطري الى اعلام احادي الجانب وسلطوي، فقد بالتالي قدرته على تلبية حاجات الناس المعرفية والفكرية والثقافية والقيمية، فعجز عن تجسير الفجوة الحضارية بين التخلف والتقدم وعلى مختلف الصعد.

وتشير الباحثة الدكتورة فريال مهنا في دراسة لها بعنوان (جدلية المضمون والشكل في اللغة الاعلامية العربية بين الموروث ومتطلبات الاتصال الجماهيري الراهنة)، المقدمة لندوة تحليل الخطاب العربي للمؤتمر العلمي الثالث لجامعة فيلادلفيا في ايار عام ١٩٩٧، الى أن استتباب العلاقة بين السلطة والاعلام افرز خللاً في اللغة الاعلامية تجلى في فقر معلوماتي واضح وجوهري يكاد يقترب من نقطة الصفر، حين يتعلق الامر بنشر او بث رسالة اعلامية متصلة بوقائع قطرية داخلية، وبهبوط لافت للنظر خاصة في النص المسرع والمتلفز عندما ترتبط الرسالة الاعلامية باحداث وقضايا قومية واقليمية، وبالتالي فقد ضاعت مقولة الاعلام الجماهيري بين مقولة اعلام الحالة الاستثنائية، التي تصطنعها السلطة في مواجهة عدو خارجي كالعدو الصهيوني،

[illegible] (المرأة)، او [illegible] الوطن والمصالح (العامة).

[illegible]

[illegible] اعتزازية [illegible] الرؤية والمرأة.

وعلى [illegible] الاعلام الاردني على هوامش [illegible] الاعلامية ومفرداتها الاعلام والهوية الاعلامية [illegible] في اللغة الاعلامية العربية، [illegible] الاعلام الاردني على نحو حضري [illegible] ومستند الى نظرته اعلام الدولة التي تعزز في إحدى مهماتها مسيرة التنمية والتنمية العقلية بخاصة، كقضية مصيرية مثل المعابر، الاولى متمثلة في قانون المطبوعات والنشر، والثانية تتمثل في تناول ازمة تلوث المياه في عمان الغربية

ففي المسألة الاولى كانت مواجهة حقيقية بين طرفي المعادلة الاعلامية الاتصالية ممثلين في الالتزامية الاعلامية لاعلام السلطة، والمهنية الاعلامية الجماهيرية لاعلام الصحافة، وعلى قاعدة إعلام الدولة الذي نعبر به الى القرن القادم

وكان من الطبيعي ان ينتصر اعلام الدولة على الاعلام الجماهيري وعلى قاعدة الحرص على سلامة العبور للقرن القادم بعد ان مررت السلطة التشريعية قانون السلطة الاعلامي بالإخراج [illegible]

تحقيق رغبات الاعلام المهني الجماهيري وكان تعبيراً حقيقياً عن فهم السلطة لدور الاعلام الوطني واحتكارها للراي الاخير في ما هو خطأ وصواب وضروري لمصلحة الوطن

اما المسألة الثانية فتتمثل في تجسيد خلاصة ما ذهبت اليه الدكتورة فريال مهنا، وهو تقلص حجم المعلومات في اعلام السلطة الى درجة الصفر حين يتعلق الامر بقضية داخلية محضة، وقد اعترفت بعض رموز السلطة بهذا التقصير الاعلامي في حجب حقيقة ما يجري من تلوث المياه عن الناس في الوقت الذي كانت فيه الصحافة تعالج الازمة باليتين اعلاميتين، اولاهما عبر صحافة الراي في المقالات، والثانية عبر صحافة الخبر في نشر المعلومات التي تحصل عليها الصحف بجهدها الذاتي رغم قلة هذه المعلومات، وتضييق السلطة على ناشريها، وبديهي ان يكون الانتصار للصحافة وللإعلام الجماهيري على حساب اعلام السلطة في هذه المسألة تحديداً.

وخلاصة الراي عندي لتحقيق دور فاعل للإعلام في التنمية والتنمية العقلية تحديداً يتمثل في ضرورة إيجاد حالة تفاوضية مشتركة بين اعلام السلطة والإعلام الجماهيري بحيث يساهم الاثنان معا في صياغة اعلام الدولة الذي يمثل التمايز والتناغم وتبادل الراي والراي الآخر على الساحة الإعلامية الشاملة.

* شاعر وكاتب

لاثبات المصداقية وتفادي المتاعب

تدوين الملاحظات وتسجيل المكالمات والاحاديث يضمن نجاح التحقيق الصحفي وسلامة صاحبه

جانين غيبسون

ليست المرة الاولى التي يقوم فيها السكرتير الصحفي لرئيس الوزراء البريطاني اليستير كامبل بخلط الامور، فالرجل الذي أكد ذات يوم، بشكل واثق أن رئيس الوزراء لم يناقش موضوع روبرت مردوخ مع نظيره الايطالي، حاول مؤخراً أن يدعي بشكل مثير للشك ايضاً ان ملاحظات صحفي ليست كافية لادانة رجل.

لقد اثار ادعاء كامبل قضية يندر أن ينظر اليها كثير من المراسلين، كيف تثبت أن بعض الناس قالوا اشياء ما كان يجب أن يقولوها؟

كان المتحدث باسم رئاسة الوزراء يرد على دعوات من حزب المحافظين بإجراء تحقيق في تعليقات يقال ان روجر ليدل قد ادلى بها في حفلة.

قال المتحدث الرسمي في ايجازه الصباحي انه لا يمكن التوقع من رئيس الوزراء أن يرد على اتهامات ضد مسؤول سياسي، تستند إلى عبارة "رجلان في اخر قاعة رقص".

ومضى كامبل في حديثه ليتهم صحيفة «الاوبزيرفر» بالايحاء بان لديها شريطاً للحديث.

وقال ان ممثلاً للصحيفة قد اوحى ان الحديث قد سجل في مقابلة على «راديو فايف لايف».

وعندما سئل فيما إذا كان الحديث قد سجل قال الصحفي من «الاوبزيرفر» فريغ بالاست: «انا متأكد من ذلك».

قال نائب محرر «الاوبزيرفر» جوسلين تارغيت ان الصحيفة لم تقل ابداً أن الحديث قد سجل لكن لديها دليلاً جوهرياً يدعم ادعاءاتها.

وقال: «لدينا نصف دزينة من الاشرطة، ولدينا عدد كبير من الملاحظات عن نفس الفترة، والحديث الذي تتحدث الحكومة عنه، الحديث مع روجر ليدل، بانه ليس على شريط، نحن لم ندّعِ انه على شريط ... انها محاولة لصرف الانظار».

قال تارغت ان الحديث موثق جيداً في "الملاحظات عن نفس الفترة" والتي دونها الصحفي بعد انتهاء الحديث.

واضاف: ان الملاحظات عن نفس الفترة جيدة بما فيه الكفاية لقوة الشرطة، والمحاكم وهي بصراحة كافية بشكل جيد لصحيفة «الاوبزيرفر».

ان ملاحظات تدون باختزال المثلي في مذكرة مراسل او كتاب شرطي امر معترف به من فترة طويلة من قبل المحاكم كدليل مناسب في كشف الشهود.

في العادة، يتم إخبار الصحفيين المتدربين بالقصة التي تتحدث عن اشهر محاكمات التشهير في الثمانينيات التي خسرتها احدى الصحف لان المراسل لم يضع التاريخ على دفتر ملاحظاته وكان المدعي في القضية قادراً على إثبات انه لم يكن حيث ادعى المراسل في اليوم المقصود وكان على الصحيفة ان تدفع مبلغاً من ستة ارقام!

ومع هذا فان كثيراً من الصحفيين يعتقدون ان الملاحظات اكثر مصداقية من المسجلات، التي تميل لان تتعرض لكتم الصوت والقطع في لحظة حاسمة

قال اورد وركهام، رئيس لجنة الشكاوى الصحفية، عندما تتلقى اللجنة شكوى تتعلق بعدم الدقة فاننا دائماً نسعى إلى تبرير من الصحيفة ويجيء التبرير في بعض الاحيان على شكل شريط صوتي او شريط فيديو، لكنه يجيء في اغلب الاحيان من ملاحظات المراسل التي يدونها عن الاحداث، وعلينا ان نحكم على ما هو الانسب في هذه الاحوال وليس هنالك فرق محدد بين الوسائل المختلفة.

في صحافة التحقيقات، فان التسجيل على الشريط اكثر شيوعاً من التغطية اليومية لان الصحفيين يعرفون من البداية انهم يغطون شيئاً يمكن الاختلاف حوله

الصحفيون في التحقيقات التلفزيونية الكبيرة معتادون على تسجيل كل مكالمة يجرونها

لقد كان المحرر السابق للصانداي تايمز، اندرو نيل الذي ادى فريقه للتحقيقات إلى قصة حافلة بالاسئلة تدين حكومة المحافظين، كان حذراً وقال إذا انهمكت في تحقيق خطير فانك تواجه اياماً ينبغي عليك خلالها ان تسجل ما يدور حتى تضمن السلامة ان تدوين الملاحظات مهم جداً لكن ينبغي ان تكون الملاحظات مدونة مع ملاحظات عن احداث اخرى جرت في نفس الوقت حتى لا يقال انها كتبت فيما بعد.

لكن روي غرينسليد، المحرر السابق لصحيفة «ميرور»، وهو ايضاً معلق صحفي [illegible] المهمة تتمثل في ان ملاحظة تدونه بالاختزال [illegible] تدوين ملاحظات عن امور اخرى او بعد ان تحدثت مع شخص اخر، تتصف بالصلاحية

فاذا قلنا أن شريطاً سيكون مطلوباً في المستقبل فاننا نطلب من جميع الصحفيين ان يكونوا خبراء في اساليب التجسس وهذا ليس [illegible] للصحافة.

قال بيتر كول، استاذ الصحافة في جامعة سنترال لانكشاير، ان طلاب الصحافة يتم تعليمهم بان «اي شيء يوضع بين قوسين ينبغي ان يكون حرفياً، لكنهم يعلمون ايضاً ان غالبية الملاحظات التي يدونونها ستكون في دفتر ملاحظات.

وقال البروفسور كول ان كامبل كان صحفياً سياسياً بارزاً قبل ان يتولى منصب السكرتير الصحفي باسم توني بلير.

وقال كول: ان الاشرطة والملاحظات هامة صحفية وكل من عمل في مجلس العموم [illegible] يعرف ان الملاحظات تدون بعد المقابلة [illegible] من الحديث ولا بد انه قضى [illegible] سياسي ممارس يدون الملاحظات عن الحديث بعد الانتهاء منها.

الشفافية كما يفهمها المسؤولون في الأردن.. التصريح عن أي شيء باستثناء الصراحة نفسها

سعد حتّر *

الشفافية في هذا البلد انواع. فمنها الخاصة ومنها العامة. ومنها الصادقة ومنها الملتوية. واما ان تكون جاهزة او تفصيل على مقاس المسؤول الذي ينقل طوعاً أو قسراً المعلومة إلى المواطن.

وبالرغم من الدعوات الى المكاشفة، يبدو أن الأشخاص في موقع المسؤولية باتوا خبراء في لي عنق الحقيقة أو إخفائها عن الناس، الامر الذي يجعل الأرضية خصبة لانتشار الشائعات وفقدان الثقة.

في السنوات التي سبقت مجيء الحكومة السابقة كان الوضع في "احسن حالاته" على صعيد الإعلام الرسمي او ما نقوله "بوق الحكومة". لكن في الواقع كان الوضع يتدهور في وقت استشرى فيه الفساد وانهار القطاع المالي في ضوء سياسات قصيرة النظر أو مرتكزة إلى مصالح انية بعيداً عن المكاشفة.

وبالأمس القريب عاد رئيس الوزراء السابق من رحلة إلى الولايات المتحدة قابل خلالها جلالة الملك الحسين، بعد أن انفجرت فضيحة المياه واتضحت، دون لبس، مسؤولية الحكومة عن تلك الأزمة. لكن رئيس الوزراء رفض الاقرار بالمسؤولية كعادة المسؤولين في هذا البلد. ففي تصريح أطلقه في المطار، كان كريماً عندما أعلن أن المساءلة القضائية ستطال أياً كان في حال ثبت تقصيره في مشكلة المياه الملوثة والفوّاحة حتى لو كان رئيس الوزراء نفسه. لكن الرئيس نسف تعهده في أخر السطر عندما أردف قائلاً "هذا إذا كانت هناك مشكلة؟"

يا للمفارقة. بعد أسابيع من معاناة سكان عمّان نتيجة شربهم مياه عكرة حاضنة لأنواع مختلفة من الديدان والطحالب، وما نتج عنها من حالات معاناة، بعد تلك الأسابيع نسمع المسؤول الأول في السلطة التنفيذية وهو يتساءل: "هذا إذا كانت هناك مشكلة"؟

أما الوزير الذي أطاحت به أزمة المياه، فلم تكن تفسيراته بأحسن حال بل "زادت الطين بلة" لكن بمياه عكرة. ففي البداية أصر الوزير الخبير في شؤون المياه، وفي شؤون الصحة أيضاً، على أن طعم المياه مستساغ ورائحتها زكية ولونها فاقع وقريب من الموضة الدارجة في هذا الموسم وزيادة في التطمين يجازف الوزير بشرب كأس من الماء أمام الصحفيين وفلاشات المصورين.

لكنه لا بد كان على علم في تلك اللحظة عن حالات المعاناة التي أصابت الأطفال والكبار بسبب تلوث المياه أو عن أولئك الذين يبحثون عن قطرة ماء دون جدوى.

إذن ليس بالكاس وحدها تصفى المياه وإنما بكل صهريج محمل بمياه صافية يصل المستهلك ولو بأسعار فلكية.

ثم يتفاعل الوزير مع الأزمة ليقوم تدريجياً بتقديم تنازلات وصولاً إلى الاعتراف بوجود مشكلة، وينصح المواطن بغلي المياه قبل شربها..

شكراً للوزير، فقد عرفنا أخيراً بوجود مشكلة.

ثم تصر نفس الحكومة على "تحميل الشعب وتذكيره بصنع جميلها". فهي تبشر المواطنين بأنها لن تفرض رسوماً وضريبة مبيعات على المياه الصحية التي استوردت أو وصلت كمساعدة انسانية لتغطية حاجات السوق العطشى فشكراً لها شكراً لأنها تبشرنا وتمن علينا بأرقام وهمية ليست موجودة أصلاً لأن المياه المستوردة جاءت في ظرف طارىء وغير خاضعة لبرنامج ضريبي مسبق. وبالتالي فهي لن تؤثر على الخزينة إن أعفيت من الضرائب.

والمفارقة العجيبة أن قوارير المياه تقبع في مستودعات التموين لأكثر من أسبوع قبل أن تصل إلى فم المستهلك في وقت نضبت، بقصد أو غير قصد، المياه المعبأة محلياً وتريد الحكومة أن نعذرها لهذا التأخير بحجة أنها أرادت فحص المياه المستوردة للتأكد من مدى مطابقتها للمواصفات. الناس عطشى والماء في المستودعات بانتظار التأكد أنه مطابق للمواصفات، أي مواصفات؟ أهي مواصفات محطة زي التي أشربتنا مياه متعددة الألوان فوّاحة. أم أنها لا تريد تغيير مذاق أفواهنا بعد أن اعتدنا على شرب المياه العكرة؟

ونحرّج في هذا السياق على مقولة إن كنت تدري فهي مصيبة وإن كنت لا تدري فالمصيبة أعظم"

واتضح في نفس الوقت تقريباً أن وزير الداخلية السابق يجهل عدد السجناء في اسرائيل. فقد قال: "على حد علمي ليس لدينا معتقلين في السجون الاسرائيلية". وأثارت تصريحاته انتقادات واسعة من أهالي ١٩ معتقلاً اردنياً ما زالت ترفض اسرائيل الافراج عنهم برغم تدخل الحكومة الأردنية التي سبق وإن نجحت في الافراج عن دفعتين من المعتقلين منذ ابرام معاهدة السلام مع اسرائيل عام ١٩٩٤

وعودة للحديث عن إحدى الوصايا العشر "لا تكذب" ويبدو أن حرف النهي سقط من هذه الوصية قبل أن تصل الحكومات. فثمة عدة انواع من الكذب الحكومي بألوان مختلفة، وهو لا يقتصر على اللون الأبيض كما في المياه الصافية.

فقبل ثلاث سنوات خرج وزير المالية بتصريح نفى فيه أي توجه حكومي لخفض الرسوم الجمركية على استيراد السيارات، وذلك في محاولة يائسة غير مبررة لوقف التكهنات والمضاربات التي أدت إلى شل حركة تجارة السيارات بانتظار البت في قرار التخفيض لكن بعد اسبوعين أو أقل قررت الحكومة تخفيضاً غير مسبوق في الرسوم الجمركية تماشياً مع متطلبات الانضمام إلى اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ولاحقاً منظمة التجارة العالمية.

وأسفرت تطمينات الوزير "الصادق الأمين" للذين يؤمنون بالصدق وقول الحق، إلى خسارتهم لآلاف الدنانير نتيجة استباقهم لقرار تخفيض الرسوم الجمركية والتورط في شراء مركباتهم

نحن الآن على مفترق طرق فإما الصدق وقول الحق وإما مواصلة "اللف والدوران" في توصيل المعلومة إلى المواطن. نستذكر هنا قول الرئيس الأميركي الأسبق ابراهام لينكولن الذي صرح قبل عشرات السنين ما مفاده "دع الناس يعرفون الحقيقة، فيكون البلد بخير".

* صحفي اردني



الحملات الدعائية كانت مضطربة

تجار الصويفية اختلفوا حول مهرجانهم

سهى معايعة *

مهرجان التسوق الاول في عمان الذي كان مقرراً اقامته في منطقة الصويفية في اواسط شهر اب، تم تأجيله لان الجهة المنظمة للمهرجان ووجهت بمصاعب في الاعداد لمثل هذه المناسبة.

ان المنطقة التجارية في الصويفية التي تضم حوالي ١٢٠٠ شركة ومؤسسة ومحل تجاري ومرفق سياحي قد اختيرت لملاءمتها لمشاة ومراكز التسوق وعدد من المحلات والمطاعم، حسبما قال المنظمون.

ومع تضاؤل حجم تجارة المفرق في كل انحاء المملكة خلال السنوات القليلة الماضية، فان المهرجان يرمي الى احياء الاقتصاد الذي ضربه الركود واجتذاب السياح والمتسوقين وخاصة ابناء الخليج العربي الذين يهربون من حرارة الصيف اللافحة في بلدانهم، حسبما قال السيد محمد القضاة مدير اللجنة التنفيذية.

وقال السيد القضاة انه كان من المفروض اقامة مهرجان لمدة اسبوع في الحادي عشر من اب، بمناسبة عيد الجلوس الملكي.

وقال: لقد اردنا ان تكون المناسبة جذبا واستثمارا وليس مجرد مرور للمسافرين من الاقطار المجاورة.

واكد القضاة ان بعض التجار قد اساءوا النظر الى هذا المهرجان واعتقدوا انه فترة تنزيلات نهاية الموسم.

وقال: لم تكن هنالك نية لاغلاق الطرق امام المركبات لان المهرجان لم يكن كرنفالا.

وقال لكن التجار غير المتحمسين الذين لم يدركوا اهداف المهرجان، انتابتهم الخشية ان يكون المهرجان شبيها بالمناسبات التي تقيمها امانة عمان الكبرى في منطقة الشميساني، حيث كانت الطرق تغلق امام المركبات خلال ايام نهاية الاسبوع لاحياء العروض الفنية، حتى ان البعض راوا ان منطقة الصويفية الثرية اخذت تصبح اقل اناقة. وقال احد اصحاب المحلات التجارية وعددها ٥٦٠ محلا والذي كان متوقعا ان يشارك في هذه المناسبة: ان مثل هذا الوضع سيؤثر على رؤوس اموال المحلات التجارية وسوف يؤدي بالتالي الى هبوط شديد في الاستثمار.

ومع ان التجار تم اعفاؤهم من رسم التسجيل البالغ ٢٥٠ دينارا فان بعض التجار لم يوافقوا على قيمة الخصم وكانوا متشككين في نتيجة التخفيضات التي كانوا سيقدمونها للزبائن.

كما ان حملة الدعاية المناسبة لم تكن منظمة، لذلك لم يستوعب الناس بشكل كاف فكرة المهرجان.

وختم القضاة حديثه بالقول ان اللجنة قررت عدم رعاية المناسبة الى ان يتوصل جميع الاطراف المعنيين الى اتفاق.

* صحفية اردنية

أهل القلم مستهدفون... مجدداً

من يوقف الاعتداء على الكتّاب والصحفيين

الاعتداء على الكاتب ناهض حتر المدير العام لصحيفة «الميثاق» الاسبوعية، اثار ردود فعل واسعة في الاوساط الصحفية وغير الصحفية. وفي الواقع ليست هذه هي المرة الاولى التي يتعرض بها صحفيون للاعتداء بالضرب من قبل «مجهولين». فقد تعرض يوسف غيشان، وباسل طلوزي وماجد المجالي وسليمان الطراونة فيما سبق لاعتداءات مماثلة، لكن ردود الفعل المسجلة اضافة لحجم الاعتداء الذي تعرض له ناهض حتر هذه المرة تشير الى ان هناك احساس اكثر جدية بخطورة الامر والخوف على حرية التعبير .. من اعتماد اسلوب تصفية الحسابات مع الكتّاب باساليب «غير قانونية» تضاف الى المستوى العالي من العقوبات الذي تجيزه القوانين.

وقد جاء الاعتداء على حتر بعدما تمت تبرئته من العديد من القضايا التي رفعت ضده وضد صحيفته

ناهض حتر، ومن المستشفى الذي يرقد به، كان قد اتهم عدة جهات سياسية بانها وراء الاعتداء عليه، وهو اعتداء جرى ردا على نشاطاته المناهضة للصهيونية ولمشروع الوطن البديل كما اوردت الصحف يوم ٨/١٠ بعد اقل من يومين من الاعتداء الذي جرى مساء ٨/٨، امام منزله

الصحف استنكرت الاعتداء وحذرت من نتائجه فيما بادرت ٩١ شخصية سياسية وثقافية وصحفية الى رفع مذكرة الى سمو الامير الحسن تطالب فيها بالتعرف على المعتدين وتحذر من خطورة مثل هذا الموقف

وفي نفس الاطار، تناول العديد من الكتاب حادثة الاعتداء، فقد كتب مؤنس الرزاز في «الراي» (٨/١١) متسائلاً «كم صهيونيا تعرض للضرب على يد المناضلين الذين ضربوا ناهض حتر، وما ادراك ربما كانت الايدي التي انهالت على ناهض ضربا تحب ان تصفق لمضطهدي العرب؟»

اما الكاتب ابراهيم العجلوني فقد كتب في «الدستور» انه اشد الناس غضبا لهذه الواقعة المخزية برغم تاكيده على اختلافه مع ناهض فكريا، لكنه يدافع عن حقه في ابداء وجهة نظره . واضاف ان القنوة التي اعتدي بها على ناهض لا تحمل رسالة سياسية او خطابا ثقافيا.

كما كتب فخري قعوار في «الراي» مدينا الاعتداء على ناهض، مشيرا في الوقت ذاته ان الاختلاف مع ناهض لا يمنع ادانة الاعتداء عليه.

وتساءل احمد ابو خليل من «العرب اليوم» لماذا لا تضاف البلطجة كملحق او كنظام يصدر بموجب قانون المطبوعات والنشر؟ وفي مقالة لاحقة بعنوان «مطلوب جهات معنية»، تساءل نفس الكاتب لماذا يوجد للكتاب جهات معنية تلاحقهم وتعتقلهم وتصادر كتبهم ولا توجد جهات معنية بالكشف عن المعتدين عليهم؟

وبينما استغرب ابراهيم جابر من «العرب اليوم» قيام حتر باتهام كل من «فتح ابو عمار، والكباريتي ومنذر حدادين والصهيونية» بالاعتداء عليه، لانها توليفة غير منسجمة، فان عبد الهادي المجالي كتب في نفس الصحيفة كلاما رومانسيا حول ناهض.

حالة ناهض الصحية تدهورت فقد اصيب بجلطتين متتاليتين في الامعاء، قام الاطباء اثرها باجتثاث جزء منها، وهو الامر الذي اثار من جديد ردود افعال اخرى وكثف من الاحساس بخطورة هذا الاعتداء الذي قال عنه الكاتب محمد ناجي عمايرة في «العرب اليوم» (٨/٢٦) «ان المعتدين استهدفوا القتل العمد عن سابق اصرار وترصد». وبنفس الوقت اكد انه رغم الاختلاف مع ناهض في وجهات النظر الا انه لا يقر السلوك الشائن الذي لجأ اليه المعتدون. وذكر العمايرة بالاعتداءات التي جرت في دول اخرى على الكتّاب والصحفيين ونتائجها الخطيرة.

كما اصدر نقيب الصحفيين تصريحا يندد بتكرار عمليات الضرب والاعتداء على الصحفيين والمفكرين والمثقفين من قبل جهات مجهولة، وقد ورد ذلك في جريدة «الدستور» (٨/١٤) دون ان يذكر حادثة الاعتداء على ناهض بشكل خاص

ومما يسجل في هذا الخصوص غياب الموقف الرسمي في كل حالات الاعتداء، التي بقيت في السابق بدون تحديد لمصدرها، كما ان الجهات الثقافية والاعلامية الرسمية كوزارة الاعلام ووزارة الثقافة لم تعلن موقفا من حالات الاعتداء تلك.

بين الكاتب والصحيفة: لماذا يتنقل الكتّاب بين الصحف؟

أحمد أبو خليل *

لماذا يتنقل الكاتب من صحيفة الى اخرى؟ وما هي الظروف (او السقوف كما سيتبين لاحقا) التي في ظلها ينتقل الكاتب من صحيفة لاخرى؟ .. ومن يحمل الاخر او من يصنع الاخر الكاتب ام الصحيفة؟ وهل الصحف مجرد مؤسسة يمارس فيها الكاتب عمله ام ثمة علاقة من نوع اخر تنشا بين الطرفين؟

اسئلة من هذا النوع تطرح علنا في الاوساط الصحفية وقد تطرح علنا او ضمنا في اوساط بعض القراء، وهي قد تثير قلق وتوجس اصحاب الصحف، اما الكاتب الفرد والكتاب بمجموعهم فهم دائما يحملون مثل هذه التساؤلات ..

«المشرق الاعلامي» قررت اثارة هذا الموضوع، فحملت اسئلتها تلك، واستمعت لاراء عدد من كتّاب الصحف اليومية، وقد تثير لاحقا نفس القضية فيما يتعلق بالصحف الاسبوعية، فللامر خصوصية في كلا الموقعين.

وقبل المباشرة «بالاستماع» لاراء الكتّاب الذين سالناهم، دعونا نتذكر ونتابع.

فقد مر على الاردن زمان لم يكن فيه امر الانتقال من صحيفة لاخرى متاحا، وذلك ببساطة لانه قبل عام ١٩٧٥ ولعدة سنوات لم يكن في الاردن سوى صحيفة يومية واحدة، هي «الدستور» وفي الاعوام التي تلت ذلك ورغم صدور صحيفتي «الرأي» و«الشعب» وقبلها «الاخبار» ولغاية ١٩٨٩ وهو العام الذي شهد شيئا من الانفراج الديمقراطي، الا ان الامور من الزاوية التي نعالجها بقيت تعاني من درجة من الرتابة والاستقرار، وقد كان العمل في الصحف شبيها بالعمل في اي دائرة حكومية اخرى، لكن الانفراج «الديمقراطي» هز ذلك الاستقرار وخلخل تلك الرتابة وهو امر طبيعي نظرا للارتباط الباشر جدا، بين الصحافة ومسالة الديمقراطية، فصدرت صحيفة «الاسواق» ثم خرجت صحيفة «الشعب» ودخلت وخرجت مرتين جريدة «اخر خبر» .. واخذت المياه الراكدة للصحافة والصحفيين تشهد القاء حجر هنا وحجر هناك وهو امر كان يثير بعض الموجات تعلو وتهبط حسب حجم ذلك الحجر.

لكن الحجر الاكبر الذي القي في تلك المياه المستقرة نسبيا كان صدور جريدة «العرب اليوم» في اوائل سنة ١٩٩٧، فقد سعت الى استقطاب عدد من كوادر وصحفيي الصحف الاخرى، ولم يكن الامر خاليا من المفاجات السارة وغير السارة للصحيفة ذاتها وللصحف الاخرى.

وعلى العموم فقد شهدت السنتين الاخيرتين تنقلات عديدة بين الكتّاب والصحفيين في مختلف الصحف، فعلى سبيل المثال فقد عاد طارق مصاروه الى «الراي» التي كان قد اوقف عن الكتابة فيها، وبعدما كان رئيس التحرير المرتقب لـ «العرب اليوم» واستمر كذلك لغاية اللحظة الاخيرة قبيل صدورها، فيما عاد ايضا لـ «الراي» الكاتب فخري قعوار بعدما فصلته الجريدة لمدة عامين كتب فيهما في جريدة «الدستور»، كما انضم مؤنس الرزاز الى «الراي» قادما من د «الدستور» ايضا، بينما التحق مؤخرا بـ «الدستور» كل من ابراهيم العجلوني قادما من «الراي» وحلمي الاسمر قادما من «العرب اليوم» التي كانت قد استقطبت عددا من الكتاب من مختلف الصحف منهم رئيسي التحرير فيها طاهر العدوان وصالح قلاب من «الدستور» وخالد الزبيدي من «الراي» فيما انضم باسم سكجها رئيس تحرير «اخر خبر» الى «الدستور» .. وهذه بالطبع مجرد نماذج لحركة «التنقلات» بين الكتاب.

وبمحاولة لتبيين هذه الظاهرة وتحليلها، نعود الآن الى الاسئلة التي ابتدأنا بها، ولنستمع الى اراء بعض الكتاب الذين اتصلنا بهم.

فالدكتور مهند الفانك الكاتب الاول تنقلا لغاية الآن، فهو يكتب في «الرأي» زاويته اليومية منذ ٢٢ عاما، اي منذ تأسيس «الرأي» [illegible]

من «الدستور» عام ١٩٧٥ يقول: هناك ثلاثة عوامل تجعله ينتقل من صحيفة لاخرى هي سقف الحرية والتعويض المادي وقوة الصحيفة اي مدى توزيعها. وهي في الواقع نفس النقاط التي اشار اليها الكاتب فخري قعوار عندما اجاب بان هنالك ثلاثة سقوف تحدد بقاءه وانتقاله وهي سقف الحرية وسقف الانتشار وسقف الراتب.

اما طاهر العدوان فقد ابدى اسفه لكون العنصر المادي هو العنصر المسيطر والمحدد لانتقال الكتّاب، فالكاتب في الاصل، حسب رايه «صاحب موقف ومبدأ، وينبغي عليه وضع ذلك بجانب المصلحة المادية»، واضاف «في بعض دول العالم يذهب الصحفي لاداء مهامه كمن يذهب الى ميدان حرب، وقد يتعرض لاخطار جسيمة من اجل نجاحه ونجاح صحيفته، فالمفروض ان الذي يقرر انتقال الصحفي من صحيفة لاخرى هو تعطشه لايجاد نفسه وقلمه في مكان افضل»

وعلى نفس السؤال يجيب حلمي الاسمر اجابة اكثر رومانسية فيقول انه ينتقل من صحيفة لاخرى كما ينتقل العاشق، فهو دائم البحث عن مناخات اكثر ملاءمة وهو دائم البحث عن الدهشة

اما سؤالنا الثاني حول مدى شعور الصحفي او الكاتب بالقلق او الاطمئنان الوظيفي في صحيفته، فقد كانت الاجابات اكثر اختلافا، فالاستاذ طاهر العدوان يقول ان الامان يرتبط بالحرية الصحيفة .. والقلق يرتبط بالمؤسسية، وان غياب الحرية يحول الصحف الى مشاريع فردية فيزداد القلق، ولا بد في رأيه من الوصول الى المؤسسية حتى يحقق الكاتب الامان الذي يريد في عمله.

لكن فخري قعوار يقول ان الكتّاب والصحفيين يشعرون بالقلق دائما، ويضيف ان سيرته العملية تثير القلق في نفسه، فقد فصل من «الرأي» عام ١٩٧٨ لاسباب امنية ولجأ الى جريدة «الاخبار» وعندما اغلقت عام ١٩٨١ عاد لـ «الرأي» ثم فصل منها مجددا لاسباب امنية ايضا عام ١٩٨٨، وبقي خارج الصحف للسنة التالية عندما بدأت فترة الانفراج الديمقراطي، فعاد لـ «الرأي» ثم فصل منها عام ١٩٩٢، ثم التحق بـ «الدستور» لمدة عامين وعاد لـ «الرأي» في اواسط ١٩٩٧. ويضيف الكاتب فخري قعوار مختصرا علاقته بالصحف: ان وضعي كان - وربما ما زال - اشبهها بوضع الزوجة التي يطردها زوجها من منزله، ثم يمضي الى بيت اهلها كي يعيدها الى بيته.

لكن الدكتور مهند الفانك يقول ان الكاتب او الصحفي يعتبر في امان واستقرار وظيفي، وفي العادة فان قرار مغادرة الصحيفة هو قرار الكاتب او الصحفي نفسه، وليس قرار الجريدة، فالكاتب يبحث دائما عن فرصة افضل

لكن حلمي الاسمر يخالف الفانك ويتفق الى حد كبير مع قعوار، فهو يقول ان الكاتب في قلق ولا يشعر بالاستقرار، ليس بسبب الصحيفة ذاتها، وانما بسبب المناخات القانونية، وتضييق هوامش الحرية، بل ايضا بسبب الخوف من «القنوة» وتصفية الحسابات، [illegible] من قبل من يعتقدون انهم مستهدفون بالكتابة، لكنه يؤكد «انه مطمئن وظيفيا اذا اقتصر الامر على علاقته بالصحيفة التي يعمل بها او عمل بها».

اما سؤالنا الثالث حول من يحمل الاخر ومن يصنع الاخر الكاتب ام الصحيفة؟ فقد اتفقت اراء الكتّاب الاربعة على ان العلاقة متبادلة فيما بين الطرفين، وان كانت هذه الاراء اختلفت في درجة ومستوى «التبادل»، فحلمي الاسمر مثلا يقول قد يكون هناك «سوبر كاتب» احيانا يكون له دور في صناعة الصحيفة وحملها، فيما يؤكد الفانك ان الدور الرئيس يعود للصحيفة، وعلى الكاتب ان يكون متواضعا، والعدالة تقول ان المؤسسة هي التي تحمل الفرد، ولكنها بالطبع تتاثر بالافراد سلبا وايجابا، فبعض الكتّاب قد يعتبرون ذخرا للصحيفة فيما قد يعتبر اخرون عبئا عليها، ولا يجوز للكاتب ان يدعي انه يحمل الصحيفة، وهناك امثلة انتقل فيها كتّاب من صحيفة لاخرى، فلم تتاثر الصحيفة الاولى سلبا كما لم تستفد الصحيفة الثانية

اما الاستاذ طاهر العدوان فقد اكد ان الصحف هي التي تحمل الكتّاب، بل الادباء ايضا وذكر بامثلة يوسف السباعي ويوسف ادريس ودور الصحافة في ابرازهم كادباء وليس فقط كصحفيين، لكنه ايضا اكد ايضا على مساهمة الكاتب الضرورية للصحيفة.

اما فخري قعوار فقد قال: ان الكاتب لا يصير كاتبا بدون صحيفة ولا الصحيفة تصير صحيفة بدون كاتب فالعملية متكاملة.

اما سؤالنا الاخير فقد كان حول العلاقة بين الكاتب وصحيفته، فهل هي مجرد مؤسسة يعمل بها الكاتب ام ان هناك علاقة اخرى تتشكل لها بعد روحي بين الكاتب وصحيفته؟

الكاتب فخري قعوار يقول ان الصحيفة مؤسسة اولا، لكنها ولكي يتحقق المزيد من النجاح، عليها ان تتحول الى اسرة، «لان الصحيفة التي تقوم العلاقات في داخلها على اسس نقابية وقانونية جافة وخالية من الروح تحد من ابداع العاملين فيها»

اما حلمي الاسمر فيؤكد ان الصحيفة بالنسبة له ليست مكان عمل فقط، فهي كما يقول بمثابة غرفة انعاش للكاتب الذي يعيش في قلق واضطراب ومعاناة فتكون صحيفته بمثابة التنفس ويضيف ان الصحافة الاردنية حققت جوا ربما صحيا مقارنة بما لدى الاخرين.

وبينما يبدي الاستاذ طاهر العدوان عدم رضاه عن مستوى الروابط بشكل عام بين الكتاب وصحفهم، يشير الدكتور الفانك الى تنوع على ان الصعيد، فبينما تشهد بعض حالات الكتّاب نوعا من الولاء للصحيفة شبيها بالولاء الحزبي، بعد ان هناك في حالات اخرى ولاء سلبي.

وبعد، لقد حاولنا تغطية بعض العناصر الهامة العلاقة بين الصحفي وصحيفته، وندرك بان ثمة جوانب لا تتعلق بهما بقدر ما تتعلق بالظروف العامة في المجتمع نفسه الذي يعيشان فيه، وقد اشارت الى ذلك بعض الاجابات الواردة.

وندرك ايضا اننا لم نسال سؤالا مهما يتعلق بالقضية المطروحة ذاتها، وهو هل ينتقل القارئ مع كاتبه ام خلف صحيفته؟ اي هل هناك حقا قراء لديهم استعداد لتغيير الصحيفة التي اعتادوا قراءتها اذا انتقل كاتبا معينا غادرها الى صحيفة اخرى؟ وهذا ربما سنعالجه في متابعات لاحقة.

كما نعيد الاشارة الى اننا اقتصرنا في الموضوع هذه المرة على الصحف اليومية وكتّابها مدركين ان للامر في الصحف الاسبوعية خصوصية اخرى، وحركة الانتقال واسبابها ودرجتها وسرعتها في الصحف الاسبوعية لها ما يميزها، وهو امر سنعالجه ايضا في متابعة خاصة.

بقي ان نقول ان مثل هذه المسائل يجب ان تعالج بجدية وجراة وبشكل علني فيما بين الكتّاب والصحفيين انفسهم، ومع اصحاب الصحف وادارتها، فاذا كانت الصحافة لا تعيش بشكل صحي وسليم الا بالحرية والديمقراطية، فالاولى ان تتميز العلاقات الداخلية في الصحف بالحرية والديمقراطية وكيف تطالب الصحافة كمؤسسة بان يكون لها الحق بالاطلاع والوصول الى المعلومة المتعلقة بمختلف المؤسسات الاخرى دون ان يكون لها نفس الحق بتناول امورها وشؤونها الخاصة؟